وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة–
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

العلاقات الأورومتوسطية في ظل التحولات السياسية و الأمنية الراهنة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات مغاربية

من إعداد الطلبة:

- لعبان محمد
- عاشور هجيرة

تحت إشراف الأستاذ:

العطري علي

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ:. زايد بن امحمد	جامعة سعيدة	رئيسا
الأستاذ: العطري علي	جامعة سعيدة	مشرفا و مقررا
الدكتور: خداوي محمد	جامعة سعيدة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016م– 2017م

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة–
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

العلاقات الأورو متوسطية في ظل التحولات السياسية و الأمنية الراهنة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات مغاربية

من إعداد الطلبة:

- لعبان محمد
- عاشور هجيرة

تحت إشراف الأستاذ:

العطري علي

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ:. زايد بن امحمد	جامعة سعيدة	رئيسا
الأستاذ: العطري علي	جامعة سعيدة	مشرفا و مقررا
الدكتور: خداوي محمد	جامعة سعيدة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016م– 2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

يارب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك , سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا و أنت علام الغيوب ,و الصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم

أما بعد

إن هذه الدراسة لم تصل إلى هذه المرحلة إلا بفضل الله تعالى أولا ثم بفضل أصحاب الفضل و يشرفنا في هذه المناسبة أن نتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص و التقدير إلى نبع العون إلى من وجهنا دون وهن , إلى من زودنا بكل شحن استاذنا الفاضل الدكتور : العطري علي المشرف على هذه المذكرة الذي لم يبخل علينا بنصحه حتى أثمر جهدنا هذا

لك منا الشكر الجزيل و الخالص الاحترام و التقدير و دمت الشعاع المنير جزاك الله عنا كل خير

كما نتوجه بالشكر الخالص إلى أمين مكتبة العلوم السياسية بجامعة معسكر

إلى كل من ساعدنا بالقليل أو بالكثير ولو بكلمة طيبة أثناء انجاز هذا العمل المتواضع

إهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم و أكرمننا بالتقوى و أجملنا بالعافية

أتقدم بإهداء عملي المتواضع الى:

الدرع الواقي و الكنز الباقي الى من جعل العلم منبع اشتياقي لك أقدم وسام استحقاق أنت أبي العزيز

رمز العطاء و صدق الاابياء الى ذرة العطف و الوفاء لك أجمل حواء أنت أمي الغالية

أطال الله في عمرك

الذر الناذر و الذخر العامر أرجو التوفيق من القدير لأخواتي و اخوتي الأعزاء

الى الكتاكيت : بسملة ،نورهان ،نهال و عبد البارئ

رمز الصداقة و حسن العلاقة زملاء الدراسة كل بسمة

الى جميع العائلة الرياضية بالجزائر

الى كل من نساهم قلمي و لم ينساهم قلبي

هجيرة

إهداء

إلى من علمني النجاح و الصبر إلى من أفتقده في مواجهة الصعاب ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه والدي العزيز(رحمه الله)

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها إلى التي رضاها عندي بدنيا كلها إلى رونق الحياتي وفرحة قلبي إلى من سهرت لأجلي الليالي كي أسمو وأصل للمعالي إلى منبع العطف والحنان وماسحة الدمع والأحزان إلى أحلى وأغلى كلمة نطق بها اللساني

أمي أطال الله في عمرها

إلي سندي وقوتي وملاذي بعد الله إلى من علموني علم الحياة إلى من أظهروا إلي ما هو أجمل من الحياة *إخوتي وأخواتي* كل بسمه

إهداء خاص إلى الكتاكيت * علي – عبد النور - لجين – شيراز – هبة *

إلى مستودع أسراري وسبب سعادتي و أغز ما أملك صديقتي الغالية *رقية*

إلى رفقاء دربي إلى من كانوا ملاذي و ملجئي إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات *أسامة , قادة و محي الدين*

محمد

خطة البحث

خطة البحث

المقدمة العامة.

الفصل الأول: الإطار المؤسسي للعلاقات الأورومتوسطية

المبحث الأول: مسار برشلونة كقاعدة للعلاقات الأورومتوسطية

المطلب الأول: ماهية الشراكة الأورومتوسطية.

المطلب الثاني: محاور الشراكة الأورومتوسطية.

المطلب الثالث: تقييم مشروع برشلونة .

المبحث الثاني: سياسة الجوار الأوروبيةPEV .

المطلب الأول: سياسة الجوار الأوروبية (نشأة، تعريف، أهداف).

المطلب الثاني: آليات عمل سياسة الجوار الأوروبية.

المطلب الثالث: تقييم سياسة الجوار الأوروبية.

المبحث الثالث: الاتحاد من اجل المتوسط UFM.

المطلب الأول: الاتحاد من اجل المتوسط(نشأة، تعريف، أهداف).

المطلب الثاني: آليات عمل الاتحاد من اجل المتوسط.

المطلب الثالث: تحديات وافاق الاتحاد من اجل المتوسط.

الفصل الثاني: التحديات الراهنة المؤثرة للعلاقات الأورومتوسطية.

المبحث الأول: التحديات الأمنية والسياسية.

المطلب الأول: الإرهاب الدولي .

المطلب الثاني: قضية الهجرة واللاجئين.

المطلب الثالث: الأزمات الإقليمية (ليبيا–سوريا).

المبحث الثاني: التحديات الاقتصادية.

المطلب الأول: الأزمة لاقتصادية 2008 و تداعياتها .

المطلب الثاني: ضعف التنمية.

المبحث الثالث: التحدي الثقافي الاجتماعي والبيئي.

المطلب الأول: صدام الحضارات.

المطلب الثاني: التحديات البيئية.

الفصل الثالث: إستراتيجية الدول الأورومتوسطية إزاء التحديات الراهنة

المبحث الأول: إستراتيجية الدول الأورومتوسطية إزاء التحديات السياسية.

المطلب الأول: سياسات الدول الأورومتوسطية لمكافحة الإرهاب.

المطلب الثاني: التعامل الأورومتوسطي اتجاه قضية الهجرة غير الشرعية.

المطلب الثالث: التعامل الأورومتوسطي مع الأزمة السورية.

المبحث الثاني:إستراتيجية الدول أورومتوسطية للنهوض بالتنمية.

المطلب الأول: برنامج MEDA1وMEDA2 .

المطلب الثاني :الآلية الأوروبية للجوار و الشراكة IEVP .

المطلب الثالث: إستراتيجية الدول الأورومتوسطية للتعامل مع الأزمة الاقتصادية .

المبحث الثالث: تقييم التعامل الأورومتوسطي مع التحديات الراهنة.

المطلب الأول: انجازات الدول اورومتوسطية في تعاملها مع التحديات .

المطلب الثاني: إخفاقات الدول أورومتوسطية في تعاملها مع التحديات الراهنة .

المطلب الثالث: معوقات الدول أورومتوسطية في تعاملها مع التحديات الراهنة .

الخاتمة العامة.

المقدمة

مقدمة عامة

إن القضايا الأمنية الراهنة تمتاز بالتعقيد والتشابك، والتنوع والتعدد التي ارتبطت بمنطقة البحر الأبيض المتوسط بما يشكله من أهمية جغرافية واستراتيجية خاصة بين دول المنطقة، فلقد عمت العلاقات بين الضفتين بداية من القرن العشرين في إطار شراكة شاملة بعدما اقتصرت على الجانب الاقتصادي المحض ، إذ استعملت الدول الجنوبية للمتوسط لتصريف فائض المنتجات الصناعية التي عجزت الأسواق الأوروبية عن استيعابها.

كما أدركت الدول الأوروبية انطلاقا من سنة 1993 في إطار الاتحاد الأوروبي بأن حان الوقت لتبني علاقات تعاونية أكثر واقعية مع الدول الجنوبية للمتوسط لتحقيق أهدافها، وذلك رغبة منها في بناء فضاء اورومتوسطي يستوعب المتطلبات المتعلقة بقضايا الأمن والسلم والرفاه اقتصادي، استجابة لدعوة كل من فرنسا، اسبانيا، ايطاليا واليونان لتكثيف علاقاتها مع الدول الجنوبية للمتوسط لقطع الطريق أمام النفوذ الأمريكي بالمنطقة وكذلك إدراكا بأمن أوروبا رهينة الدول الجنوبية للمتوسط، إذ تحقيق أمنها الوطني أصبح موسعا ومشتركا، انطلاقا وللحيلولة دون تفاقم هذه قام الاتحاد الأوروبي بربط علاقات مع دول الضفة الجنوبية في إطار شراكة متوسطية، جسدها مؤتمر برشلونة وتأكدت من خلال سياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من اجل المتوسط على غرار منتدى 5+5.

أهداف الموضوع:

يندرج هذا الموضوع ضمن حقل الدراسات الأمنية والسياسية باعتباره يطرح هذه التهديدات الجديدة والمستجدة في الإقليم المتوسطي.

يمكن تقسيم الأهداف إلى قسمين، قسم نظري وآخر عملي:

الأهداف النظرية:

I. دراسة العلاقات الأورومتوسطية في إطارها المؤسسي والقانوني، وما أفرزته هذه العلاقة في إطار مسلسل برشلونة.

II. إبراز دور عامل التهديدات الأمنية بمستوياتها المختلفة (على مستوى دولاتي وجهوي وإقليمي وعالمي) في المنطقة المتوسطية، حيث شكل الهاجس الأمني والاقتصادي الدور الحاسم للعلاقات بين دول ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية.

الأهداف العملية:

1. إن موضوع الدراسة يعنى بمنطقة لها أبعادها الإستراتيجية، والتي تنتمي لها الدول الأوروبية والدول العربية، خاصة وان هذه الدول وبالنظر لموقعها المحوري بالنسبة لحوض البحر الأبيض المتوسط يمكن لها إن تلعب دورا مهما، من منطق تعظيم فرصها وتقليص ما يهددها، لذا فهذه الدول معنية بأمن المتوسط بحكم موقعها المتميز، حيث تعتبر همزة وصل بين الشمال والجنوب ومفترق طرق لثلاث قارات (أوروبا، إفريقيا، آسيا)، فالهدف هو بحث أي المعايير المتحكمة في امن المتوسط.
2. إن موضوع التهديدات الأمنية مثل الإرهاب الدولي، الهجرة غير الشرعية، الأزمتين السورية والليبية، مشاكل البيئة...الخ، لا تخص دولا بمفردها خاصة في ظل الحديث عن التعامل فيما بين هذه الدول.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد انقسمت أسباب اختيارنا لموضوع "العلاقات الأورومتوسطية في ظل التحديات الأمنية والسياسية الجديدة" إلى قسمين:

الأسباب الموضوعية:

يعود اختيارنا لموضوع الدراسة كون هذا الأخير يعتبر موضوع الساعة الذي يشغل الباحثين والساسة سواء على المستوى المحلي (الوطني) أو الإقليمي (الدولي) وذلك لما لهذه العلاقة بين الضفتين من انعكاسات وآثار.

الأسباب الذاتية:

الرغبة في التعرف على حيثيات الموضوع والشغف للتوصل إلى مغزى من هذه الشراكة والتعرف على نتائج واستراتيجيات ومدى التطورات التي طرأت على العلاقة بين الضفتين نتيجة للتحديات التي فرضتها البنى الاجتماعية والاقتصادية والأمنية في المنطقة، مع العلم إن الجزائر طرف في هذه الشراكة بحكم انتمائها إلى هذه المنطقة.

أدبيات الدراسة:

اعتمدنا خلال دراستنا لهذا الموضوع على جملة من أدبيات تصب في خضم الموضوع وهي:

- ✧ بشارة خضر من خلال مؤلفه: "**أوروبا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)** الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية والذي يتناول من خلاله جميع جوانب العلاقات الأورومتوسطية خلص من خلاله بان مشروع الشراكة الأورومتوسطية يجسد أوربة لمنطقة حوض المتوسط.
- ✧ جملة من المذكرات التي تطرقت لموضوع الشراكة الأورومتوسطية

1- برد رتيبة من خلال مذكرتها تحت عنوان "**حوار اورومتوسطي من مؤتمر برشلونة إلى منتدى 5+5.**

2- **انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر** للطالب هويدي عبد الجليل.

3- سماره فيصل من خلال مذكرته تحت عنوان: "**البعد الإنساني في الشراكة الاورو-مغاربية من مؤتمر برشلونة إلى الاتحاد من اجل المتوسط.**

بالإضافة إلى دراسة لبشارة خضر le partenariat euro-méditerranéen الصادر عن مركز الدراسات والبحوث في العالم العربي centre d'études et de recherche sur le monde arabe، والذي تحدث فيه عن حجم المبادلات بين دول الضفتين والذي خلص من خلال هذا المقال بان العلاقات بين الضفتين لا يجب أن تقتصر على الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي، بل يجب أن تحضى برؤية جدية في التعامل مع المستجدات وفي سبلها يمكن للعلاقات أن تتطور بين الضفتين.

وبالموازاة مع جملة من المراجع التي تم الإشارة إليها في قائمة المراجع.

الإشكالية:

يعتبر مشروع الشراكة الأورومتوسطي المقترح من طرف الاتحاد الأوروبي مشروع مرن كفيل بالانسجام مع المستجدات الراهنة التي تؤثر على مصالح الضفتين.

ومن هنا يمكن طرح الإشكال التالي:

ما اثر التحديات السياسية والأمنية الراهنة على مسار العلاقات الأورومتوسطية ؟

التساؤلات الفرعية:

1. ما هي أهم المسارات التي مرت بها العلاقات الأورومتوسطية وما طبيعة الأهداف المتوخات في إطار مسار برشلونة؟
2. ما هي أهم التحديات التي تواجه الدول الأورومتوسطية في إطارها العام؟
3. هل كان الصراع العربي الإسرائيلي عائق حال دون تقدم العلاقات الأورومتوسطية؟
4. ما موقف الاتحاد الأوروبي من الأزمتين السورية والليبية؟
5. ما اثر الاستراتيجيات المتبناة إزاء التحديات الراهنة؟

فرضيات الدراسة:وفي سبيل الإجابة على التساؤلات السابقة نقترح الفرضيات التالية:

- مرت العلاقات الأورومتوسطية بمراحل عدم توافق للمصالح بين دول الضفتين في إطار الشراكة الأورومتوسطية.
- تواجه الدول الأورومتوسطية جملة من التهديدات سببها الاقتصادي المحض.
- يعتبر الصراع العربي الإسرائيلي عائق يحول دون تحقيق منطقة امن واستقرار.
- هناك فرق في التعامل الأوروبي اتجاه الأزمتين الليبية والسورية.

إطار الدراسة:

أ. **الإطار الزماني:** شملت الدراسة إطار زماني امتد من سنة 2008 والتي تزامنت مع طرح مشروع الاتحاد من اجل المتوسط، والأزمة الاقتصادية العالمية إلى غاية 2016.

ب. **الإطار المكاني:**شغلت الحيز المكاني الذي يشمل دول حوض المتوسط (دول جنوب المتوسط + دول الاتحاد الأوروبي).

الإطار نظري:

من الضروري في أي بحث علمي إتباع نظريات محددة من اجل التقيد بها أثناء البحث العلمي، حيث إن النظريات والمقتربات السليمة تساهم في بناء بحث قوي مرتكز على قواعد سليمة بطبيعة الحال، لذلك في هذا العرض استخدمنا نظريتين اللتين تتوافقان مع موضوع الدراسة:

نظرية تبعية: تعود هذه النظرية إلى الماركسيين الجدد حيث وحسب هذا المذهب فان تفسير الامبريالية من منطلق الأطراف وليس المركز فقط، فأساس تخلف دول العالم الثالث كونها تقع داخل منظومة عالمية واحدة بحيث تستغل الأطراف لحساب المركز وهذا ما ينطبق على الدول الأوروبية كدول مركز فهي الدول الصناعية المتطورة، والمقصود بدول الأطراف وهي دول العالم الثالث وهي دول جنوب المتوسط. كما ركزت هذه النظرية على إن التبعية لا تكون اقتصادية فقط وإنما هي سياسية، ثقافية واجتماعية....، وهي ما ساعدتنا كثيرا في موضوع الشراكة الأورومتوسطية، حيث نحن أمام دول مركزية أوروبية وأخرى محيطة وتابعة هي دول جنوب المتوسط.

النظرية الليبرالية: يتعلق التصور الليبرالي بنوع من التفاؤل للنظام العالمي من خلال إمكانية التقليل من حدة التفاعلات النزاعية بين الدول بسبب انسجام القيم والمصالح، خاصة في إطار الشراكة الأورومتوسطية، مما يجعل الأمر معطى مشتركا فيما بينهما ، حيث تعود الشراكة الأورومتوسطية إلى أطروحات أساسية كقضية الاعتماد المتبادل الذي هو علاقة تأثير وتأثر بين طرفين أو أكثر وهو علاقة تبادلية ثنائية الاتجاه (عكس التبعية التي هي اعتماد في اتجاه واحد).

إطار منهجي:

ليتمكن الباحث من انجاز دراسة علمية لابد له من إتباع خطوات البحث العلمي القائمة على توظيف مناهج في إطار التكامل المنهجي ومن خلال بحثنا اعتمدنا على المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** من خلال دراستنا لأهم المسارات التي مرت بها العلاقات الأوروبية المتوسطية بدءا من مسار برشلونة وصولا إلى الاتحاد من اجل المتوسط.
- **المنهج الوصفي التحليلي:** ومن خلال هذا المنهج وقفنا على وصف طبيعة العلاقة بين الضفتين من خلال وثيقة برشلونة وإعلان باريس من اجل المتوسط، واهم الاتفاقيات بين الطرفين.
- **المنهج التحليلي المضمون:** والذي وظف للتقصي العلمي يهدف الكشف عن مضمون الخطابات والمعلومات، ومن خلاله قمنا بتحليل إعلان برشلونة وما تضمنته من برنامج عمل وكذا الاتحاد من اجل المتوسط من خطاب ألقاه الرئيس ساركوزي في طنجة أثناء حملته الانتخابية والتي طرح من خلالها مشروع الاتحاد من اجل المتوسط.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث من صعوبات ومن بين الصعوبات التي اعترضتنا أثناء بحثنا هذا:

- اتساع مجال الدراسة الذي يضم 43 دولة في إطار علاقة اورومتوسطية.
- قلة المراجع والدراسات التي تطرقت لمتغيرات التهديدات الأمنية الجديدة خاصة في إطار العلاقة بين دول شمال وجنوب المتوسط.
- اختلاف الإحصائيات من مرجع لآخر وتباين الرؤى بين المؤلفين

تقسيم الدراسة:

حتى نتمكن من الإلمام بجوانب هذا البحث وتحليل الإشكالية المطروحة اعتمدنا تقسيم البحث وفق مايلي:

الفصل الأول: الإطار المؤسسي للعلاقات الأورومتوسطية:

والذي من خلاله تناولنا أهم المسارات التي مرت العلاقات الأورومتوسطية من مؤتمر برشلونة إلى الاتحاد من اجل المتوسط.

الفصل الثاني: التحديات الراهنة المؤثرة على العلاقات الأورومتوسطية

الذي خصصناه إلى التحديات الأمنية والسياسية بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية والثقافية و الاجتماعية في المنطقة المتوسطية من خلال مواصفاتها ومفهومها وتأثيرها على الأمن المتوسطي.

الفصل الثالث: إستراتيجية الدول الأورومتوسطية إزاء التحديات الراهنة:

كان عبارة عن استراتيجيات الدول الاورومتوسطية لمواجهة التحديات الراهنة من خلال هذا الفصل قمنا بإيجاز أهم الانجازات والإخفاقات في إطار التعامل الأورومتوسطي مع هذه التحديات.

الفصل الأول :

الإطار المؤسسي للعلاقات البلدية ومتوسطية

مقدمة:

شهدت العلاقات بين الضفة الشمالية والجنوبية للمتوسط فترات من الحدب والجذب منذ سبعينيات القرن الماضي، فيما عرف سياسة متوسطية (جزئية، شامل، ومجددة)، إلى أن استقرت هاته العلاقة مع سنة 1995 كإطار مؤسسي كما ورد في مؤتمر برشلونة المنعقد في 27 و 28 نوفمبر من سنة 1995، إذ يعتبر هذا المؤتمر كقاعدة للعلاقات الأورومتوسطية، إلا انه كان قد سبق إعلان برشلونة منتدى (5+5)* الذي اخذ بعدا امنيا بين دول من شمال المتوسط ودول شمال إفريقيا.

ولإعادة جس النبض لمسار برشلونة ظهرت عدة مبادرات فيما عرف بسياسة الجوار الأوروبية وكذا الاتحاد من اجل المتوسط كإطار مؤسسي للعلاقات الأورومتوسطية وهذا ما سوف نتناوله من خلال هذا الفصل مسار برشلونة كمجسد للشراكة الأورومتوسطية** في المبحث الأول أما المبحث الثاني سنتناول من خلاله سياسة الجوار الأوروبية في حين المبحث الثالث للاتحاد من اجل المتوسط.

*دخل منتدى 5+5 حيز التنفيذ أثناء ملتقى انعقد في مرسيليا بتاريخ: 1988/12/17، والذي يضم خمس دول مغاربية (تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، وليبيا) وخمس دول من أوروبا (البرتغال، اسبانيا، ايطاليا، فرنسا، ومالطا).

**تعود فكرة الشراكة الأورومتوسطية إلى الاقتصادي الفرنسي فرنسوابيرو في نهاية سبعينيات القرن الماضي حينما تحدث عن ضرورة تحويل البحر المتوسط إلى بحيرة للتنمية والسلام.

المبحث الأول: مسار برشلونة كقاعدة للعلاقات الأورومتوسطية

يعتبر مؤتمر برشلونة مجسدا للتعاون الأوروبي المتوسطي في إطار شراكة شاملة متعددة الجوانب المتمثلة في مساراتها الثلاث، كما جاء في إعلان برشلونة.

ومن خلال هذا المبحث الذي قسمناه إلى ثلاثة مطالب، سنتطرق إلى ماهية الشراكة الأورومتوسطية، محاور الشراكة الأورومتوسطية، وثالثا تقييم مشروع برشلونة.

المطلب الأول: ماهية الشراكة الأورومتوسطية

سنتناول هذا المطلب من خلال ثلاث فروع كما يلي:

الفرع الأول:ظروف انعقاد مؤتمر برشلونة وأسبابه.

لقد كان للتحولات الجيواستراتيجية التي شهدها العالم منذ تسعينيات القرن العشرين محاولة من طرف الاتحاد الأوروبي التكيف مع الأوضاع وذلك من خلال بعثة مشروع الشراكة الشاملة بكافة أبعادها (سياسية، أمنية، اجتماعية وثقافية) نجد ما عرف بمسار برشلونة الذي انعقد في مدينة برشلونة الاسبانية ما بين 27 و28 نوفمبر 1995، إذ استغلت المدن الأوروبية ظروف النظام العالمي آنذاك لذا عملت على طرح مشروعها لبناء شراكة مع دول جنوب المتوسط،[1] وعموما لقد برزت هذه الشراكة نتيجة لمعادلة بين ثلاث توجهات سياسية داخل الاتحاد الأوروبي.

1- التوجه الألماني الذي يصب اهتمامه في مهمة تطوير الشراكة مع دول أوروبا الوسطى والشرقية وخلق منطقة مستقرة اقتصاديا وسياسيا في جوارها الشرقي.
2-التوجه البريطاني المتشبث في التعاون الأطلسي وبتوطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والذي لا يهمه في المتوسط إلا القضايا الإستراتيجية للحلف الأطلسي والممرات المائية.

[1] نصير خلفة ، **اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على مسارات الديمقراطية في النظم السياسية المغاربية**: الجزائر، تونس، المغرب، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية(غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2012، ص49.

3- التوجه المتوسطي للدول المتوسطية الأربعة وهي: فرنسا، اسبانيا، ايطاليا واليونان، ويعتبر هذا التوجه هو المنتصر من بين التوجهات الأخرى وذلك من خلال دفعه للاتحاد الأوروبي إلى سياسة اقتصادية موحدة(اتجاه بلدان جنوب وشرق المتوسط من خلال عملية برشلونة وتقديم المساعدات اللازمة لإنجاح هذه المسيرة.[1]

إن ما دفع الدول الأوروبية إلى تبني سياسة متوسطية شاملة في المنطقة المتوسطة هو تنامي التهديدات من جهة، ومن جهة أخرى فرصة الاتحاد الأوروبي للعب دور في المشرق من خلال التحولات التي تحلها عملية السلام وكذا الاقتصاد كأداة رئيسية لتدعيم الأمن في المحيط الجنوبي وهذا ما يتطلب أو يستدعي من الدول الأوروبية العمل على تصدير الحلول بدل استيراد المشاكل (الوقاية خير من العلاج).[2]

1-التغيرات على مستوى النظام العالمي:

هناك تغيران حدثا على مستوى النظام العالمي كان وراء عقد مؤتمر برشلونة وتشكيل إطار جديد للعلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي ودول منطقة البحر المتوسط:

أ- التغيرات الجيوسياسية:

مع انتهاء الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشرقي تحولت الحقوق التي كانت تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية في الحوض المتوسط إلى الهيمنة الكاملة، وقد شكل الغزو العراقي للكويت وعملية العاصفة التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها القوى العظمى الوحيدة وكونها أساس فرض السلام الأمريكي على المنطقة بأسرها، فشرعت في انتهاج سياسة وفق مسارين مع انتهاء حرب الخليج الثانية ففي السادس من مارس 1991، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش عن هذه السياسة الجديدة في خطاب ألقاه في الجلسة المشتركة لمجلس النواب والشيوخ بالكونجرس، وقد تمخض المسار الأول عن تواجد عسكري أمريكي لم يسبق له مثيل في الخليج العربي من خلال المشاورات العسكرية المشتركة مع دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي

[1] أنور فرج محمد ، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه الشرق الأوسط**، **دراسات دولية**، عدد 39، ص22.

[2] حنى ناصف ، **مشروع الشراكة الأورومتوسطية دوره وآفاقه**- وجهة نظر عربية، بيروت، مركز الدراسات العربي-الأوروبي ، ط1 ،2001، ص391.

وكذلك من خلال إنشاء الأسطول الخامس في المنطقة، في حين المسار الثاني فقد أدى إلى عقد مؤتمر مدريد وعملية السلام تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1991م.[1]

إن الفراغ الذي ساد بعد انهيار المعسكر الشرقي ساهم في حدوث نزاعات داخلية التي حاولت الدول الكبرى إنهائها، إذ بات من الواضح لدى باقي دول العالم والدول الأوروبية خاصة العمل على إعادة ترتيب سياسات تتلاءم مع واقع التحولات العالمية وسعيا منفردا للولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على زمامه، ومنه برز سعي الدول الأوروبية إلى الاستفادة من التقسيمات الجديدة على الساحة الدولية ومحاولة البروز كقوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية وخلف توازن قوى ومصالح.

ب- التغيرات الاقتصادية:

ميزت نهاية القرن العشرين التوجه نحو عولمة الاقتصاد وشموليته والتي غايتها العمل على توجيه أجزاء الاقتصاد العالمي وإلغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره ومبادلاته وحركة عوامله سواء كان سلعا أو رأسمالا أو تكنولوجيا، مما يعني ارتباك كل بلد بشركة عالمية مالية وتجارية تقوم بتغيير البيئة الاقتصادية العالمية وتوجهها نحو تحرير التجارة وأسواق رأس المال وزيادة إنتاج الشركات والتغيير التكنولوجي، وقد لعبت مؤسسات التجارة الدولية دورا بارزا في تحرير المبادلات التجارية، فبعد الحرب العالمية الثانية شهد العالم بروز خمس مؤسسات دولية عملت على تحرير المبادلات على المستوى العالمي وهي المنظمة العالمية خلفا للاتفاق العام والتجارة ، صندوق النقد الدولي[2]، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الندوة الأممية للتجارة والتنمية، البنك العالمي، وتسعى هذه المؤسسات إلى تحقيق أهداف والمتمثلة فيما يلي:

---

[1] اركيه رامازاني ، **الشراكة الأورومتوسطية برشلونة**، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، **دراسات عالمية**، العدد22، ص 10.

تجسد الشراكة الأورومتوسطية التنافس الأمريكي الأوروبي وخاصة الفرنسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

[2] نصير خلفة ، **مرجع سابق الذكر**، ص90.

❋ إدماج اقتصاديات دول أوروبا الشرقية والدول النامية في خضم الاقتصاد العالمي والاستفادة من الإمكانيات المتاحة.

❋ فتح أسواق الدول الأعضاء أمام المنتجات الوافدة إليها وإلزامها برفع الحواجز الجمركية.

❋ إعداد وتحضير سياسات اقتصادية مالية وتجارية لعرضها على الدول وفق إطار سياسات وبرامج التعديل الهيكلي.

ومن ابرز ملامح القرن الماضي خاصة التسعينات ظهور تكتلات اقتصادية كبرى ومنها الاتحاد الأوروبي، واتفاقية جنوب شرق أسيا وبحكم المعطيات الاقتصادية العالمية تقلص دور الدولة القطرية وحل محلها التكتلات الإقليمية والجهوية التي أصبحت تسلك مسار سياسي واقتصادي وثقافي.

إن هذا التغيير الذي طرا على الاقتصاد العالمي جعل أوروبا تعمل على تغيير سياستها اتجاه البحر الأبيض المتوسط واتجاه جيرانها في جنوب وشرق الحوض المتوسط فأصبحت تنظر إلى هذه الدول باعتبارها شريكة لها وهذا ما عملت عليه فعلا وهذا ما أدى إلى إعلان الشراكة الأورومتوسطية مع دول الضفة الجنوبية المتوسطة.[1]

2-التغيرات على المستويات الفرعية للنظام العالمي:

▪ الدوافع الأوروبية: إن امن أوروبا واستقرارها مرتبط بإنشاء منطقة يسودها السلام والاستقرار وهذا ما يفرض عليها تبني إستراتيجية مع جيرانها في جنوب وشرق المتوسط، إن قناعة دول الاتحاد الأوروبي بأنها بحاجة إلى تحقيق توارث والتزام اتجاه أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى من جهة ومن جهة أخرى التزامهم الجديد اتجاه منطقة البحر الأبيض المتوسط خاصة منطقة جنوبية وثانيا رغبة الاتحاد الأوروبي في القيام بدور إقليمي اكبر بعد الحرب الباردة.[2]

▪ التوازن بين التزامات اتجاه الاتحاد الأوروبي: دفع انهيار جدار برلين في أوروبا إلى مواجهة عدة إشكالات مثل إعادة توجيه ألمانيا (الشرقية والغربية) من قبل المجموعة

[1] **مرجع سابق الذكر**، ص51.

[2] اركيه رامازاني ، **مرجع سابق الذكر**، ص10.

الأوروبية ومستقبل حلف شمال الأطلسي وهجرات الشعوب عبر الحدود بمعدلات لم يشهدها من قبل وعمليات الإبادة في يوغسلافيا السابقة وخطر امتداد الحرب إلى البلقان والمضامين الاجتماعية والاقتصادية الملحة المترتبة على هذه التطورات، كل هذا أدى بدول المجموعة الأوروبية إلى التركيز على أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية بسبب توحيد ألمانيا عام 1990، وعلى الرغم من دراية دول جنوب أوروبا خاصة ايطاليا واسبانيا إدراكا منها لإعطاء أهمية وميزة من الاهتمام لدول جنوب المتوسط، إلا أن ألمانيا كان لابد من إقناعها بأهمية منطقة البحر المتوسط خاصة ما تعلق بالجانب الأمني للاتحاد الأوروبي، إلا أن تدفق المهاجرين من منطقة جنوب البحر المتوسط جعل ألمانيا تدرك أهمية التطورات الحاصلة والتي تؤثر من قريب ومن بعيد على امن دول الاتحاد الأوروبي وكذا استغلال الأحزاب السياسية مشاعر العداء للمهاجرين، وبهذا أدرك الاتحاد الأوروبي ضرورة معالجة القصور في الاهتمام الموجه إلى منطقة البحر المتوسط من خلال دعم العلاقات مع دول تلك المنطقة.[1]

- البحث عن دور إقليمي:

على الرغم من استمرار الهيمنة الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب الباردة إلا أن الاتحاد الأوروبي كان عازما على أن يؤدي دورا اكبر في المنطقة من خلال إحلاله لعمليات السلام التي تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية، وما أن انتهت الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفياتي بدأت القوى الأوروبية تؤكد دورها باطراد في حين الولايات المتحدة الأمريكية أخذت تعزز وجودها العسكري في منطقة الخليج بينما بدا الأوروبيون يطرحون خططا أمنية جديدة في المنطقة بأسرها.

إن أهداف الاتحاد الأوروبي تختلف في منظورها عن الأهداف الأمريكية فيما يتعلق بقضايا الأمن الإقليمي، فأمريكا لطالما اهتمت بالقوة العسكرية وهي متواجدة حاليا في أوروبا الشرقية بعد تدخلها العسكري ووساطتها الدبلوماسية في حربي البوسنة والهرسك

[1] **مرجع سابق الذكر**، ص11.

وكوسوفو، إضافة إلى قواعدها الفكرية ورعايتها لمفاوضات السلام بين إسرائيل والعرب،[1] وقد بدأت كل من ايطاليا واسبانيا في بلورة روايتها الخاصة للأمن، حيث اقترحت ايطاليا تطبيق مبادئ هلسنكي على منطقة الشرق الأوسط، ومع إدراك ايطاليا للاختلاف القائم بين السياق الأوروبي ومنطقة البحر الأبيض المتوسط فقد كانت ترى تطبيق العديد من عناصر مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا على الساحل الجنوبي للمنطقة من المغرب إلى إيران والذي أطلق عليه اسم "مؤتمر الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط"، كما اقترحت فرنسا خطة بديلة تهدف إلى الجمع بين دول الاتحاد الأوروبي الخمس (فرنسا، البرتغال، اسبانيا، مالطا، وايطاليا) وخمس دول من الاتحاد المغاربي فيما عرف باسم (5+5)، والتي تركز على مسائل الهجرة وكذا قضايا عسكرية.

لقد عمدت الدول الأوروبية على إبقاء علاقتها مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نظرا لما تلعبه من دور في اقتصادياتها من خلال ضمان تدفق النفط والغاز من المنطقة وذلك بسبب القرب الجغرافي وكذا علاقات تاريخية كونها مستعمرة، كما تعتبر الضفة الجنوبية سوقا واسعا تتميز بكثافة سكانية كبيرة وقدرة إنتاجية منخفضة لتسويق المنتجات الأوروبية،[2] كما تسعى الدول الأوروبية إلى دعم نفوذها الثقافي في الفضاء المتوسطي من خلال المنظمة الفرانكفونية ومؤسسات الثقافة الأوروبية والملتقيات الثقافية والعالمية نتيجة التمازج الثقافي والاحتكاك بين ضفتي البحر المتوسط

دوافع الضفة الجنوبية:

ويمكن رصدها في النقاط التالية:

I. خدمة الاندماج في الاقتصاد العالمي: إذ باندماج دول الضفة الجنوبية في فضاء إقليمي اورومتوسطي ستتمكن من الاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك نتيجة لتراجع المنافع

للمزيد من التفاصيل حول حوار 5+5 يرجى زيارة الموقع: www.online.oy: //http

[1] شمامة خير الدين ، **العلاقات الإستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن الواحد والعشرين**، الجزائر دار قرطبة للنشر والتوزيع، طبعة 2009، ص 334.

تعتبر الجزائر ثالث مصدر للاتحاد الأوروبي بعد روسيا والنرويج للغاز.

[2] جمال الشبلي ، **العرب وأوروبا رؤية سياسية معاصرة**، الأردن ، دار الفارس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000 ، ص102.

النفطية التي كانت تتحصل عليها من خلال علاقات التعاون المتوسطية، وبهذا تأمل في الحصول على منافع أحسن من الاتفاقيات السابقة، فدول الضفة الجنوبية ترى بان المشروع الأورومتوسطي يمثل بالنسبة لها دفعة لعجلة التنمية ومرحلة مهمة لإدماجها في الاقتصاد العالمي.

II. الإصلاحات الاقتصادية: إذ شهدت العديد من دول حوض المتوسط تطورات اقتصادية صاحبتها إصلاحات،وباعتبار اغلب الدول الجنوبية كانت تنتهج النهج الاشتراكي، فهي ترى الانضمام إلى منطقة تبادل الحر في إطار المشروع الأورومتوسطي وسيلة تدعمها في توجهها الإصلاحي.[1]

III. ظهور أوروبا الشرقية كمنافس:إن انضمام دول أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الأوروبي له مخاوف لدى دول الضفة الجنوبية وذلك خوفا من تحول اهتمام أوروبا إلى الدول الأوروبية الشرقية بدل الدول الجنوبية وهذا ما دفع إلى إعادة النظر في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي.

IV. الاستفادة من نقل التكنولوجيا:يعتبر التقدم التكنولوجي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية خاصة إذا عملت الدول الجنوبية والشرقية للمتوسط على الاحتكاك بالدول الأوروبية كونها قطعت أشواطا كبيرة في المجال التكنولوجي وهذا ما سيعمل طرديا على الرفع من الأداء الاقتصادي.[2]

3-التغيرات على المستويات الفرعية للنظام في منطقة البحر الأبيض المتوسط:

ويمكن تقسيمه إلى نوعين هما:

✧ ظهور المد الإسلامي: إذا كان لقيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 الخطر الذي تخوف منه الاتحاد الأوروبي إلى يومنا هذا، بدأت بعض الإحداث تثير استياء الاتحاد الأوروبي كظهور بعض الحركات الإسلامية في الجزائر ومصر وتركيا، وكون هذه الدول قريبة من أوروبا لدرجة جعلت من الأوروبيين يخشون دخول الإسلاميين إلى

[1] عبد الجليل هويدي ، **انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2013، ص45.

[2] **المرجع نفسه**، ص 46.

أوروبا، فمثلا أعرب مسؤولو الاتحاد الأوروبي قبل مؤتمر برشلونة عن قلقهم من تصاعد التيار الإسلامي في تركيا، كما إن الخطر الإسلامي أو كما يطلقون عليه "اسلاموفوبيا" بدا بمداهمة مجتمعاتهم من خلال تدفق الملايين من المهاجرين المسلمين خاصة إلى فرنسا من دول شمال فارقيا و حتى جنوبها في حين ألمانيا فتعتبر اكبر دولة مستقبلة للمهاجرين الأتراك.[1]

✧ تزايد معدلات الهجرة غير الشرعية:لقد صار هاجس المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا يؤرق المجتمعات الأوروبية، إذ تتفاوت أعدادهم من دولة إلى أخرى، إذ يمثل المهاجرين 2.4% من مجموع سكان الاتحاد الأوروبي، وتبلغ نسبتهم ما يعادل 4.3% في النمسا و 6.4% في بلجيكا و5.2% في فرنسا حسب الدراسة التي قدمتها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين[2] واتحاد الجمعيات للبحوث التطبيقية بشان الهجرة الدولية، تشير الإحصائيات إلى مايلي:

الجزائر: أكثر من 90.000 مهاجر من بينهم 10% غير شرعيين إضافة إلى 138 لاجئ و192 طالب لجوء(نهاية يناير2010) وحاليا يبلغ عدد الجزائريين بفرنسا1.1 مليون.

تونس: ما يقارب 45.000 مهاجر تقريبا، 10.000غير شرعيين إضافة إلى 94 لاجئ و51 طالب لجوء.[3]

[1] محمد خليل ربيع ، **مشروع الشراكة الأورومتوسطية وتداعياته السياسية على النظام الإقليمي العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية**، جامعة الأزهر، فلسطين، 2010، ص16.

[2] اتحاد الجمعيات للبحوث التطبيقية بشان الهجرة الدولية والهجرة المتوسطية، تقرير 2008-2009.

[3] فلاس بواساك وآخرون، **دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي**(كوبهاجن عن الشراكة الاورولمتوسطية)، ديسمبر 2010، ص 5.

الفرع الثاني: مؤتمر برشلونة وخصائصه

أولا مؤتمر برشلونة:

بما أن مؤتمر برشلونة هو المجسد للشراكة الأورومتوسطية وهذا المفهوم راجع إلى سنة 1994، حينما تبنى المجلس الأوروبي في جويلية من نفس السنة المقترحات التي جاءت في الكتاب الأبيض وطلب من المفوضية الأوروبية إعداد بيان استراتيجي حول تعزيز السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي وإقامة شراكة اورومتوسطية لدفع سياسة الاتحاد الأوروبي نحو السلام والاستقرار والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة وقد جاء في البيان الصادر عن المفوضية في نوفمبر 1994 إن الشراكة الأورومتوسطية يقصد بها بلدان المشرق والمغرب وإسرائيل.

انعقد مؤتمر برشلونة في 27 و 28 نوفمبر 1995 لمنافسة المشروع المتوسطي المقدم من طرف الاتحاد الأوروبي، إذ جاء هذا المؤتمر للرقي بالعلاقات الأوروبية مع المتوسط إلى مستوى الشراكة والتعاون الاستراتيجي، وبهذا يمثل هذا المؤتمر نقطة تحول هامة في العلاقات الأوروبية المتوسطية،[1] ليكشف هذا المؤتمر عن طموح الاتحاد الأوروبي بعد التطورات الجديدة الدولية عن رغبته في التحول إلى قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية مما يؤهله ليصبح قطب في النظام العالمي الذي تتشكل معالمه في هذا المشروع الذي تقدمت به أوروبا في مؤتمر برشلونة يعكس ثوابت السياسة الأوروبية ومتغيراتها في ظل النظام العالمي الراهن.

ولقد انعقد هذا مؤتمر بمشاركة كافة الدول الاتحاد الأوروبي* الخمس عشر آنذاك واثني عشر دولة متوسطية** إضافة إلى حضور موريتانيا كمراقب وكذا الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ودول شرق ووسط أوروبا ودول البلطيق بصفتهم ضيف الجلسة

---

[1] الرشيد ابن عبد الفتاح، **العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير**، أبو ظبي ، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى 1998، ص53.

* دول الاتحاد الأوروبي وهي: بلجيكا، اليونان، اسبانيا، الدنمارك، ألمانيا، اليونان، فرنسا، ايرلندا، ايطاليا، لكسمبورغ، بريطانيا، النمسا، البرتغال، فلندا، السويد وهولندا.

**الدول المتوسطية: الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، سوريا، لبنان، تركيا، فلسطين، قبرص، مالطا، إسرائيل.

واستبعدت ليبيا نظرا لثورتها في قضية لوكربي وقد توجت ندوة برشلونة في النهاية بالمصادقة على بيان ختامي.

خريطة تمثل الدول المشاركة في مؤتمر برشلونة:[1]

ثانيا: خصائص مؤتمر برشلونة:

[1] COMMISSION EUROPEENNE, Le processus de Barcelone Cinq ans après, Luxembourg, office des publications officielles des communautés européennes, 2000, page 60.

ومن بين خصائص مؤتمر برشلونة اتسامه بغموض الهوية إذ ليس هناك مدلول واضح لمفهوم الاتحاد الأوروبي ولا لمفهوم المتوسطية، إذ يشير مصطلح الاتحاد الأوروبي بالصفة الرسمية إلى الدول الخمس عشر المشاركة في مؤتمر برشلونة، في حين المتوسطي إلى الدول ألاثني عشر المشاركة في المؤتمر بما فيهم فلسطين التي لا تحمل صفة الدولة مع استبعاد ليبيا مع أنها دولة متوسطية، ولكن السبب في ذلك عدم ارتباطها بالاتحاد الأوروبي بأي اتفاق إضافة إلى استبعاد منطقة جبل طارق. واهم صفة ميزت المؤتمر هي المنهج الكلي، إذ قبل مؤتمر برشلونة كانت العلاقات الأوروبية المتوسطية تسند إلى الجوانب الاقتصادية فقط في حين في إطار برشلونة طرح برامج عمل وأهداف وغايات أمنية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية من اجل الوصول إلى منطقة تبادل حر بحلول سنة 2010.[1]

ولتنفيذ هذه السياسة خصص مبلغ 6 مليار وحدة نقدية أوروبية، إذ إن الهدف ليس سياسي فقط بل اقتصادي واجتماعي بغرض إيجاد نوع من الاستقرار في الدول المطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط، إذ إن امن أوروبا مرتبط بتحسين ظروف الأمن والمعيشة في منطقة المتوسط، فنجاح مؤتمر برشلونة يعتبر نجاحا لكل من فرنسا واسبانيا وايطاليا التي تتزعم سياسة متوسطية، في حين تتزعم ألمانيا دعم علاقات دول الاتحاد مع دول وسط وشرق أوروبا على إن هناك تأكيدات بان المساعدات التي تمنحها للمنطقة المتوسطية لا تحل محل الجهود التي تبذل من قبل دول المنطقة من اجل تحسين ظروفها وتطورها الاقتصادي والاجتماعي، وبذلك تستهدف دول الاتحاد الأوروبي شراكة مبنية على أساس شراكة شاملة متعددة الجوانب، إضافة إلى تركيزه على حقوق الإنسان والديمقراطية إذ يعتبرها البعض أداة أوروبية لنشر الديمقراطية.[2]

---

[1] اركيه رامازاني ، **مرجع سابق**، ص19.

[2] **المرجع نفسه**، ص22.

للمزيد من التفاصيل الاطلاع على مؤتمر برشلونة الملحق الأول والملحق الثاني.

الفرع الثالث: أهداف مؤتمر برشلونة

إن الرؤية الأوروبية لإعطاء ديناميكية جديدة في المتوسط تنطلق من مجموعة من الاعتبارات والتي تم الإشارة إليها في مؤتمر برشلونة، ومن خلال هذا الفرع سوف نقسم أهداف المؤتمر إلى شقين: أهداف بالنسبة للاتحاد الأوروبي كشق أول، و الثاني لأهداف دول جنوب وشرق حوض المتوسط

أولا: أهداف مؤتمر برشلونة بالنسبة للاتحاد الأوروبي:

يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1- انطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط وما شهدته من تقدم في مراحلها الأولى شجع دول الاتحاد الأوروبي على بلورة فكرة السياسة المتوسطية، فالعملية السلمية التي بدأت في أكتوبر 1991 مثلت بالنسبة للاتحاد الأوروبي الجسر الذي من خلاله عبرت عن الدعوة لإقامة إطار التعاون المتوسطي الذي ضم البلدان العربية وإسرائيل، وكذلك تعزز الطرح المتوسطي في السياسة الأوروبية وتراجعت مكانة الطرح العربي وذلك للأسباب التالية:

- ❖ التفكك العربي وضعف العلاقات العربية العربية.
- ❖ تراجع مبادرات الحوار العربي الأوروبي منذ أزمة الخليج الثانية.

2- التقدم في العملية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي مثل فرصة أوروبا وذلك من خلال موافقة بعض البلدان العربية انضمام إسرائيل إلى مشروع الشراكة وبالتالي زوال أهم العقبات التي حالت دون تفعيل سياستها المتوسطية في التسعينات من القرن الماضي.

3- تنامي التيار الإسلامي في شمال افريقيا التي تعتبره الدول الأوروبية مهددة لصالحها إذ تعتبر الدول الأوروبية أي تغيير أو فشل أو أزمة في المنطقة المغاربية كونها مجاورة لها سيكون له تأثير عليها.[1]

4- ازدياد حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ونتائجها السياسية على الأمن والاستقرار في الجنوب والشرق وذلك لما له من انعكاس على الضفة الشمالية من خلال الهجرة وهذا ما جعل الاتحاد الأوروبي يعمل على تشخيص هاته المشكلات والتي أرجعها إلى ضعف البني الاقتصادية التي تشكل تحديا بالنسبة لها من خلال موجات الهجرة.

[1] نصير خلفة ، **مرجع سابق الذكر**، ص56.

5- حاجة دول أوروبا إلى فتح أسواق خارجية لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية.
6- رؤية الدول الأوروبية لضرورة ربط دول جنوب وشرق المتوسط بها وذلك للحفاظ على مصالحها الإستراتيجية وخوفا من تعرضها للعزلة في سياق النظام الاقتصادي العالمي.
7- إدراك أوروبا بان أمنها من امن دول جنوب المتوسط إذ الضفة الجنوبية تعاني العديد من الأزمات من مديونية كبيرة وبطالة بنسب كبيرة إضافة إلى انتشار كبير لتجارة الأسلحة.

كل هذه الأسباب جعلت من أوروبا تعمل على تكييف ممارستها السياسية إضافة إلى أن حاجيات أوروبا من البترول والغاز تأتي من جنوب المتوسط.[1]

ثانيا: أهداف مؤتمر برشلونة بالنسبة لدول جنوب وشرق المتوسط:

بعد انهيار المعسكر الشرقي عرفت دول الجنوب تهميش من دورها الأساسي في المنطقة كما تقلصت المساعدات الاقتصادية التي كانت تمنح لها، إذ التطور التكنولوجي قلل من الأهمية الإستراتيجية للصادرات من الموارد الأولية، الأمر الذي يفسر نقص إيرادات دول الجنوب وهذه الحالة تزامنت مع الوقت الذي تعاني فيه دول الجنوب أزمة المديونية وسياسات التصحيح الهيكلي وهذا ما عاد عليها بالسلب مما تراجعت معدلات التنمية بها وكذا تهميش عدد كبير من الدول في المبادلات التجارية الدولية.[2]

[1] **المرجع السابق**، ص57.
[2] **المرجع السابق**، ص58.

المطلب الثاني: محاور الشراكة الأورومتوسطية

من خلال إعلان برشلونة النهائي يتضح أن موضوع الشراكة الأورومتوسطية يهدف إلى إقامة شراكة بين تكتل الاتحاد الأوروبي من جهة والبلدان المتوسطية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جهة أخرى يحتوي المجالات التالية:

- شراكة سياسية أمنية (إقامة منطقة سلام واستقرار)
- شراكة اقتصادية ومالية(تجسيد منطقة مزدهرة اقتصاديا)
- شراكة ثقافية اجتماعية إنسانية(بهدف تنمية الموارد البشرية وزيادة التفاهم بين الحضارات المختلفة)

الفرع الأول: المسار السياسي والأمني:

إن الهدف المحقق في إطار المسار السياسي والأمني هو إنشاء منطقة اورومتوسطية يسودها السلام والأمن والاستقرار وذلك من خلال الالتزام التي يكرسها إعلان برشلونة والمتمثلة فيمايلي:[1]

- ✓ احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمان ممارستها فعليا بما يكفل حرية التعبير والرأي واختيار أنظمة الحكومة من خلال انتخابات نزيهة وديمقراطية.
- ✓ احترام المساواة القانونية بين الدول المتوسطية وعدم التدخل في السيادة الوطنية للدول.
- ✓ احترام وضمان التعددية في المجتمعات المتوسطية والعمل على تشجيع التسامح بين المجموعات الإثنية والدينية بما يكفل بها الحقوق اللغوية والثقافية.
- ✓ ضمان حقوق الشعوب في تقرير مصيرها والعمل وفق مبادئ وقواعد القانون الدولي وعلى رأسها ميثاق الأمم المتحدة.
- ✓ مكافحة الإرهاب والتطرف الجريمة المنظمة والمخدرات.

[1] الحاج علي ، **سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** ، بيروت ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، ط1، 2015، ص206.

- ✓ التسوية السلمية للصراعات بين الدول المتوسطية والامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها للسيطرة غير الشرعية على أراضي أي شريك في مسار برشلونة.

من خلال هذه الأهداف يطمع الاتحاد الأوروبي بخلق منطقة اورومتوسطية تتمتع بقدر من الاستقرار بشكل يضمن امن قومي للاتحاد الأوروبي.[1]

الفرع الثاني: المسار الاقتصادي والمالي:

إذ تهدف الشراكة الاقتصادية والمالية إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة والتبادل السلعي* بحلول عام 2010 (تضم 700 مليون نسمة)[2]، وحدد المشاركة الأهداف الآتية على المدى البعيد:

أ- العمل على تشريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.

ب- تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين.

ومن اجل تحقيق هذه الأهداف وافق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية تعتمد على:

- التأسيس التدريجي لمنطقة تجارة حرة بحلول عام 2010.
- تنفيذ تعاون وتحول اقتصادي ملائمين في المجالات المعنية.
- زيادة ضخمة للمعونة المالية من الاتحاد الأوروبي إلى الشراكة.

ومن اجل دفع الشراكة الاقتصادية، أقدم الاتحاد الأوروبي على برنامج سمي ب MEDA** لدعم التعاون مع الدول المتوسطية الشركاء للاتحاد وقد استمرت المرحلة الأولى من البرنامج فيما عرف ب MEDA 1 امتد من سنة 1995 إلى 1999، في حين المرحلة الثانية عرفت ب MEDA 2 وأخذت فترة من 2000 إلى 2006، وابتداء

---

[1] الحاج علي ، **مرجع سابق الذكر**، ص207.

* من الناحية العلمية التطبيقية منطقة التجارة الحرة والتبادل لم يتم إنشائها رغم تجاوز سنة 2010 إذا أجلت إلى سنة 2017 ثم إلى آفاق 2020.

[2] الحاج علي ، **مرجع سابق الذكر**، ص 208.

** **MEDA** هي اختصار ل:**mesure d'accompagnement** بمعنى إجراءات مساعدة.

من 2008 حلت آلية الجوار والشراكة الأوروبية محل برنامج MEDA ومن ثمة أصبح جميع شركاء برنامج MEDA يشكلون جزءا من سياسة الجوار الأوروبية الجديدة التي تخصص لها 16 مليار للمدة (2008-2013).[1]

الفرع الثالث: المسار الاجتماعي والثقافي:

رفض إعلان برشلونة مقولة صراع الحضارات ورحب بمبدأ الحوار بين الأديان والثقافات كوسيلة للتفاهم بين الشعوب،[2] إذ تهدف الشراكة الاجتماعية الثقافية والإنسانية إلى تقريب الشعوب بعضها البعض والى تسهيل التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية وهي ترتكز على المرتكزات التالية:

- إقامة حوار متزن قوامه احترام الثقافات والأديان.
- التعاون في مجال وسائل الإعلام المشتركة عبر مختلف القنوات المتطورة.
- احترام الحقوق الاجتماعية الرئيسية القائمة على القوانين المدنية والإنسانية.
- إبراز الدور المهم للمجتمع المدني في عمليات الإنماء التي تطال كل الميادين الاجتماعية.
- التركيز على الحوار وتشجيع الديمقراطية القائمة على أساس التعددية الفكرية والسياسية.
- تامين الرعاية الصحية والاجتماعية للجاليات والمهاجرين واللاجئين وتسهيل عودتهم إلى مواطنهم الأصلية.
- تنظيم الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب والتطرف بكل أوجهه.[3]

---

[1] أنور محمد فرج، **مرجع سابق الذكر**، ص88.

[2] جعفر عدالة ، **تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب**، مجلة العلوم الاقتصادية، 19 ديسمبر 2014، ص4.

[3] نصير خلفة ، **مرجع سابق الذكر**، ص64.

كما أكد كذلك مؤتمر شتوتقارت على أهمية البعد الاجتماعي الثقافي والبشري من اجل نجاح حقيقي لعملية برشلونة(هذا المؤتمر انعقد بألمانيا سنة 1999)

ئ

المطلب الثالث: تقييم مشروع برشلونة:

جاء إعلان برشلونة ليحقق المسارات انفة الذكر، ومن خلال هذا المطلب سنقف عند مدى بلوغ مسار برشلونة لأهدافه المسطرة سنة 1995.

الفرع الأول: تقييم المسار السياسي والأمني

لقد خصص مؤتمر برشلونة محادثات كثيرة خول البعد الأمني والسياسي للشراكة وذلك من اجل الحصول على منطقة يسودها السلام والاستقرار لمجابهة التهديدات الأمنية التي أخذت منحى تصاعدي والمتمثلة فيما يلي: الإرهاب، الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية خاصة، إذ يعتبر هذا الأمر جديد مقارنة مع اتفاقيات سابقة في إطار التعاون الأورومتوسطي، إذ كان التقييم على البعد الاقتصادي فقط فقد جاء في مؤتمر برشلونة المطالبة بحضر انتشار أسلحة الدمار الشامل وكذا التزام الإطراف بعدم امتلاك قدرات عسكرية تفوق حاجياتها الدفاعية.

ومن خلال مؤتمر مالطا سنة 1997 تم تقييم حصة أولية عن أهداف المؤتمر خلص هذا المؤتمر إلى أن الحصاد المحقق جد ضئيل إذ لا يرقى لمستوى الطموحات المرغوبة وتأكد هذا الأمر من خلال اجتماع باليرمو سنة 1998 مما دعى هذا المؤتمر للجوء لإجراءات انعكست على هذه الشراكة[1] وما يثير لاهتمام هو أن أول لقاء لوزراء تجارة الدول الأعضاء المنعقد في بروكسل في 29 ماي 2001 وذلك نتيجة لتأثره ببطء سير ميكانيزمات التعاون الاقتصادية وتطبيق برنامج MEDA الذي بلغ رصيد سلبي للغاية وكانت هذه النتائج نتيجة لإجراءات أوروبية[2] بالإضافة إلى افتقار مسار برشلونة إلى رؤية مستقبلية للحفاظ على الاتصال بين الضفتين[3] وبروز واحد وعشرون سنة على

---

[1] Olivier Morin, le partenariat euro-méditerranéens à la recherche d'un nouveau souffle études, février 2005, p6.

[2] Olivier Morin, op cut, p12.

بعد مؤتمر برشلونة تدفقت الأطراف على إجراء اجتماعات لوزراء ومن بين هاته اللقاءات نجد مؤتمر مالطا 1997 ومؤتمر باليرمو 3 و4جوان 1998، مؤتمر شونغارت ألمانيا 1999، مؤتمر مرسيليا نوفمبر 2000، مؤتمر فالنسيا نوفمبر 2001.

[3] برد رتيبة، **الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير** في العلوم السياسية(غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2009، ص140.

إعلان برشلونة، إلا أن العديد من القضايا الأمنية لازالت مكانها مثل قضية الصحراء الغربية التي لا يزال تقرير مصير شعبها معلق إلى اجل غير محدد، كما يبقى الاتحاد الأوروبي عاجزا أمام رفض إسرائيل الانضمام إلى اتفاقية الحظر الدولي لانتشار الأسلحة النووية والبروتوكول الإضافي ويكون بذلك عائقا أمام مسار برشلونة ومعرضا للمنطقة المتوسطية إلى تهديد محتمل.

وفيما يتعلق بالميثاق الأورومتوسطي من اجل السلام والاستقرار الذي يعتبر ميكانيزم وقائي ضد التوترات والأزمات، وبالرغم من التقدم الذي سجله خلال قمة شونغارت سنة 1999 الذي من خلاله وضعت الخطوط الرئيسية له، إلا انه بقي هذا المشروع حبر على ورق وذلك نظرا لعدم توفر الشروط السياسية لتحقيقه.

ويعتبر استمرار الصراع في الشرق الأوسط من التحديات الكبرى التي تواجه الاتحاد الأوروبي، كما برز عجزه في إيجاد تسوية عادلة وشاملة في المنطقة، إما فيما يتعلق بالتهديد الإرهابي فلا تزال الأصوات تطالب بالتمييز بين الإرهاب والمقاومة الشرعية للشعوب خاصة بعد تصدر التهديد الإرهابي اهتمامات الضفة الشمالية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وتفجيرات مدريد ولندن وبهذا الصدد اقترحت مبادرة تلزم الأطراف المشاركة بتوثيق ومقاضاة المتسببين في الأعمال الإرهابية.[1]

الفرع الثاني: تقييم المسار الاقتصادي والمالي:

فالطرح الأوروبي يرى في فتح وتحرير اقتصاد دول الشراكة وإنشاء منطقة ازدهار مشتركة يعمل على مساعدة دول الجنوب للخروج من المأزق الاقتصادي الذي تعاني منه والذي سعى مسار برشلونة الاقتصادي إلى معالجته من خلال إنشاء منطقة تبادل حر للمنتجات الصناعية والخدمات مع آفاق سنة 2020.[2]

فرهانات منطقة تبادل الحر تم استحداثها من اجل دعم حركة التصنيع وتنويع الصادرات من الجنوب والشمال وتطوير مبادلات جنوب–جنوب من جهة أخرى، إذ أن

[1] برد رتيبة، **مرجع سابق الذكر**، ص143.

[2] **المرجع نفسه**، ص144.

نسبة التبادل على المستوى الجهوي لا تمثل سوى 6 % من صادرات دول الشراكة، إضافة إلى أن مشروع إنشاء منطقة اورومتوسطية للتصنيع وتنويع الصادرات شمال-جنوب، إلا أن هذا يتعرض للرهان في ظل المنافسة الأمريكية على المنطقة خاصة بعد طرحها عام 1998 مبادرة ايرسنات الموجهة للمغرب العربي وبعدها إعلان إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الشرق الأوسط مما يحتم على الأوروبيون أن يقدموا الأفضل.

إن أرقام البنك الدولي تشير إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي المنطقة الأقل حجما من الاستثمارات في السنوات الماضية وهذا الأمر راجع إلى عدا الاستقرار السياسي من جهة، ومن جهة أخرى عدم وجود تشريعات تكفل تشجيع وجذب رؤوس الأموال فغياب الاستثمار يكرس عدا الاستقرار وبهذا نرى مبادرة أوروبا إذ لم تتجاهل هذه الأوضاع من منطلق مصلحتها وهذا ما يبرر برنامج MEDA الذي يقدم مساعدات سنوية قيمتها 1.5 مليار دولار للدول المتوسطية وكذلك قروض البنك الأوروبي المقدرة بمليار دولار.

ومن الجوانب السلبية التي لا تخدم دول الجنوب في اتفاق الشراكة مسالة محدودة الفائدة المحققة نتيجة غياب التكامل العربي، فتفاوض الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة بمقابل دول الجنوب كل دولة على حدى، فعدم التنسيق افقدها العديد من المزايا بالإضافة إلى إلغاء الرسوم الجمركية على العديد من المنتجات الأوروبية يعود بالسلب على المؤسسات الصناعية الصغيرة بسبب عدم قدرتها على منافسة المنتجات الأوروبية مما يؤدي إلى إغلاقها [1] في حين بخصوص تخفيض العائد من الحصيلة الجمركية نتيجة إلغاء العديد من التعريفات الجمركية سيؤدي حتما إلى تخفيض إيرادات الموازنة العامة للدول المتوسطية ومعالجتها الأمر الذي لن يأتي لها إلا من خلال إجراء المزيد من الأعباء الضريبة على مواطنيها.*

[1] **المرجع نفسه**، ص146.

* تخسر الجزائر ما قيمته 3 ملايير دولار جراء شراكتها مع الاتحاد الأوروبي.

ومما يعاب كذلك على الاتحاد الأوروبي تنظيمه لقاءات مستمرة مع جميع شركائه في أمريكا اللاتينية والهند وروسيا وإهماله دول الجوار القريبة منه، إلا أن اسبانيا أخذت على عاتقها المبادرة من خلال جمعها أطراف الشراكة فيما سمي بمؤتمر برشلونة الثاني الذي انعقد يومي 27و28 نوفمبر الذي كان من بين اقتراحاته دراسة حجم الإمكانيات المالية المخصصة لمنطقة المتوسط مع إمكانية تغيير صيغة البنك الأوروبي للاستثمار مما يسمح بخلق شبكة وكالات هدفها ضمان الاستثمارات الخاصة والعمومية في المنطقة.

الفرع الثالث: تقييم مسار الاجتماعي الثقافي والإنساني:

إن الغاية من إقامة شراكة اجتماعية ثقافية وإنسانية هو تنمية الموارد البشرية وتعزيز التفاهم بين الثقافات والتبادلات بين المجتمعات وقد أشارت الاتفاقية بهذا الصدد، إذ تعمل على تحسين الأحوال المعيشية والاجتماعية لدول الشراكة من خلال العمل المشترك لزيادة فرص العمل والحد من البطالة وكذا تقليل فجوة التنمية في المنطقة الأورومتوسطية إضافة إلى تشريع الوصول بدول الشراكة إلى تنمية اجتماعية اقتصادية قوية ومتوازنة.

كما تطرق إعلان برشلونة إلى التحكم في ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحترام حقوق الشرعيين وبشان هذه القضية سعى الحوار إلى تحسين التفاهم بين الشعوب ومن اجل ذلك تم عام 2004 إنشاء مؤسسة اورومتوسطية Anna Lindh* ولأجل إدارة ملف الهجرة غير الشرعية تقرر أيضا إقامة تعاون مكثف يضم جهود كل دول المتوسط للحد من شدة تدفق وضغط الهجرة.[1]

في حين نجد مبادرة الجزائر خلال قمة برشلونة 2005 اقترحت المصادقة على ميثاق اورومتوسطي حول الهجرة بحيث ينبغي احترام الكرامة الإنسانية بهدف تجنب ما حدث سنة لامبيدوسا، كما أبدت كذلك رفضها لسياسة مراكز العبور بحيث لا تمثل الحل الجذري لهذه الأزمة لذا جاءت المبادرة الأوروبية ببيان برشلونة تحمل في طياتها الاحترام المتبادل ما بين الثقافات والديانات، إلا أن هذه المبادئ ماتت في أوروبا عندما ضاق صدرها بالمسلمين** خاصة عندما جاءت دعوى الفاتيكان للحذر من التهديد الإسلامي

---

* سميت بهذا الاسم نسبة إلى الوزيرة السويدية المغتالة في سبتمبر 2003.

[1] **مرجع سابق**، ص147.

** مما يلاحظ من سياسة الاتحاد الأوروبي تعامله بازدواجية مع مسالة المهاجرين إذ يطالب بإيقاف تدفق المهاجرين من بلدانهم من جهة ومن جهة أخرى فتح أبوابه لحلب دول الجنوب لسد حاجياته مما يعيق فرص التنمية بالجنوب.

بأوروبا وبهذا يصبح كل مسلم مقيم في أوروبا تحت المجهر لتتأكد مقولة المصالح قبل القانون وبهذا فالمسار هذا كذلك لم يكلل بالنجاح.[1]

[1] برد رتيبة، **مرجع سابق الذكر**، ص148.

المبحث الثاني: سياسة الجوار الأوروبية *PEV

السياسة الجوارية أطلقت منذ سنة 2004 وشملت دول أوروبا الشرقية ودول جنوب المتوسط ويتمحور مضمونها في البداية على اندماج تشريعي للدول المجاورة للاتحاد دون المشاركة في المؤسسات ولكنها تفتح آفاق للمرور للدول المجاورة للاتحاد دون المشاركة في المؤسسات ولكنها تفتح آفاقا للمرور للسوق الداخلية الأوروبية وسياسات وبرامج الاتحاد، هذه السياسة زودت بأداة مالية جديدة فيما عرف ب **الجوار الأوروبي وأداة المشاركة** وهي أداة تحل محل برنامج ميداني للدول المشاركة ابتداء من عام 2007 وكان الاتفاق على مبلغ قدره 14.9 مليون يورو وهو ما يساوي ضعف المبلغ المخصص لبرنامج MADA2 (8.5 مليون يورو).[1]

ومن خلال هذا المبحث الذي سوف نقسمه إلى مطالب وفروع لنتناول تعريف سياسة الجوار الأوروبي .بتعريفها , أهدافها , آليات تعليقها وأخيرا تقييم هذه السياسة.

* La politique européenne de voisinage

[1] بشارة خضرة، **أوروبا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة** باريس (1995-2008)، ترسليمان الرياسي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2010، ص188.

في مراجع أخرى ذكر بأنه خصص مبلغ 12 مليار يورو للفترة الممتدة من 2007 إلى 2013 بدل 14 مليون يورو. سياسة الجوار الأوروبية اقترحها المفوض الأعلى للسياسة الأوروبية خافيير سولانا سنة 2003 لتدخل حيز التطبيق من طرف الاتحاد الأوروبي سنة 2004.

المطلب الأول: سياسة الجوار الأوروبية (إنشاء، تعريف، أهداف)

الفرع الأول: تعريف السياسة الجوارية الأوروبية

يتمثل مضمون سياسة الجوار الأوروبية في محاولة الاتحاد الأوروبي تطوير علاقته مع جيرانه بشرق أوروبا وجنوب المتوسط، ويقوم على ثلاث مبادئ وهي:

- سياسة تفصيلية.
- إقامة فضاء للرفاه وحسن الجوار
- إقامة علاقة سلمية على أساس من التعاون

مع الإشارة إلى تاطير قيم الاتحاد لهذه المبادئ وقد تم تحديد هذه القيم بوضوح في العناصر التالية:

- احترام دولة القانون.
- الحكم الراشد
- مبادئ اقتصاد السوق
- التنمية المستدامة
- حقوق الإنسان وحقوق الأقلية.*
- ترقية علاقات حسن الجوار

ولهذه العناصر شروط لتفعيل سياسة الجوار.[1]

تنطبق سياسة الجوار الأوروبية على كل من الجزائر، أرمينيا، روسيا البيضاء، مصر، جورجيا،فولديفيا، لبنان، فلسطين، سوريا ، تونس وإسرائيل.

في مارس 2015 أطلقت مفوضية هيئة العمل الخارجي الأوروبي (EEAS) عملية مراجعة جديدة لسياسة الجوار بهدف تكييف هذه الأخيرة مع تطلعات البلدان الشريكة[2]

---

*حقوق الأقليات تم إزاحتها من وثيقة برشلونة النهائية وتم استدراكها في السياسة الجوارية.

[1] جعفر عدالة ، **مرجع سابق الذكر**، ص5.

[2] Benjamin Rayet et Jeroen Legrand, la politique européenne de voisinage, fiches technique sur l'union européen, 2017, PDF, p1.

خريطة تمثل الدول في إطار سياسة الجوار الأوروبية:[1]

[1] http://froblog.mine.nu/carte-g%C3%83%C2%A9ographie-terminale-s/

الفرع الثاني: نشأة سياسة الجوار الأوروبية

ترجع إرهاصات سياسة الجوار الأوروبية إلى سنة 2002 عندما طلبت بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي النظر بعين الاعتبار إلى تقرير ما أنجز عن إقصاء أوكرانيا، فلديلفيا، وروسيا البيضاء عن الانضمام سابقا، وقد تم رفع هذا التقرير إلى اللجنة الأوروبية، وفي 11 مارس 2003 أطلق رئيس اللجنة الأوروبية "رومانو برودي" سياسة الجوار الأوروبي واقترح وثيقة أوروبا الموحدة والحوار بإطار جديد للعلاقات مع جيرانها من الشرق والجنوب.

وقد حملت الوثيقة مفهوم جديد في أجندة الاتحاد الأوروبي وهو الجوار voisinage[1] وفي هذا الصدد يمكن تصنيف دول الجوار الأوروبي إلى فئتين:

- **الفئة الأولى:** وتضم الدول المجاورة للاتحاد أوروبي والتي تدخل ضمن سياسة الجوار الأوروبية والتي تعد شريك للاتحاد الأوروبي بحيث تستفيد من اتفاقيات الشراكة والتعاون المشترك مع الاتحاد ويمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات:

1) دول جنوب وشرق المتوسط: المغرب، تونس، مصر، فلسطين، الأردن، إسرائيل
2) دول جنوب القوقاز: أرمينيا، جورجيا، أذربيجان
3) دول شرق أوروبا: مولدافيا وأوكرانيا

إلا أن بعض الدول مثل أرمينيا وأذربيجان والأردن ليست دول جوار مباشرة إلا انه ما يلاحظ على هذه السياسة الأوروبية أخذت منحنى جيوسياسي أكثر منه جغرافي، إذ أن بعض الدول التي تدخل ضمن سياسة الجوار الأوروبية لم تندمج إلى حد الآن وهي: الجزائر، بيلاروسيا، ليبيا، وسوريا والتي لا تزال تجري مفاوضات حول إدماجها

- **الفئة الثانية:** والتي تضم حيزان الاتحاد الأوروبي غير المنضمين داخل سياسة الجوار الأوروبية وهما روسيا وتركيا اللتين تستحقان اهتماما خاصا من قبل الاتحاد

[1] سليمة بن حسين، **الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيرها على منطقة جنوب غرب المتوسط**(2004-2012)، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2013، ص58.

الأوروبي وذلك لأهميتهم الجيوسياسية، فروسيا رفضت إن يتم تضمينها لكنها في قائمة الدول المستفيدة من علاقة الشراكة والتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومنه أصبحت الشراكة الإستراتيجية الأوروبية الروسية تشكل طبيعة العلاقات بينهما بيد أن موسكو لم تدخل في سياسة الجوار الأوروبية الجديدة، في حين تركيا رغم أنها كانت مدرجة ضمن عملية التفاوض إلا أنها لحد الآن لم تدخل ضمن سياسة الجوار الأوروبية الجديدة لان لديها طموحات إقليمية كبرى. وفي سنة 2006 أكدت المفوضية الأوروبية على ضرورة تنمية العلاقات الشائبة بين دول الاتحاد وبين كل من روسيا وتركيا.[1]

وعموما فسياسة الجوار الأوروبية هي نتاج عم المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة الذي أطلق في 2003، وفي الأول من ماي 2004 تم توسيع الاتحاد الأوروبي ليشمل 10 أعضاء جدد منهم قبرص مالطا والبلقان والتي كانت طرفا في الشراكة الأورومتوسطية، وفي 12 ماي 2004قتمت اللجنة الأوروبية في الورقة الإستراتيجية للجوار بعنوان "**سياسية الجوار الأوروبي: وثيقة توجيهية**" والتي من خلالها تم تحديد مبادئ وقضايا متعلقة بتعاون إقليمي وكذا الجيران المعنيون بهذه السياسة.[2]

الفرع الثالث: أهداف سياسة الجوار الأوروبية

تحمل سياسة الجوار الأوروبية نفس الأهداف التي حملها مسار برشلونة والمتعلقة بدعم التعاون السياسي والأمني، فضلا عن التعاون الاقتصادي بين دول الاتحاد وجواره مع العلم أن الاتحاد الأوروبي ينفذ سياسة الجوار مع الدول المتوسطية ضمن اتفاقات الشراكة الأورومتوسطية كإطار قانوني يربطه مع كل دولة منها،[3] وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

---

[1] راشد، عرض موجز لكتاب جيران الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي، **الأبعاد الدبلوماسية والجيوسياسية وراء سياسة الجوار الأوروبية**، 2015، ص2. متحصل عليه من موقع الالكتروني:
http://**RAWABETCENTER**.**Com** بتاريخ 2017/02/13 على الساعة: 22:23.

[2] سليمة بن حسين، **مرجع سابق الذكر**، ص59.

[3] عدالة جعفر، **مرجع سابق الذكر**، ص5.

- إقامة حلفة من الأصدقاء حول أوروبا والعمل على تعزيز التعاون الاقتصادي لغرض الاستقرار والرفاه في منطقة المتوسط وهذا ما نصت عليه المادة 56 لقمة المجلس الأوروبي في تكوينها عن 2003.
- الالتزام بالقيم المشتركة وخاصة احترام سيادة القانون والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان مما يسمح بحرية تنقل الأشخاص السلع ورؤوس الأموال والخدمات.
- تحقيق أعلى مستويات الحوكمة لخلق شراكة أكثر استقرارا وفعالية بين أوروبا وجوارها وصولا إلى فضاء متوسطي أكثر أمنا واستقرارا ورفاهية.[1]
- دعم آليات اتفاقية الشراكة الأوروبية مع دول العالم (إذ أنها لم تكتفي بدول جوارها بل حتى دول جوار الجوار).
- تعزيز الإصلاحات الاقتصادية الموجهة للسوق (من خلال شرطها إصلاحات).
- العمل معا لمواجهة التحديات المشتركة بين الضفتين.[2]

[1] أسمهان تمغارت ، تطور **موقف الجزائر اتجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة**(2004-2013)، دفاتر السياسة والقانون، العدد 9، 9جوان 2013، ص2.

[2] نادية بلوغي ، **تداعيات الأزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورومتوسطية**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2014، ص119.

بانضمام دول العشر للاتحاد الأوروبي تصبح إطراف الشراكة 35دولة(25+10).

الدول المعنية بالسياسة الجوارية: الجزائر ليبيا تونس المغرب سوريا مصر إسرائيل الأردن فلسطين ليبيا بيلاروسيا مولدافيا أوكرانيا ودول من جنوب القوقاز: أرمينيا جورجيا وأذربيجان.

المطلب الثاني: آليات عمل سياسة الجوار الأوروبية

تقوم السياسة الجوارية على مخططات عمل ذات طابع ثنائي تخص الاتحاد الأوروبي وكل دولة شريكة مع تطوير هذه السياسة تماشيا مع التطور الحاصل في طريق اندماجها مع هذه السياسة وقد تم اعتماد هذه المخططات من قبل المجلس الأوروبي في فيفري 2005.*

وقد أشار ليونيلوغابريس** في تقديمه هذه المخططات يوم 15 فيفري 2005 بأنها تتميز بالمرونة وبالصيغة الثنائية مع عدم اشتراطها كأي شرط مسبق.

إن الهدف من وضع هذه المخططات هو تحديد الأولويات الواجب اتخاذها مع كل دولة شريكة بناءا على مبدأ الحوار والمفاوضات تمهيدا لاندماجها في إطار ال سياسة الجوارية وهي تتضمن قائمتين من الالتزامات:

أولا: تخص الانضمام إلى القيم المشتركة وبعض الأهداف السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي.

ثانيا: تخص الالتزامات التي تقرب شركاء الاتحاد من ضمن المجالات ذات الأولوية وهي:

أ- الجوار السياسي المدعم: ويتضمن الوقاية من الأزمات والوقاية من التهديدات المشتركة كالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل وذلك لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة التي تتضمنها السياسة الجوارية.

ب- التنمية الاقتصادية والاجتماعية: ويتحقق ذلك من خلال تكييف الدعم والمساعدات المالية وفتح البرامج المتعلقة بترقية الروابط الثقافية والتربوية والبيئية والعلمية لما يتلاءم مع الاستراتيجيات الوطنية المعتمدة لدى كل دولة شريكة.

---

* إن مضامين سياسة الجوار الأوروبي تقريبا نفسها لمؤتمر برشلونة إضافة إلى عنصرين هما موضوع الإرهاب الدولي وأسلحة الدمار الشامل وثانيا اعتبار الصراع العربي الإسرائيلي أولوية إستراتيجية للاتحاد الأوروبي.

**ليونيلوغابريس هو رئيس وحدة المغرب العربي بالاتحاد الأوروبي.

ج- دعم العلاقات التجارية والتفضيلية: مع إمكانية المساهمة في السوق الأوروبية الداخلية وذلك بما يتضمنه من تعديل للقوانين والمقاييس ومطابقتها مع مثيلاتها الأوروبية في مجال الإدارة، الجمركة، الزراعة،الصحة والغذاء وذلك من اجل تسهيل دخولها الأسواق الأوروبية.[1]

د-العدالة والشؤون الخارجية: وتختص بإدارة الحدود المشتركة، وتسيير تسليم التأشيرات[2] وإجراءات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والأسلحة وكذا الجرائم المالية والاقتصادية والعمل على دعم الأنظمة القضائية وتوسيع التعاون القضائي والشرطوي.

هـ- ربط الحوار في مجالات الطاقة، النقل، البيئة وكذا البحث والإبداع.

و- الاتصال بين المجموعات والغرض منه تنمية الموارد البشرية والاندماج الاجتماعي.

ي- التعاون الجوي: والذي يعمل على تقريب الدول المتوسطية بين الضفتين وقد تقرر بدء العمل بهذه الخطط ابتداءا من 9 ديسمبر 2004، وتتمثل أدلة تنفيذها الرئيسية في خطة العمل الوطنية والتي يتم مناقشتها مع كل بلد والمصادقة عليها في مدة لا تتجاوز 3 سنوات، وتنص هذه الخطط كل بلد اصطلاحات، وهي بذلك تقوم على المشروطية conditionnalité ومن الدول التي أمضت على خطط العمل نجد:

- الأردن التي أمضت على خطط العمل في ماي 2004 وصادق عليها الاتحاد الأوروبي في جوان 2005.
- تونس: في ماي 2004 وتم المصادقة عليها في 04 جويلية 2005.
- المغرب في ماي 2004 وصادق عليها الاتحاد الأوروبي في 27 جويلية 2005.
- لبنان في مارس 2005 وتم التصديق عليها من الاتحاد الأوروبي 17 جانفي 2007.
- مصر في مارس 2005 وتم المصادقة عليها في 06 مارس 2007.

[1] **مرجع سابق الذكر**، ص6.

[2] Conncil conclusion on European neiberhoud policy, 285, 1st external relation council meeting, bruxcel, 18 February 2008, p2.pdf

ويتم الاتفاق على خطط العمل بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار بعد دراسة التقارير وفق سلم الأولويات، إذ تختلف خطط العمل من بلد لآخر.[1]

وبهذا انعكست الأولويات التي يتم الاتفاق حولها مع الاتحاد الأوروبي وتشترك في المجالات التي يتم التفاوض حولها والمتمثلة فيما يلي:

- الحوار السياسي والإصلاح.
- التعاون الاقتصادي، التجاري، الاجتماعي والتنمية.
- التعاون في المجالات: القضاء، الحرية، الأمن وكذا شؤون الهجرة والعدالة.
- المسائل القطاعية مثل: النقل، الطاقة، المجتمع والمعلومات، البيئة، الأبحاث، والتنمية.
- البعد الإنساني ويشمل الاتصالات بين الشعوب والمجتمع المدني، التعليم والصحة.

وفي المقابل التطبيق الجيد لمضمون الخطط المقترحة من قبل الاتحاد الأوروبي تقدم تحفيزات لدول الجوار والمتمثلة فيما يلي:

- الحصول على مزيد من الاندماج في البرامج الأوروبية وكذا زيادة المساعدات.
- تطوير التعاون العابر للحدود بريا وبحريا.[2]

ومن اجل ضمان تطبيق المراحل والبنود المتفق عليها ضمن خطط العمل ثم وضع لجان تعمل على متابعة مدى تطبيق هذه البرامج إضافة إلى تقييم المخطط الأول لهذه الخطط* بعد سنتين من بدء تسيير هذه الخطط، إضافة إلى تقارير وطنية سواء أولية أو ثانوية تعنى بتجميع المعلومات تحول الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، ومن خلال هذه التقارير يقوم الاتحاد الأوروبي بتقييم وإعداد خطط عمل على المديين القصير

[1] سليمة بن حسين، **مرجع سابق الذكر**، ص73.

[2] **مرجع سابق الذكر**، ص77.

*خطط العمل يطلق عليها الاتحاد الأوروبي بشراكة من اجل الإصلاح.

والمتوسط يحدد من خلالها أجندة الإصلاحات السياسية والاقتصادية.[1]

المطلب الثالث: تقييم سياسة الجوار الأوروبي

أولا ايجابيات سياسة الجوار:

- ❋ تكمن أهمية الشراكة في إطار سياسة الجوار الأوروبي في مدى تأثيراتها المحتملة على الحياة العامة لدول الجوار في كافة المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والتنموية
- ❋ سد النقص في الشراكة الأورومتوسطية فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية.
- ❋ مساهمة اتفاقيات الاتحاد الاوروبي في إدماج بلدان الجنوب في الاقتصاد الحر فيما بينها.
- ❋ أما مزايا الاتحاد الأوروبي فهي ضبط الآثار السلبية للجوار للأمن الأوروبي(سياسة وقائية).[2]

ثانيا: سلبيات سياسة الجوار الأوروبي

- ❖ اختلال موازين القوى إذ تفاوض دول الاتحاد الأوروبي كتلة واحدة مقابل دول جنوب المتوسط منفردة مما يخل بقوتها التفاوضية وهذا ما يجعل الاتحاد الأوروبي يملي شروطه عليها.
- ❖ جاءت اتفاقية الشراكة في وقت حاسم وذلك لغرض تنشيط الدور السياسي لأوروبا وإعادة بعث نشاطها وكذا درء الأخطار عنها كون دول الجوار تمس أمنها.
- ❖ تعامل الاتحاد الأوروبي مع ملف المهاجرين بازدواجية إذ تعمل على انتقاء المهاجرين من ذوي الكفاءة مما يخل بمسارات التنمية في الدولة الأم وكذا من حيث تطورها التكنولوجي.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص82.

للاطلاع على أهم المشاريع التي طبقت في إطار آلية الجوار والشراكة الأوروبية يرجى الاطلاع على **مذكرة سليمة بن حسين من صفحة 77 إلى 80.**

[2] **مرجع سابق الذكر**، ص84.

❖ إخلاله ببنود الشراكة في إطار سياسة الجوار إذ يتم الاتفاق على مسائل حقوق الإنسان، الحوكمة، الديمقراطية إلا انه بغض النظر عن هذه المسائل بمقابل مصالحها الاقتصادية والأمنية خاصة.

❖ تحفظ الدول عن دخولها هذه السياسة* أن نجد ست دول من أصل ستة عشر دولة وافقت على هذه السياسة** على الرغم من كونها معنية بمسار برشلونة.

❖ تزايد حدة الفارق التنموي بين دول الضفة الشمالية والجنوبية رغم المساعدات والإصلاحات.

❖ رغم تأكيد هذه السياسة على المسار السياسي والأمني إلا إن القضايا العالقة في المنطقة لا تزال مكانها(الصراع العربي الإسرائيلي، القضية القبرصية، الصراع بالصحراء الغربية).

❖ تعهد الاتحاد الأوروبي مرة ثانية (الأول من خلال مسار برشلونة والثاني من خلال سياسة الجوار الأوروبي) على بناء منطقة مستقرة وآمنة إلا أن ذلك لن يتحقق ما دام الصراع العربي الإسرائيلي إذ لا يزال الكيان الصهيوني ينتهك حقوق الإنسان.

❖ اهتمام الاتحاد الأوروبي بالقضايا التي تهم أمنه واستقراره لا غير ذلك.

❖ إن التناقض الذي امتاز هذا المشروع حتم على الاتحاد الأوروبي إعادة النظر في علاقته مع دول الضفة الجنوبية وشركائه مما يعتبر ظهور الاتحاد الأوروبي من اجل المتوسط كإطار للعلاقات في خضم العلاقات الأورومتوسطية وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال المبحث الثالث والأخير.

❖ وضع الاتحاد الأوروبي لهذه السياسة دون إشراك دول الجوار وهذا ما عبرت عليه روز ماري هولس بقولها"أن سياسة الجوار الأوروبية وضعتها الدول الأوروبية لدول الجوار وليس مع دول الجور".[1]

---

* هناك أحداث أعاقت فكرة توسع نطاق سياسة الجوار ليشمل دول الجوار الأوروبي ومن ابرز هذه الأحداث التدخل العسكري الروسي عام 2008 في جورجيا وإعلان شبه جزيرة القرم مستقلة عن أوكرانيا سنة2014.

** سياسة الجوار الأوروبية لا تحل محل عملية برشلونة بل هي سياسة مضافة إليها وهذا ما عبرت عنه بنتاقيريرو مفوض العلاقات الخارجية وسياسة الجوار الأوروبي بقولها أن سياسة الجوار الأوروبي لا تحل محل برشلونة إنما هي محسنة لها.

[1] محاضرة روز ماري هولس في المعهد الدبلوماسي الأردني،2008.

المبحث الثالث: الاتحاد من اجل المتوسط (UFM)

تم إطلاق هذا المشروع من طرف الرئيس الفرنسي السابق **نيكولا ساركوزي** باسم "الاتحاد المتوسطي"** أثناء حملة انتخابية 07 فيفري 2007 من خلال خطابه في تولوز والذي أعلن من خلاله أن الحوار الأورومتوسطية وبعد مرور اثنتا عشر سنة في برشلونة قد اخفق في انجاز أغراضه وهذا الإحقاق كان متوقعا بسبب أولوية أوروبا الشرق على حساب الجنوب، ويشير في خطابه إلى أهمية الجنوب بقوله انه "بإدارة الظهر للمتوسط فان أوروبا وفرنسا ظنتا إنهما تديران الظهر إلى الماضي،بينما كانتا في الواقع تديران الظهر إلى مستقبلهما لان مستقبل أوروبا في الجنوب".[1] ومن خلال قمة بروكسل للاتحاد الأوروبي في مارس 2008 تم إعلان عن ميلاد مشروع الاتحاد من اجل المتوسط الذي قدمته فرنسا وهو المشروع الذي تلقى دعم مجلس رؤساء الدول والحكومات السبع والعشرين بعد إن اضطرت فرنسا وتحت ضغوط في ألمانيا توسع المشروع ليضم كل الدول الأوروبية وليس المجاورة فقط جنوب المتوسط.[2]

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف ونشأة الاتحاد من اجل المتوسط وكذا إلى أهدافه وآفاقه.

**في المرة الأولى كان تحت اسم اتحاد متوسطي إلا انه وبعد المشاورات مع الرئيسة الألمانية تم تغييره إلى الاتحاد من اجل المتوسط لكي لا يتم الخلط بينه وبين الاتحاد الأوروبي.

[1] بشارة خضرة: **مرجع سابق الذكر**، ص222.

[2] محمد توفيق السماق ، **الاتحاد من اجل المتوسط وعملية برشلونة**، حرية الثورة ، 22 جويلية.PDF

المطلب الأول: الاتحاد من اجل المتوسط (تعريف، نشأة، أهداف)

الفرع الأول: تعريف الاتحاد من اجل المتوسط

هو عبارة عن مشروع وحدة عابرة قومية اقترح على الدول المشاطئة للمتوسط في ضفتيه الشمالية والجنوبية أساسه التعاون وليس الاندماج وهو ما يعني لبعض الدول من الاتحاد الأوروبي وليس كلها، ومن شمال إفريقيا وما يسمى كذلك بالشرق الأوسط وكذا تركيا ويدعو هذا المشروع إلى قيام اتحاد بربط بين 16 دولة متوسطية تشكل فيما بينها تجمعا اقتصاديا وسياسيا يدخل في مهامه قضايا الأمن، الطاقة والتجارة، الهجرة والبيئة،[1] من بين أسباب طرح هذا المشروع ثلاث أسباب هي:

1- التهميش المتزايد للمتوسط في الاقتصاد العالمي.
2- عجز السياسة الأوروبية عن مواجهة مشاكل الجنوب في ظل الشراكة إذ لم تتحقق الأهداف المرجوة من مسار برشلونة في إطار الشراكة الأورومتوسطية إذ لم تأتي بمسارها.
3- المنافسة الأمريكية: إذ تعتبر فرنسا أمريكا دولة أجنبية عن المتوسط.[2]

الفرع الثاني: نشأة الاتحاد من اجل المتوسط

تعود فكرة تأسيس الاتحاد من اجل المتوسط إلى ما يقارب قرن من الزمن وتلتمس ذلك من خلال كتابات كل من فالونتين دوسان بوان وريسيوتوكايتدو اللذان نادوا بفكرة تأسيس مشروع كفدرالية متوسطية، إلا أن المهندس الحقيقي للفكرة هو هنري قينو Henri* guaino من خلال الخطاب الذي أعده الرئيس نيكولا ساركوزي بمناسبة حملته الانتخابية

---

[1] جعفر عدالة ، **مرجع سابق الذكر**.

تم اقتراح هذا المشروع حسب البعض كبديل عن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي الذي يرفضه ساركوزي ويعارضه بشدة لطبيعة هويتها غير الأوروبية حسب تصريح ساركوزي، وحق دولة تركيا كانت محفوظة من هذا المشروع كونه سيعطل محاولة انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي

[2] شمسة بوشنافة ، **الاتحاد المتوسطي بين مشروع الفرنسي والمنظور الأوروبي**، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، جامعة القاهرة، معهد البحوث الإفريقي، 2007-2008، ص 559.

* هنري قينو: وهو مستشار الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي والذي كان مكلف بإعداد خطابات الرئيس.

للمزيد من المعلومات حول فكرة تأسيس الاتحاد المتوسطي يرجى الاطلاع على:

Fazi zawali, il ya un siècle déjà, jeune Afrique, 48 année n 2478 du 4 à 12 juillet 2008, p27.

وطرح هذا المشروع لأول مرة في 07 فيفري 2007 في مدينة تولوز في المقولة التي صرح بها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي: " لقد جئت لأقول للفرنسيين إن مستقبلهم الحقيقي يلعب هنا في منطقة المتوسط".

وقد أتت هاته العبارة للتأكيد على انسداد مسار برشلونة، وجاء التأكيد على هذا المشروع عشية فوز الرئيس في ماي 2007، وفي 23 أكتوبر من نفس السنة حين القي الرئيس ساركوزي خطابا له في طنجة المغربية** طلبا رسميا من شعوب المتوسط أن تتخذ معا حول اكبر وأجمل الأفكار الإنسانية، [1]كما صرح وقال بأنه حان الوقت لننتقل من المؤتمر إلى السياسة وتجاوز النقاش إلى البناء وركز على البعد الإنساني ودوره في بناء هذا الأخير.[2]

ومن خلال مؤتمر روما الثلاثي الذي انعقد في 20 ديسمبر 2007، طرح ساركوزي مشروعه ثانية، وأسفر هذا المؤتمر عن دوافعه كل من اسبانيا وايطاليا اللتان اعترضتا على المشروع، وبتاريخ 08 مارس 2008 كان لاجتماع ساركوزي بانجيلا ميكرل حيث كانت قد أبدت تحفظها حيال هذا المشروع، وتوصلت مفاوضات بين ساركوزي وإنجيلا

** وأدعو رؤساء الدول والحكومات لدول حوض البحر الأبيض المتوسط للاجتماع في فرنسا خلال جويلية 2008 لوضع لبنات اتحاد سياسي اقتصادي، ثقافي قائم على المساواة بين الأمم، أدعو جميع الدول التي ليست طرفا في الحوض المتوسطي ولكنها مهتمة بما يحدث فيه إن تشارك كملاحظة في القمة الأولى وتساهم في نجاحه مستقبل أوروبا يوجد في الجنوب وبإرادتها الظهر للمتوسط تقطع ليس فقط منبعا ثقافيا وأخلاقيا وروحيا..مستقبل أوروبا تكمن في الجنوب ومستقبل إفريقيا يوجد في الشمال، أوجه نداءا لكل من يستطيع التجدد من اجل اتحاد البحر الأبيض المتوسط باعتباره محور المنطقة الاورو–افريقية (نيكولا ساركوزي، خطاب طنجة المغرب، 23 اكتوبر 2007)متحصل عليه من الموقع الالكتروني:

www.amb.a.a.fr.ance.sw.org (19/02/2017 17 :57)

[1] برد رتيبة، **مرجع سابق الذكر**، ص 227

[2] عبد القادر رزيق مخادمي ، **الاتحاد من اجل المتوسط، الأبعاد والآفاق**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009–2010 ن ط، ص33

ميركل إلى تعديل صيغة المشروع الفرنسي بصيغة اشمل وهي "مسار برشلونة: الاتحاد من اجل المتوسط"***.[1]

وقد جسد فعليا هذا المشروع من خلال اجتماع القمة الأوروبية المتوسطية في باريس يوم 13 جويلية 2008 وأكد الإعلان المشترك الذي تم المصادقة عليه خلال اجتماع رؤساء الدول والحكومات.

ومن خلال هذا الاجتماع شارك رؤساء دول وحكومات 43 دولة، نيكولا ساركوزي كممثل عن الاتحاد الأوروبي وشاركه في الرئاسة حسني مبارك كممثل عن دول جنوب المتوسط كما حضر القمة قادة رسميون من الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية ممثله برئيسها خوسيه باروسو ومنظمة الأمم المتحدة ممثلة بأمينها بان كيمون وجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية من خلال ممثلها عمرو موسى والاتحاد الإفريقي واتحاد المغرب العربي ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بنك التنمية الإفريقي وبنك الاستثمار الأوروبي،[2] في حين لم يحضر القمة العقيد الليبي معمر القذافي رحمه الله.[3]

وفي 03 و 04نوفمبر 2008 انعقد اجتماع بمرسيليا واختتم بإعلان مشترك جديد يكمل إعلان باريس لاسيما من خلال تحديد الهيكل المؤسسي ومبادئ عمل الاتحاد من اجل المتوسط.[4]إلا انه تباطؤ العمل بهذا المشروع بسبب الوضع الاقتصادي في عام 2008 خاصة انه تزامن مع الأزمة المالية العالمية، إلا انه ومع حلول سنة 2010 مع اختتام المفاوضات بشان الأمانة العامة وقد شيدها رسميا في مارس 2010 ببرشلونة في

*** يعبر عن التغيير في اسم المشروع من اتحاد متوسطي إلى الاتحاد من اجل المتوسط وصولا إلى مسار برشلونة الاتحاد من اجل المتوسط إلى انتقال الوصاية على المبادرة من فرنسا إلى الاتحاد الأوروبي وكذا باعتباره تحديثا لسار برشلونة.

[1] الاتحاد من اجل المتوسط هل هو مشروع قاب للتنفيذ، جريدة الأنباء، العدد 49، 22 جويلية 2008.
للمزيد من التفاصيل حول مشروع الاتحاد من اجل المتوسط يرجى الاطلاع على الملحق رقم: 3، 4،5.

[2]الاتحاد من اجل المتوسط نقلا عن: (16: 20 07/02/2017) http// :ar.wikipedia.org/wifi%

[3]الاتحاد من اجل المتوسط هل هو مشروع قابل للتنفيذ، مرجع سابق الذكر.

[4] الاتحاد من اجل المتوسط، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، مرجع سابق الذكر

قصر ببدرالين حيث عرف انطلاقة مرحلة جديدة، وفي 22 جويلية 2011 اقر الاتحاد من اجل المتوسط أولى مشاريعه المتمثلة في إنشاء محطة لتحليه مياه البحر في قطاع غزة.

وبمناسبة الذكرى العشرين لإعلان برشلونة في 26 نوفمبر 2015 وبمبادرة من رئيس المشتركية للاتحاد من اجل المتوسط "فبديريك موجيرني"* و"ناصر جودة"** عقد اجتماع غير رسمي لوزراء خارجية دول الاتحاد من اجل المتوسط، وفي 14 ديسمبر 2015 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار A/70/124 الذي تضع بموجبه الاتحاد من اجل المتوسط صفة المراقب فيه.

وبحلول عام 2016 كان قد تم اعتماد 45 مشروعا بقيمة تزيد عن 5 مليار يورو من بينها 22 مشروع قيد الانجاز.[1]

الفرع الثالث: أهداف الاتحاد من اجل المتوسط

ويمكن تقسيمها إلى أهداف معلنة وأهداف غير معلنة

أولا: الأهداف المعلنة:

وقد تضمنتها وثيقة المشروع التي عرضت خلال قمة باريس التأسيسية والبيان الختامي للقمة وقرارات للبرلمان الأوروبي والتي يمكن إجمالها في تفعيل مبادرة برشلونة 1995 في مجالات السياسة الأمنية الاقتصادية ودعم مشاريع تنموية في المتوسط إذ حددت المبادرة مشروعات عملية والمتمثلة فيما يلي:

* فبديريك موجيرني: نائب رئيس المفوضية الأوروبية والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية.

** ناصر جودة: وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية.

كذلك من بين اسباب تباطؤ العمل بمشروع الاتحاد من اجل المتوسط عدم قبول إسرائيل في المشروع وكذلك تجدد الصراع العربي الاسرائيلي في تلك الفترة إضافة إلى عدم قبول إدارة ملف البحث العلمي من قبل إسرائيل.

[1] ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

انظر الملحق رقم 03.

- اشتراك القطاع الخاص في تمويل مشاريع عمل تنظيف البحر المتوسط واستغلال أشعة الشمس الوافرة في شمال إفريقيا في توليد الطاقة وكذلك من طرق برية بحرية سريعة[1]
- التعاون في مجال الدفاع الوطني ، التعليم والبحث العلمي وإقامة جامعة اورومتوسطية.
- التعاون في مجالات التعاون في مجالات العدل والشؤون الداخلية وخاصة قضية الهجرة، الجريمة المنظمة والإرهاب.

كما أكدت التصريحات حول المشروع بأنه ليس بديلا لعملية برشلونة هو إضافة مؤثرة له وللتأكيد على ذلك تم تغيير اسم المشروع إذ أضحى يطلق عليه اسم (عملية برشلونة– الاتحاد من اجل المتوسط) على أن يتم إخضاعه لآليات الاتحاد الأوروبي مع التأكيد في الوقت ذاته على أهمية المحافظة على مكتسبات مسار برشلونة* خاصة ما تعلق ببرنامج عمل مؤتمر برشلونة 2005 وكذا لبرنامج عمل 2008 والقرارات الصادرة عن الاجتماعات الوزارية القطاعية إضافة إلى ذلك تم تبني نظرة جديدة حول عمليات التحويل حيث يحشد مصادر تحويلية جديدة ناتجة عن القطاعين العام والخاص كعنصرين مكملين للصناديق الجماعية مما يعطي الاتحاد دفعة قوية مؤثرة بالمقارنة مع مسار برشلونة.[2]

---

[1] ساركوزي يطلق **الاتحاد من اجل المتوسط إلى مستقبل غامض**، جريدة النهار، 2008/07/24 العدد 313.PDF.

برنامج عمل 2008 تم تبنيه في مؤتمر جمع وزراء خارجية في نوفمبر 2007 بلشبونة

* يقوم الاتحاد من اجل المتوسط على مكتسبات مسار برشلونة كونه متعدد الإطراف إذ عرضه زيادة الاندماج والانسجام وتحقيق السلام والنمو الاقتصادي ومحاربة الإرهاب.

[2] **الاتحاد من اجل المتوسط الأبعاد والآفاق**، موقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية متحصل عليه من الموقع الالكتروني: http://www.cis.gov.org (19/02/2017 17 :00)

ثانيا: الأهداف غير المعلنة

بحث صناع القرار الفرنسيين من خلال طرحهم لمشروع الاتحاد من اجل المتوسط على مركزية الدور الفرنسي على المستوى الإقليمي والدولي، ويمكن تلخيص أهداف الإستراتيجية الفرنسية فيما يلي:

- مواجهة أطروحات العولمة الأمريكية ومشاكل إعادة التنظيم الجير استراتيجي للعالم خاصة والعمل على ضمان دور مركزي في المتوسط في ظل الترتيبات الدولية الراهنة.
- تسوية وضعية تركيا إذ المشروع من شانه أن يعيد توجيه تركيا بطريقة تدريجية نحو المشروع بمقابل تنازلها عن الانضمام أن الاتحاد الأوروبي.
- إعادة بعث الدبلوماسية الفرنسية بتأكيد قبضتها على المشاكل الإقليمية ومنه ريادتها في المتوسط وإعادة أمجادها السابقة.[1]
- تفعيل دورها في المنطقة العربية خاصة ما تعلق بقضية الصراع العربي الإسرائيلي.
- العمل على ضمان استقرار أوروبا الاقتصادي من خلال حماية نفوذها الاقتصادي وضمان التزود بالنفط ووضع تصورات البدائل المطروحة في المرحلة المقبلة اعتمادا على القدرات العلمية والتكنولوجية المتوفرة والعمل على حل هجرة المهاجرين غير الشرعيين من الجنوب وهذه المعطلة تشكل عقبة وتحدي الأمن الأوروبي.

ومن جانب آخر يشير الباحثين إلى أن هدف الرئيس ساركوزي من خلال طرحه هذا الأخير زيادة درجة التعاون بين دول المتوسط وصولا إلى صيغة اتحادية تتجاوز صيغة برشلونة التعاونية.[2]

[1] بوشناقة شمسة ، **مرجع سابق الذكر**، ص561.

[2] **المرجع نفسه**، ص 562.

المطلب الثاني: آليات عمل الاتحاد من اجل المتوسط

ولتفعيل الاتحاد من اجل المتوسط تم اقتراح مايلي:

✓ إنشاء بنك متوسطي للاستثمارات: وفق نموذج البنك الأوروبي للاستثمارات يقدم تسهيلات للتعاون وعقد الصفقات بين المؤسسات الاقتصادية وينطلق ساركوزي عن قناعة كبيرة في مجال دفع عجلة التعاون بين المؤسسات الاقتصادية الأوروبية ونظيرتها في الضفة المقابلة متسائلا: "لماذا لا تنجح الدول الأوروبية في هذا المجال كما نجحت اليابان في التعاون الفعال مع الصين بالرغم من الصراعات التاريخية الطويلة". كما وأكد الخبراء الفرنسيين على فكرة إنشاء البنك المتوسطي للاستثمارات تعود إلى الحجم الضئيل للاستثمارات الأوروبية في جنوب المتوسط المقدرة ب 2% من الحجم الكلي للاستثمارات الأوروبية في حين تتعدى الاستثمارات الأمريكية في جنوبها 20% وفي اليابان تتعدى استثمارات في الدول المجاورة لها بنسبة 25%.[1]

✓ وضع أمانة عامة مهمتها التحضير للقمم القادمة على شاكلة المجموعة الثمانية مع أحداث مجلس متوسطي على غرار المجلس الأوروبي في الاتحاد الأوروبي.

✓ تزويد الاتحاد بنظام الأمن المشترك وكذا مجلس رئاسي تكون رئاسة بالتناوب على مستوى قمم دورية على شاكلة قمم الاتحاد الأوروبي فضلا عن تقاسم الاتحاد من اجل المتوسط والاتحاد الأوروبي وبشكل مشترك لبعض المؤسسات ذات العلاقة بالقضاء، وبهذا مشروع الاتحاد من اجل المتوسط يعمل على تجاوز ثغرات الشراكة الأورومتوسطية بحسب تعبير ساركوزي والتي أظهرت محدوديتها بحسب تغيير رئيس الحكومة البرتغالي بيدرو سانتانا لوبيز.[2]

---

[1] مصطفى صابح ، الاتحاد المتوسطي: **خلفيات وسيناريوهات الجزائر**، العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 1، مارس 2008، ص10.

[2] جعفر عدالة، **مرجع سابق الذكر**، ص9.

المطلب الثالث: تحديات وافاق الاتحاد من اجل المتوسط

أن مشروع الاتحاد من اجل المتوسط طموح ولذلك فهو يحمل في طياته درجة من الأخطار متساوية مع درجة من الفرص والتحديات هذا ما يجعل من المواضيع والمشاريع المطروحة في خضمه رهينة فرص مستقبلية ورؤى جدية.[1]

الفرع الأول: تحديات الاتحاد من اجل المتوسط

1. أولا التحدي الاقتصادي والاجتماعي:

فبالنظر إلى سياسات التنمية الموجهة لدول الجنوب لم تستطيع تحقيق الأهداف المرجوة إذ لم تحقق موازنات اقتصادية بالمنطقة وهذا ما انعكس سلبا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالضفة الجنوبية ومنه أصبح هذا الوضع بمثابة عائق وتحدي يواجه المشروع ويزيد من حدة الفجوة بين الشمال والجنوب. وبالنظر إلى التوزيع الطبيعي المتفاوت نجد أن دول الضفة الجنوبية يحتوي على موارد طاقوية هامة إلا وهي الغاز والبترول مما ولد تجارة متوسطية من الجنوب إلى الشمال بمقابل تدفق السلع الاستهلاكية من الشمال إلى الجنوب،[2] وفي إعلان مشترك لقمة باريس أكد على أن دول الضفة الجنوبية ستصبح مجرد مصدر للموارد الأولية في حين الدول الجنوبية ستصبح سوق لتسويق المنتجات الأوروبية. وبالمقابل نجد أن دول الضفة الجنوبية تعاني من مشكل المديونية مما جعلها تدفع كل سنة من 5 إلى 8 مليار دولار سنويا أكثر مما ستقبله من دول الضفة الشمالية[3] بالإضافة إلى مشكل الهجرة الذي يعتبر تحديا* وفرصة في أن واحد أمام العلاقات الأورومتوسطية نتيجة لارتباطها مع مشكلة البطالة والاستقرار

---

[1] الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط، عمان، دار الفضاءات للنشر والتوزيع، 2010، ص70.

[2] إسماعيل خناس، **تحدي الطاقة في حوض المتوسط**، تر سعد، بيروت، دار الفارابي، د س ن، ص14.

[3] مصطفى بوخوش ، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، دراسات في الرهانات والأهداف، دار الفجر للنشر والتوزيع 2006، ص112.

* في البيان الختامي لقمة باريس 22 نوفمبر 2008، تضمن التصريح ملاحظات مفادها إن وجود مهاجرين في البلدان الأوروبية يشكل عنصر ايجابي في إطار تكثيف التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين الضفتين ويؤكد التصريح على أن كل سياسة لضبط تدفق المهاجرين ينبغي إن ترافقها في البلدان الأصلية أعمال لصالح التنمية والتموين بالتعاون مع البلدان المستقبلة ، ويقترح التصريح تحديد ميثاق أوروبي متوسطي مشترك لحقوق المهاجرين وواجباتهم وخلال هذا اللقاء تم تداول قضية ضبط هجرة العمالة من خلال تحويل برامج التنمية في دول المصدر وتحسين شروط التبادل التجاري مع دول الجنوب وتخفيف عبء الديون واحتواء الآثار الاجتماعية السلبية للإصلاحات الاقتصادية.

السياسي، فالشيء الذي يثير مخاوف الاتحاد الأوروبي هو ظاهرة الهجرة الكثيفة من الجنوب نحو الشمال مما يطبعها العديد من الظواهر والمتمثلة في التطرف، الإرهاب، والجريمة المنظمة، وهذا ما دفعها للقيام بإجراءات بوليسية مشددة لتحول دون تدفق المهاجرين إليها إلا انه ولربما الحل الأمثل هو دفع عجلة التنمية الاقتصادية بالجنوب سيحول دون تدفق المهاجرين إليها ومنه تحقيق الأمن المشترك والوصول إلى مفهوم شامل للأمن يتضمن التنمية الاقتصادية.

2. ثانيا: التحدي الأمني

ولمواجهة التحديات الأمنية الآتية من الجنوب قرر الاتحاد الأوروبي لعب مشروع الشراكة الأورومتوسطية من خلال الاتحاد من اجل المتوسط وفي هذا القبيل شيير روبرتو أليوني قائلا: "الدول الأوروبية تميل إلى تقدير أن القدرات العسكرية لدول الضفة الجنوبية لا تشكل تهديدا، لكن العوامل الجيوسياسية والثقافية تشكل اليوم توترات وأخطار يمكن أن تتحول إلى تهديد في المستقبل،[1] وبالرغم من تركيز الاتحاد الأوروبي على الجانب الاقتصادي والاجتماعي إلا أننا نجد الشراكة في البعد الأمني ترسوا بثقلها على اهتمامات الاتحاد الأوروبي إذ نجد تأكيد على السلام والاستقرار في المنطقة.

ولما تيقن الاتحاد الأوروبي أن أمنه مرهون بأمن الضفة الجنوبية كون مصالحه مرتبطة بهذه الضفة خاصة مع الاحتجاجات(الربيع العربي) مما جعل الاتحاد الأوروبي يعيد ترتيب أولوياته إزاء المنطقة إلى جانب تهديدات لبنة إذ الأمن يعد يرتبط بالأمن العسكري وأصبح يتصف بتحوله إذ لا يمكننا الحديث عن الأمن في غياب التنمية وهذا ما يبرر المساعدات المالية.

[1] Bechara khader, géopolitique de la proximité, paris, l'harmattan, 1994, p54.

3. **ثالثا الصراع العربي الإسرائيلي:**

إذ شكل الصراع العربي الإسرائيلي نقطة محورة في العلاقات بين الضفتين ولا يزال يراوح مكانه على الرغم من مرور 22 سنة على مسار برشلونة[1] الذي أكد على هذا الصراع وتجدد الحديث عنه خلال مشروع الاتحاد من اجل المتوسط وبهذا يبقى الجانب السياسي الأمني معطل.

4. رابعا قضية الصحراء الغربي: وتبقى كذلك من القضايا العالقة التي لم يجد لها.
5. خامسا غموض مصادر التمويل: أن المشاريع المزمع تطبيقها تحتاج إلى تمويل ضخم.

الفرع الثاني: أفاق الاتحاد من اجل المتوسط

وفي محاولة لرسم صور المستقبل وليس التنبؤ بها نضع السيناريوهات الآتية انطلاقا مما كان عليه المشروع انطلاقا من الوضع الراهن:

I. **سيناريو النجاح:** من خلال هذه الرؤية التفاؤلية تتوقع حدوث تطورات ايجابية ومفصلة في المنطقة المتوسطية برمتها وهذا بتوقف عمل تخفيف مصادر النزاعات والفضاء على أسبابها الحقيقية سواء كانت عسكرية اقتصادية أو اجتماعية، وهذا لن يتحقق في حالة تبني سياسة مواجهة الخطر لاحتوائه خاصة متعلق بالخطر القادم من الجنوب وتفعيل سبيل التعاون والاعتماد المتبادل، مما يكفل تحقيق هذا السيناريو مايلي:

- زوال الخلاف حول السلوك الخارجي بين قطبي ألمانيا وفرنسا مما يعود بالإيجاب على مشروع الاتحاد من اجل المتوسط مما سوف يتجاوز مسالة الوزن النسبي لبلدان أوروبا الجنوبية في ظل مشروع التوسع تحو الشرق.[2]

[1] هناء حسن عبيد ، **السياسة الاقتصادية الأوروبية في المنطقة العربية**، PDF، ص5.

[2] مصطفى حراث ، تقديم القوات الأوروبية: **الرهانات والتحديات في المتوسط**، مجلة الأسطول، الجزائر، العدد 27 ديسمبر 2001، ص12.

- تدارك التأخر الأوروبي مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية واليابان ومنه فإمكانية بناء علاقة تشاركيه تقوم على فكرة التضامن الذي يمليه التقارب الجغرافي وتوازن المصالح بعيدا عن الوصايا والتدخل كفيل بمردود ايجابي وفرص نجاح للاتحاد.
- المتوسط منطقة تقاطع وتصادم مصالح القوى الكبرى (الأوروبية، الأمريكية) ولذا يمكن اعتبار مشروع الاتحاد من اجل المتوسط كمحاولة أوروبية لإعادة التوازن الجيوسياسية في المنطقة وذلك سهل بالنسبة لها بما أنها تملك مقومات عدة من بينها التقارب الجغرافي وهذه الورقة تعمل لصالح المشروع.
- حل النزاعات العالقة في إقليم المتوسط وإيجاد حل للوضع في الشرق الأوسط (صحراء غربية،صراع عربي إسرائيلي)
- تجاوز أخطاء وعراقيل واستحقاقات مسار برشلونة.
- تشجيع جهود التنمية والتكامل.[1]

أن هذا السيناريو متفائل جدا ولا يمكن الحديث عن شراكة عمودية في ظل شراكة أفقية* مسدودة إذ على سبيل المثال لم يفعل اتحاد المغرب العربي الذي يضم خمس دول فما بالك في الاتحاد من اجل المتوسط الذي يضم 43 دولة إذ من المستحيل وجود رؤى توافقية تكفل مصالح الجميع.

II. **<u>سيناريو الإحقاق:</u>** وهذا السيناريو مبني على تعطل وانهيار المبادرة إذ بعد مرور من سنوات على بروز ارض الواقع لم يلحظ تغيرات جذرية أو حتى أهداف ملموسة لما كان يتصور حدوثها.

✧ يقوم هذا السيناريو على ربط إحقاق مسار الاتحاد من اجل المتوسط بفشل مسار برشلونة الذي ما هو إلا تكتل له وكذا يحمل نفس أهدافه وتطلعاته. ففشل مشروع التبادل الحر بين الضفتين يسمح بنقل السلع والبضائع بحرية وترفع في وجهها الحواجز الجمركية في حين يبقى المطلوب مجهول والنتائج المرجوة غائبة.[2]

---

[1] برد رتيبة، **مرجع سابق الذكر**، ص 244.

* المقصود بالشراكة الأفقية: شراكة بين دول الجنوب إضافة إلى الشراكة الرقية.

[2] سعد ناجي حواء عبد السلام إبراهيم البغدادي ، **<u>الأمن القومي العربي ودول الجوار الأوروبي</u>** ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد 31، 1991، ص17.

- ✧ تضارب المصالح والأهداف بين تنمية الجنوب من جهة ومن جهة أخرى الحفاظ على مصالح الاتحاد الأوروبي والبحث عن أسوا جديدة.
- ✧ غياب إطار المساومة الجماعية لدول الضفة الجنوبية إذ نجد تباين بين دول الجنوب المتوسط ودول أوروبا الشرقية على مستوى اليد العاملة المؤهلة، مما يرجح الكفة لصالح دول شرق أوروبا فيما يتعلق بالاستثمارات، مما يجعل دول الجنوب متخوفة من أن يتم تصحيح اقتصاديات دول شرق أوروبا على حسابها وهذا راجع لغياب تكتل في جنوب موازي للتكتل في الشمال
- ✧ تواجد أمريكي ومناوراته في عملية السلام في الشرق الأوسط حصلت منه هيمنة على المنطقة و على التوازنات الجيوسياسية في المتوسط، مما يجعل أوروبا وبحكم الجوار الجغرافي الأكثر عرضة للانعكاسات السلبية الناتجة عن حالة الاستقرار في المنطقة.[1]
- ✧ غياب رؤى توافقية إذ لا يمكن الجمع بين إرادة 43 دولة في الاتحاد ، إذ لا يزال الاتحاد الأوروبي يقدم اقتراحات في حين يبقي الطرف الجنوبي تابعا مما يكرس التبعية لا الشراكة بالرغم من وجود ممثل عن الضفة الجنوبية.
- ✧ قضية الصراع العربي الإسرائيلي تعتبر من ابرز عوامل شلل وإخفاق مسار الشراكة بين الضفتين إذ تؤكد الاتحاد الأوروبي مرارا وتكرارا بخلق منطقة أمنة ومستقرة، إلا انه لم يفي بوعوده إذ تعتبر الشراكة تطبيع لإسرائيل مع دول الضفة الجنوبية.
- ✧ قضية الصحراء الغربية وتداعياتها على المستوى الأفقي للتعاون.
- ✧ ضعف الاستثمارات في المنطقة الجنوبية مما يكرس الهوة وتباين المستوى المعيشي ومستويات التنمية مما يزيد من ارتفاع مستويات البطالة مما يدفع إلى تزايد الهجرة غير الشرعية نحو الشمال، ومنه جعل الشباب خاضع لتمويل شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة وهذا ما يزيد من تهديد امن واستقرار المتوسط.[2]

---

[1] سويم العزمي ، **أولويات الهيمنة الأمريكية على العالم**، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق وشؤون الأوسط، بيروت، العدد 107، 2002، ص8.

[2] برد رتيبة، **مرجع سابق الذكر**، ص 249.

كل هذه الأسباب والعوائق حائلة ولا تزال تحول دون نجاح وفشل مشروع الاتحاد من اجل المتوسط في ظل عدم وفاء هذا المشروع بوعوده خاصة ما تعلق بمصادر التمويل والمساعدات، إذ اصطدم المشروع بارتفاع الموارد الطاقوية وكذا الأزمة المالية ومعدلات التنمية التي لا تزال تراوح مكانها في المنطقة الجنوبية، إضافة إلى تركيزه على البعد الأمني وإهماله للأبعاد الأخرى خاصة ما تعلق بالجانب الاقتصادي الذي يعتبر لصيق بالبعد الأمني، وهذا ما يجعل هذا المشروع حبيس أنفاسه مع الانجازات المحدودة.

III. **السيناريو الاتجاهي:** إذ يفترض هذا السيناريو بقاء الوضع على ما هو عليه مادام المتوسط وهانا بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ومما يبرر هذا السيناريو ما يلي:

❋ التواجد الأمريكي الكثيف في أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط ورعايته لمسارات السلام في المنطقة.

❋ صعوبة تنفيذ المشاريع في المنطقة في ظل الخلاف حول الملف المالي الذي قدره ساركوزي ب14 مليار يورو (خلاف بين ألمانيا وفرنسا) بين المنطقتين شرق أوروبا وجنوب المتوسط.

❋ استمرار الوضع على ما هو فيما يتعلق بالمشاكل الاجتماعية والسياسية وذلك من خلال موجات الهجرة نحو الشمال وضعف التنمية بالجنوب.

❋ استمرار نمط الترابط بين الاتحاد الأوروبي ودول الجنوب إذ يبقى الاتحاد متخوف من دول الجنوب الفقير غير مستقر، وتبقى دول الجنوب شطر من الاتحاد الأوروبي أن يهيمن عليها من خلال سياستها الاحتوائية وتكريسه للشعبية.[1]

❋ إضافة إلى الصراع العربي الإسرائيلي نجد الأزمة السورية التي عمقت من تضارب المصالح ونفوذ قوى كبرى مما يجعل المشروع كما كان عليه.

❋ بقاء مسالة تنقل الأفراد على حالها بسبب تخوف أوروبا من شعوب المنطقة الجنوبية، وذلك يظهر جليا من خلال الإجراءات التعسفية والمتابعة على مستوى

[1] هشام طه ، **اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية**، مركز الدراسات الإستراتيجية السياسية، السياسة الدولية، مصر، العدد138، د س ن، ص255.

القنصليات، في حين تبقى ظاهرة الهجرة غير الشرعية المنفذ الوحيد نحو الشمال، إلا أن هذا يستنزف طاقات شابة وطاقات مؤهلة تهدد استقرار دول الجنوب.[1]

يعد هذا السيناريو المعبر عن استمرار الوضع على حاله الأقرب إلى الواقع إذ لا يزال الطريق طويل أمام الاتحاد الأوروبي لتجسيد هذه الشراكة فالاتحاد من اجل المتوسط ليس ضمانا نهائيا للتعامل في المستقبل بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر الأبيض المتوسط،

بقدر ما هو إستراتيجية أوروبية جديدة في المنطقة أملت طبيعتها وحددت خصائصها توجهات المصلحة الأوروبية في مواجهة التحولات التي عرفتها المنطقة وتماشيا مع منطلق العولمة والإقليمية، وليحقق هذا الاتحاد أهدافه لابد من وجود رؤى حقيقية.

[1] **مرجع سابق الذكر**، ص 257.

خلاصة الفصل:

في 27 و28 نوفمبر جاء إعلان برشلونة في المؤتمر الأوروبي المتوسطي ليعلن الاتحاد الأوروبي عن إطار جديد للعلاقات الأورومتوسطية في إطار شراكة اورومتوسطية ليحدد معالم سياسة جديدة اتجاه منطقة شرق وجنوب المتوسط، إذ أصبحت تشكل الشراكة إطارا واسعا للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، إذ اتصفت بالمنهج الكلي بعدما اقتصرت سابقا في إطار العلاقات الثنائية المتوسطية على الجانب الاقتصادي فقط وهذا ما عبر عليه مؤتمر برشلونة من خلال مساراته الثلاث، إلا انه من خلال تقييمنا لمسار برشلونة كمجسد للعلاقات اتضح لنا انه لم يحقق أهدافه المرجوة، مما دفع الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد سياستين اخريتين لجس نبش وإحياء العلاقات الأورومتوسطية من جديد فيما عرف بسياسة الجوار الأوروبية وكذا الاتحاد من اجل المتوسط إلا أن هذه السياسات الثلاث في إطار الشراكة الأورومتوسطية لا تعبر عن درجة من الشراكة كما عبر عنه إعلان برشلونة على أنها سري نحو طريق مصير مشترك يشكل كل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بقدر ما تعبر عن علاقة تبعية أو سياسة وقائية من قبل الاتحاد الأوروبي لدرء التهديدات القادمة من دول جنوب المتوسط.

ومن خلال محاولات الاتحاد الأوروبي جس نبض مسار برشلونة من خلال سياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من اجل المتوسط لم تأتي بثمارها مادامت تحمل نفس الأهداف إضافة إلى برامج المساعدات المتمثلة في برنامج MEDA1 وMEDA 2 والية الحوار والشراكة لم تكن كفيلة بتخفيف حدة أعباء المنطقة المتوسطية من فقر وضعف للتنمية ومما زاد الطين بله تنامي ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة، إضافة إلى الأزمات الإقليمية وهذا من جهة ومن جهة أخرى الصراع العربي الإسرائيلي وقضية الصحراء الغربي مما يجعل العلاقات الأورومتوسطية تراوح مكانها.

الفصل الثاني:

التحديات الراهنة المؤثرة للعلاقات الأورومتوسطية

مقدمة:

لقد كان للتحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة الأثر الكبير في انعقاد مؤتمر برشلونة، وذلك بفعل مجموعة من التحولات التي طرأت على الساحة الدولية، ولعل أبرزها التحول في طبيعة ومصادر التهديدات الأمنية التي أصبحت ذات بعد سياسي واقتصادي، واجتماعي، وثقافي وبيئي التي سجلت في منطقة المتوسط كتهديدات متجددة وربطها بفترة معينة أمر غير ثابت، كتفجر النزاعات الداخلية وتنامي ظاهرة الإرهاب الدولي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، واحتدام التنافس الدولي على المنطقة المتوسطية، وتهديدات جديدة كموجة بما يعرف بالربيع العربي التي اجتاحت بعض دول العالم العربي منذ نهاية عام 2010 (الأزمة السورية والليبية ...).

كل هذه المعطيات في ظل بيئة دولية متغيرة، انعكست بشكل كبير على دول حوض المتوسط.

المبحث الأول: التحديات الأمنية والسياسية

أصبحت الدول في وقتنا الحاضر تعيش تحت وطأة جملة من التحديات التي من شانها أن تهدد استقرارها السياسي والأمني، وهذا ما ينطبق على دول حوض المتوسط، فهناك عدة أخطار وتهديدات يمكن التركيز عليها واعتمادها في الحديث عن هذه التهديدات، وهذا ما سنتعرف عليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الإرهاب الدولي

تعتبر الظاهرة الإرهابية بشكل عام ظاهرة يعكسها تصادم في الأهداف والقيم والإيديولوجيات بين الأفراد والجماعات والدول، وهي في الحقيقة ظاهرة معقدة جدا يصعب إرجاعها إلى سبب واحد يحدد بدايتها ويحكم مسارها، الأمر الذي جعل دراسة الظاهرة الإرهابية وأليات مواجهته بأخذ منعطفات معينة وهذا ما سيشكل منها خطرا وتهديدا امنيا مستجدا بالنسبة لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

فلقد حظي مفهوم الإرهاب بقدر كبير من الاهتمام ليس فقط في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ولكن أيضا من جانب العديد من العلوم الأخرى ومع ذلك فانه على الرغم من أن مفهوم الإرهاب يعتبر من المفاهيم غير الثابتة وغير المستقرة، فان التطورات النظرية والعلمية على الساحة الدولية أدت إلى إشكالية إيجاد تعريف موحد لهذه الظاهرة، ولهذا ارتأينا إلى إعطاء مفهوم شامل للظاهرة الإرهابية أو للإرهاب" الإرهاب هو استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف بغية تحقيق هدف سياسي".[1]

إن مشكلة الإرهاب الدولي يتصاعد بصفة مطردة خاصة مع وقائع الإرهاب الحديث والذي أصبح ملازما ومستفيدا من كل الثورات العلمية وثورات المعرفة والتكنولوجيا في ظل الجريمة المنظمة.

إن الإرهاب له علاقة مباشرة بالجريمة المنظمة باعتماده على هذه الظاهرة كمصدر للتمويل كغسيل للأموال وتهريب الأسلحة الخفيفة والثقيلة والمتطورة وتهريب السجائر والاتجار

[1] فراس البيطار، **الموسوعة السياسية والعسكرية الجزء الأول**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص16.

بالمخدرات التي تعرف نموا سريعا خاصة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وخصوصا في المنطقة الجنوبية للمتوسط التي تعتبر منطقة محورية بالنسبة للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وتجارة المخدرات خاصة وأنهما تجمعهما مصالح مشتركة، حيث ستستفيد هذه المنظمات الإجرامية من أرباح هائلة والتي تستفيد في المقابل من الأمن الذي توفره لها الجماعات الإرهابية، فالعصابات، الجريمة المنظمة، مساعدة المنظمات الإرهابية في اخطر مشكلة تواجهها وهي الحاجة إلى المال والسلاح.[1]فهناك تشابك وتداخل في الأدوار بين الإجرام المنظم والإرهاب بدرجة غير مسبوقة.

يعتبر حوض البحر الأبيض المتوسط من أكثر أقاليم العالم تأثيرا بنمو العنف والذي سيظل هاجس سلبي على العديد من الأنشطة الاقتصادية لحوض البحر المتوسط ومنها العمالة، المهاجرة. فيمثل التطرف الإسلامي هاجسا ملحا ومقلقا لدى دول شمال المتوسط فيبرز التهديد بشدة ليتنامى دور الحركات السياسية الدينية هذا التهديد فرض على الواقع الجغرافي لأوروبا العديد من الهواجس [2]خاصة مع الاستقرار السياسي و الأمني الذي تعيشه بعض الدول، فان مخاطر انتقال هذه العدوى من دول تعيش أزمات اجتماعية وسياسية وأمنية كليبيا وسوريا إلى كامل المنطقة لا تبدو مستبعدة (القرب الجغرافي، وعمق العلاقات بين بلدان المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد تجعل استقرار تلك البلدان أمرا حيويا للمجموعة).

فالمتوسط يطرح ثنائية متقابلة ومتناقضة من جهة ترسخ التكتل المكون من دول متقدمة مع تكريس تهميش الدول الفقيرة والفاشلة ويحدث عدم استقرار في الحزام الواقع بين هذين الكيانين المختلفين.[3]حيث أن ازدياد حدة المشكلات بنتائجه السياسية على الأمن والاستقرار في دول الجنوب سوف ينعكس بالتأكيد على الأمن الأوروبي.

---

[1] احمد محمود خليل، **الجريمة المنظمة، الإرهاب وغسيل الأموال**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص301.

[2]محمود قاسم، **المتغيرات العالمية والوضع في المتوسط**، جريدة الوفد، 1995/07/22.

[3]مصطفى بخوش ، **التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، من أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وافاق**، جامعة قسنطينة، 29-30 افريل 2008، ص2.

كما أن الرؤية الأمنية للدول الأوروبية بأن التهديد يأتي أساسا من الجنوب المتوسط، كما يضيف الباحث Edward Mortmox أن الدول الأوروبية مدركة بان التهديدات قادمة من الجنوب.[1]

وعليه فان منطقة جنوب المتوسط بالنسبة لدول شمال المتوسط منطقة مصدر للإرهاب وقاعدة خلفية لتهديد هذه الدول، إلا أن هذا التحدي يشكل تهديد لتلك الدول نفسها. هذا التفوق الأوروبي يمثله العديد من الهواجس وذلك خوفا من هجرة المتشددين الإسلاميين من بلدانهم إلى أوروبا، كما يرى الاتحاد الأوروبي أن بروز الإسلاميين الأصوليون في المنطقة الجنوبية للمتوسط وطرحهم أفكارا معادية وتهديد مبطن للغرب، فرضه التخوف من الإسلام كإيديولوجية لحركات الإسلام السياسي. وهذا ما ذكره وزير الدفاع الايطالي عام 1995 في حديث له عن الدور الايطالي في قواعد الناتو العسكرية: "انه لا ينبغي تنامي مسببات الصراع ذات الطابع الديني وصعود الأصولية الإسلامية التي يمكن أن تستخدم في أي لحظة كسلاح إيديولوجي مضاد للغرب"[2]

إيديولوجية التنظيمات، بنيها الشبكية، وإستراتيجيتها الحركية في المتوسط:

إذا كان حوض المتوسط فضاء لتعدد الهويات والثقافات والتجارب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية، فهو كذلك يشبه منطقة واحدة بقدر ما يمثل مناطق فرعية لتشكل تجمعا إقليميا يعيش حالة من الترابط يفرضها الواقع الجغرافي وعليه فان أي تهديد لمنطقة بحد ذاتها يعتبر مصدر تهديد للمنطقة المقابلة، هذا الواقع فرضه التحدي الإقليمي للأمن:"المقاربة الإقليمية للأمن"، حيث أصبحت التهديدات مشتركة وعابرة للدول والحدود حيث تواجد مشكلة في دولة أو إقليم مما قد يمتد لدول أخرى متاخمة،[3] هذا ما ينطبق على المنطقة المتوسطية حيث شهدت هذه المنطقة في الآونة الأخيرة اتساع مجال أنشطة الجماعات الإرهابية، فنجد

[1] مصطفى بخوش ، **مرجع سابق الذكر**، ص23.

[2] طلعت مسلم، **الوجود العسكري الأمني في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص70.

[3] Antony tuxuny, security communities and her values, taking masses seriously, international political science review, 2007, p 430.

تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي تشكل في نوفمبر 2006، من خلال انضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية ومجموعات إسلامية متشددة مغاربية للقاعدة الأم وأعلنوا مبايعتهم لزعيمهم "أسامة بن لادن" في 24 جانفي2007.[1]

كما أن الهدف الأساسي لهذا التنظيم هو تدويل العنف الذي يعتبر هدفا مركزيا لأسباب متعددة، فقد استفاد التنظيم الإرهابي من عوامل جيوتكتيكية ولوجيستية ليركز نشاطه في منطقة جنوب المتوسط مستغلا حالة التراخي التي تمر بها البلدان خاصة ليبيا التي أصبحت مركز استقطاب والتعبئة والتجنيد لهذا التنظيم، هذا التوسع الإرهابي يعتبر تحدي للجهة الشمالية للمتوسط خاصة أن القاعدة في بلاد المغرب العربي يرتبط بصلات واسعة مع العديد من المنظمات الإرهابية والإجرامية في أوروبا، خاصة بعد تبني التنظيم لهجمات مدريد 2004، كما يحيل هذا التنظيم إلى بعض الأهداف الإيديولوجية ذات طابع إقليمي ديني من خلال مناداته بتحرير الأندلس من اسبانيا.

[1] عمار جفال ، **القاعدة من شعار الجهاد إلى نشر الإرهاب في العالم الإسلامي والمخاطر المستقبلية**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، ص 31-32.

المطلب الثاني: قضية الهجرة واللاجئين

أن موضوع الهجرة الدولية وبما تنطوي عليه من شبكة معقدة من المحددات والنتائج الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية انتقلت إلى صدارة الاهتمامات القطرية والدولية، حيث أصبح موضوع الهجرة في الأعوام القليلة الماضية من المسائل الرئيسية التي تدعو للقلق خاصة على بلدان حوض المتوسط نتيجة لتفاقم أثارها وتسارع وتيرتها بشكل كبير في ظل الهجرة بمفهومه التقليدي والمتمثل في الهجرة غير الشرعية أو بمفهومها الظرفي وذلك في ظل الأزمات الأمنية خاصة الأزمة السورية والأزمة الليبية.

ولابد في البداية التطرق إلى مفهوم الهجرة على أنها عبارة عن انتقال البشر من مكان إلى آخر سواء كان في شكل فردي أو جماعي لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية، ويمكن التفريق بين الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية على أساس كون الأولى تنظمها قوانين وتحكمها تأشيرات دخول وبطاقات إقامة تمنحها السلطات المختصة بالهجرة والجوازات بينما الهجرة غير الشرعية تتم بشكل غير قانوني دون حصول المهاجرين على تأشيرات أو بطاقات إقامة.[1] فكما يوضح في قضية الهجرة كظاهرة ودوافعها من حيث الرغبة الاختيارية أو الظروف القهرية كالحروب والكوارث للتمييز في الهجرة بين التحركات التي تحدث قسرا[2] وبالتالي هي مرادفة أيضا لمفهوم اللاجئين فالدول المصدرة تهتم بالأسباب لا بالأهداف.

أما فيما يتعلق بدوافع الهجرة في إطارها المتوسطي والتي ما هي إلا نتيجة لاعتبارات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية السيئة التي أدت بالهجرة من دول الضفة الجنوبية إلى الضفة الشمالية (الدول الأوروبية). ففي هذا الإطار يتضح من ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين والتي شهد غالبا افتقارا إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين والفوارق

[1] علي الحوات وآخرون، **مجلة الدراسات**، المركز العالمي للدراسات والأبحاث، الكتاب الأخضر، طرابلس، العدد28، 2007، ص2.

[2] محمد حسين صادق حسن، الهجرة الخارجية وآثارها على البناء الطرفي.

الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية في العديد من مناطق الجنوب بعد أن تعثرت مشاريع التنمية وزيادة البؤس، ووجود أنظمة ديكتاتورية وقضايا أقليات ونزاعات إقليمية إلى جانب انتشار الفقر والبطالة وحدوث الكثير من الكوارث الطبيعية المتمثلة في الزلازل، الفيضانات، والجفاف،[1] إذا فقد اتسمت الهجرة في منطقة البحر المتوسط بوجود موجات متتالية من دول الجنوب إلى دول شمال المتوسط، فبما أن الهجرة لم يعد ينظر إليها على أنها قضية سوسيو اقتصادية محضة، ذلك أنها تحولت في ظل سيولة التفاعلات الإقليمية الجارية إلى قضية سياسية أمنية عابرة للحدود الدولية، فخلال الأعوام الأخيرة اخذ بعض السياسيين أو الباحثين في استخدام مصطلح "أزمة الهجرة" أو "الهجرة غير القانونية" أو "الهجرة غير الشرعية" لوصف تصاعد حركة الهجرة إلى أوروبا، فلقد برزت هذه الظاهرة بين ضفتي المتوسط في سياق الرفض المتناهي للأجانب تحت دوافع يتداخل فيها ما هو امني واقتصادي وسياسي وديموغرافي كما ذكرنا، وذلك في إشارة إلى عدم مطاوعة التقييدات الأوروبية وتجاوزها لتقنين حركات الهجرة المقبلة إليها من الجنوب وضبطها، فهذا الأسلوب الذي يتحدى الحدود والقيود يتجاوز القنوات الرسمية للهجرة وان كان مدفوعا بانسداد الآفاق أمام المهاجرين فهو يعني من جملة ما يعنيه أن موسم الهجرة إلى الشمال قدر له أن يكون لا نهائي، ولذلك أصبح ينظر إلى الهجرة المتعلقة بهذه المنطقة من الناحية السياسية بوصفها قضية ذات شأن توازي قضايا عالمية جوهرية أخرى وتتشابك معها.

تصنف مصطلحات اللاجئ أو المهاجر أو طالب لجوء أكثر من نصف مليون شخص وصل إلى أوروبا بطريقة غير شرعية (بين جانفي/أكتوبر 2015) مقبلا من بلاد دمرتها الحروب أو تعاني تدهور الأوضاع المعيشية، ولا تعكس هذه المصطلحات صورة الناجين من عبور البحر الأبيض المتوسط أو من ويلات الحرب،[2] بل أنها تشير كذلك إلى كيفية تعامل الأوروبيين معهم من خلال خطابات وسياسات وتحركها هواجس الأمن المجتمعي الهوياتي

[1] وهدان احمد، الشريف إيمان الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، **المجلة الجنائية**، المجلد الثامن والأربعون، العدد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مارس 2005، ص87-115.

[2] بسمة الاتري ، **تسييس المفاهيم امنته قضية اللاجئين في الخطاب الأوروبي**، اتجاهات الأحداث، العدد14 (سبتمبر/أكتوبر 2015)، ص40.

أكثر مما تحركها عوامل أخرى، ولذلك فأمام تنامي ضغط هذه التيارات وتصاعدها بالموازنات مع تعزيز السياسة الأمنية ومراقبة الحدود والضغط الداخلي والأزمة الاقتصادية في بلدان الاستقبال، كان من الضروري طرح إشكالية على المستوى الجماعي، فقد أصبحت إشكالية الهجرة السرية تعد السؤال الأكثر إرباكا للحسابات السياسية بين ضفتي المتوسط في إشارة إلى حساسية الموضوع وقوته الرمزية والمادية في صوغ السياسات المستقبلية وبناء علاقات أوروبا بجيرانها الجنوبيين.

وتبرز أهمية هذا الموضوع بالخصوص من جهة انه يحاول استحلال تغول الطرف الأوروبي في الربط الميكانيكي بين الهجرة والتطرف، وهو ما دفع أوروبا إلى المراهنة أكثر فأكثر على تقوية سياسة الستار الحديدي لمجابهة تهافت المنكوبين على أراضيها، من دون تكلف عناء التمييز من ضحايا النزاعات المسلحة التي ترتبت على عسكرة بما يسمى الثورات العربية وغيرهم من راكبي موجة المد الهجرة وذلك بدعوى تجفيف المنابع الأولية لإنتاج ظاهرة الهجرة السرية.

وإذا عدنا إلى قضية الربيع العربي خاصة مع الأزمة الليبية وغياب الدولة أو الأزمة السورية والحرب الأهلية فيها، فمع اندلاع الثورة الليبية، وخلال الشهور الطويلة للحرب السابقة لسقوط نظام القذافي، ارتفع إيقاع الهجرة من ليبيا عبر البحر، وكان يشمل الهاربين من ويلات الحرب والمهاجرين الأجانب في ليبيا، والذين تعذر عليهم مغادرة البلاد بوسائل أخرى. وكان عددهم يقدر بمليون ونصف (حولي ربع عدد سكان ليبيا)، غير أن الهجرة لم تتوقف مع نهاية الثورة، بل أن عدم استقرار الأوضاع كان وراء مواصلتها بإيقاع أسرع، وقد بلغ عدد الذين حلوا في السواحل الايطالية انطلاقا من ليبيا سنة 2013 نحو 70 ألف، وفي سنة 2014 تجاوز عدد المهاجرين الذين عبروا المتوسط 207 ألاف* بحسب أرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إذا كان تدفق الهجرة إلى أوروبا تدهور أوضاع اللاجئين في مناطق النزاع، فان تطور الأزمة داخل سوريا أصبح عامل بحث على الهجرة أكثر من أي وقت، ووفقا

* هذا الرقم يغطي الفترة الممتدة ما بين جانفي/نوفمبر 2014، أما الرقم الإجمالي في 2014 فهو 218 ألفا.

لإحصائية المفوضية العليا للاجئين فيوجد أكثر من مليون لاجئ سوري في دول الاتحاد الأوروبي، من بينهم 800 ألف دخلوا بطريقة شرعية.

وان كان تطرقنا لهاتين الأزمتين لمنظور امني وسياسي اكبر فمثلا الأزمة السورية حدثت في غضون فترة زمنية قصيرة يصعب مواكبتها إنسانيا وامنيا، فقد انفجرت على منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط خاصة في أوروبا بطاقة استيعابية محدودة، كما لا تسنى على دول صغيرة مطلة على البحر الأبيض يعاني من ضغط أزمات مماثلة كما في حالتي الأردن ولبنان.هنا نلاحظ أن موقع سوريا الجغرافي على البحر الأبيض المتوسط يعد عاملا رئيسيا لانسياب اللاجئين إلى حدود بعيدة وانتشارهم بأعداد متفاوتة في عدد كبير من الدول كان النصيب الأكبر من نصيب أوروبا تنقلهم بقي متمركزا في الجوار الجغرافي المباشر.[1]

هذه الحقائق لواقع اللجوء السوري وضعت هذه المنطقة خاصة في أوروبا أمام تحديات غير محسوبة أوقعتها في مأزق اجتماعي وامني فرض عليها قدرا عاليا من الضغوط في إطار المقاربة الأمنية لازمة اللاجئين السوريين، برز تحد كان في الأصل متوقعا متمثل في تفشي عصابات الجريمة المنظمة التي سعت لاستغلال مأساة اللاجئين لغايات منافية للتعاون الدولي، على نحو يزيد من واقع المحنة ويرمي بتداعياته المدمرة على فرض الأمن والاستقرار كما كان لتداعيات أزمة اللاجئين ضربة في بنيوية الاتحاد الأوروبي وتركيبته، لخروج بريطانيا منه خاصة أنصار مشروع الخروج من هذا الاتحاد ومشكلة اللاجئين وما تبعتها من مشكلة الأمن المتمثل في الإرهاب:

- التخلص من عبء المهاجرين.
- الخوف من الإرهاب.
- حتى في مجال الخدمات توفير 480 مليون دولار من أعباء استقبال اللاجئين.[2]

[1] عبد الجليل زيد المرهون ، القضية السورية من منظور امني، متحصل عليه من الموقع:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions (23/02/2017)

[2] **المرجع نفسه**

يوجد حتى عامل مهم وهو قضية العائدين إلى أوروبا وانتشار ثقافة القتال ومهاراته.هذه ضرورة الحذر الشديد المتمثل في هذه المنطقة وأبعادها الأمنية الذي يعتبر من الأهداف الإستراتيجية لها.

المطلب الثالث: الأزمات الإقليمية (ليبيا سوريا)

تحظى منطقة البحر الأبيض المتوسط بمكانة جيوسياسية مهمة في الخريطة السياسية العالمية الذي يزيد من أهميتها، الأمر الذي جعل منها ساحة ملائمة لتفاعل مصالح إقليمية ودولية متصارعة فيه، وهذا الواقع انعكس انعكاسا كليا على الأوضاع السياسية فيه، بحيث أن التغييرات السياسية التي مست بعض الدول شرق وجنوب حوض المتوسط كان له تأثير شديد في محيطه الجغرافي ككل، ولا تخرج الأزمة السورية والليبية عن هذا الإطار، إذ تأثرت دول الجوار الجغرافي لهذه الدول بالمتغيرات السياسية والأمنية الخارجية في سوريا وليبيا.

تواجه دول حوض المتوسط جملة من التحديات الأمنية على ضوء المعطيات الإقليمية أو الدولية الجديدة خاصة بما عرف بثورات الربيع العربي، فلقد شهدت المنطقة العربية أواخر عام 2010 وبداية 2011 تحولا سياسيا وموجة من الاحتجاجات والحراك الشعبي الذي اجتاح الدول العربية واستمر بأسلوبه المختلف وقواه السياسية والاجتماعية وحتى الأمنية الجديدة وتباين تفاعلاته ما بين المطالب الإصلاحية والثورة، وتعززت بفعل رياح التغيير التي انطلقت من تونس مرورا بمصر وتفاعلت معها الشعوب العربية بما فيها الشعب الليبي والشعب السوري، مع التنبيه أن هذه الاحتجاجات أو الحراك الشعبي اصطلح على تسميتها عند العرب ب"**الربيع العربي**"، فقد كانت صحيفة independent البريطانية أول من استخدم هذا المصطلح[1] وقد تكون لذلك علاقة بثورات الغرب عبر تاريخه التي تعرف أيضا بثورات الربيع الأوروبي.

إذا كانت الأحداث في سوريا وليبيا ما هي إلا امتداد لثورات شهدتها المنطقة العربية فلقد أخذت هذه الثورات في كل منهما مسارا مختلفا انتقلت فيها وسائل الثورة فيها من مظاهرات إلى

[1] بن موفق مرزوق، **تداعيات الربيع العربي على اقتصاديات الدول العربية**، الجزائر **جريدة الخبر**، العدد 7476، ، 26 ديسمبر 2014.

هجمات مسلحة كان نتيجة لما عرفته من استقطاب دولي وتدخل خارجي فلقد وصفت الأزمة السورية والأزمة الليبية بأنها صراع فكري وسياسي واقتصادي الأهم في العالم نتيجة لما تعانيه هذه الدولتين من استقطاب طائفي وقبلي أو مناطقي.د

المواقف الدولية من الأزمة السورية والأزمة الليبية:

واضح أن موجة التغييرات والتحولات السياسية المتسارعة التي شهدتها بعض الدول العربية فاجأ الكثير من دول العالم من حيث طبيعة تلك التغييرات وسرعة حدوثها وانتقالها من دولة إلى أخرى كالعدوى وهنا لا نتحدث عن مصر وتونس التي كانت فيها الحركات الانتقالية هادئة، أي أن هذه التغييرات كانت على المستوى الداخلي وفقط، كان لها مشهد الانتقال السلمي الناجح، فلقد كانت الحالة التونسية فيها حسم سياسي ومدني سريع وتجاذب عسكري مدني في الحالة المصرية فكلاهما تشابها من حيث الانهيار السريع للنظام السياسي، عكس الحالة الليبية والسورية التي عرفت بما يسمى بثورات غير سلمية الذي أصبح الوضع فيها مفتوحا على شتى الاحتمالات وذلك مع وصولها إلى الحرب الأهلية يصعب التنبؤ بما ستؤول إليه الأوضاع، وان كانت الأحداث والحرب داخلية إلا انه مرتبط بالوضع الدولي والإقليمي وسيتقرر حسمه خارجيا وليس داخليا [1]فمواقف القوى الخارجية من هاتين الأزمتين تأثرت بالمصالح التي تربط تلك القوى من محاور جيوسياسية واقتصادية بهذين الدولتين وذلك لأهمية سوريا كدولة ذات حضور إقليمي فاعل، وللأهمية الإستراتيجية من حيث الموقع الجغرافي ومن حيث الحضور السياسي في الإقليم، وأهمية البترول الليبي كمصدر أساسي للطاقة وخاصة الدول الأوروبية والمتوسطية على اعتبار انه بترول خفيف جيد النوعية ويقع بالقرب من تلك الدول ولا يتعرض للصعوبات أو المشكلات التي يمكن أن يمثلها مضيق هرمز أو قناة السويس في حالات الأزمات الإقليمية[2] فان مواقف الدول اتجاه ما يحصل من الأزمتين مرتبط بالبيئة الإقليمية وطبيعة التحالف والمصالح.

[1] د. مصلح خضر الجبوري ، **جذور الاستبداد والربيع العربي**، الأردن، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2014، ص 195.

[2] بشير عبد الفتاح، الأدوار المتغيرة للجيوش في مرحلة الثورات العربية، **ملحقة السياسة الدولية**، العدد 184، افريل 2011، ص08.

الموقف التركي:

كانت المواقف التركية أكثر تحفظا إزاء التدخلات الخارجية، حيث هاجمت تركيا خطط حلف الشمال الأطلسي بالتدخل العسكري في ليبيا، قبل أن ينقلب رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان على نظام القذافي المخلوع، أما اتجاه الأحداث في سوريا فكانت المواقف التركية واضحة في تأييد الثوار، وتوفير آمن وحرية الحركة للجيش السوري الحر، والتيارات الإسلامية المتحالفة معه.[1]

الموقف الإيراني:

تعد إيران قوة إقليمية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط، وبفضل قدرتها الاقتصادية والعسكرية والبشرية الكبيرة نجحت خلال مراحل مختلفة في أن تمارس ادوار متباينة في صياغة الترتيبات الإقليمية،[2] فلقد وقفت موقف الضد اتجاه الثورة في سوريا مراعاة لنظام الأسد حليفها في المنطقة، مما يضعها في موقف متعارض مع المعارضة السورية في حين رحبت بالثورة الليبية قبل التدخل الناتو في ليبيا.

الموقف القطري:

تصرفت قطر بطريقة مختلفة في الترحيب بالانتفاضات ودعمها بتحفظ، ويمكن القول إن القيادة القطرية أعازت بما يسمى بثورات الربيع العربي الفرصة التي كانت تنتظرها لتأكيد نفوذها وموقعا الإقليمي، حيث كان الرد فوري اتجاه الأزمة السورية والليبية من خلال نشاطها الدبلوماسي ودعمها المالي ودعمها العسكري الذي كان جليا من خلال التدخل العسكري المباشر في ليبيا والدعم اللوجيستي للمعارضة السورية وحتى توظيف ترساناتها الإعلامية المتمثلة في الجزيرة الفضائية، فقد اعتمدت منذ بدء هاتين الأزمتين التغطية من الشارع ومواكبة الجمهور الثائر من خلال التغطية لها كانت مع المعارضة السورية والليبية التي يقودها

[1] **نفس المرجع السابق**، ص202.

[2] محمد السعيد إدريس ، الاتجاهات معاكسة مواقف الفاعلين الإقليميين غير العرب اتجاه الثورات العربية، **السياسة الدولية**، العدد 188، افريل 2012، ص73.

الشارع،[1] كما قادت قطر الجهود العربية والإقليمية لدعم الليبيين والسوريين ضد نظاميهما داخل الجامعة العربية خاصة مع تولي قطر الرئاسة الدورية للجامعة العربية في سنة 2011، وذلك كان مع بداية الانطلاقة لما يعرف بالربيع العربي

الموقف السعودي:

لقد كان الموقف السعودي محافظا اتجاه الأحداث اتجاه الأزمتين السورية والليبية، إلا أن اتجاه الأزمة السورية اتخذ موقفها شكلا آخر وذلك بالتدخل المباشر لصالح الاحتجاجات وليس لصالح النظام، فقد صرح وزير الخارجية **سعود الفيصل** في مؤتمر اسطنبول: "إن الموقف السعودي ما يزال منحازا للشعب السوري وحقه في تقرير مصيره وسبيل حريته وإرساء الديمقراطية التي غابت عن المشهد السوري منذ عقود".[2]

الموقف الإسرائيلي:

كان الموقف الإسرائيلي اتجاه ما يحدث في سوريا بحذر شديد لما تحمله من مخاطر مباشرة على المصالح الإسرائيلية لكونها جبهة قتال معها ولكونها أيضا جزء من المحور الراديكالي المعادي لإسرائيل في المنطقة وما سبب لها من تهديد مباشر لأمنها مصالحها في المنطقة كما حذرت أن عدم الاستقرار في المنطقة نتيجة الثورات العربية أو يسمى بالربيع العربي تكون له تداعيات على أمن إسرائيل وذلك في تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو من أن عدم الاستقرار في المنطقة قد يستمر لسنوات، وذلك في إشارة إلى الثورات الشعبية في الدول العربية، وحسب نتياهو: "إننا في فترة انتقالية مع عدم استقرار يمكن أن يستمر لسنوات طويلة، نحتاج لأن ينتقل العالم العربي وكذلك إيران إلى الديمقراطية الحقيقية، ولكن علينا أن نعد أنفسنا لكل سيناريو".[3]

---

[1] عبد الله مي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر دور الإعلام العربي، بيروت، 2012.

[2] **المرجع السابق**

[3] مصلح خضر الجبوري ، **مرجع سابق الذكر**، ص200.

موقف الاتحاد الأوروبي:

لقد ظهر الموقف الأوروبي بما يتوافق مع مصالحه في المنطقة والرؤية والتجربة الديمقراطية المستنبطة من الثورات الفرنسية والانجليزية، وقضايا حقوق الإنسان والحرية الديمقراطية. فلقد أعلن مساندته للانتفاضة الشعبية في ليبيا وانخراطه بشكل مباشر عندما قاد الحملة العسكرية على هذا البلد الإطاحة بنظام العقيد القذافي بمساندة حلف الشمال الأطلسي فلقد جاء الرد الفعلي الأوروبي اتجاه هذا لتؤكد الرؤية السابقة في إقامة نظام ديمقراطي، فقد عبر **ستيفان فول** المفوض لشؤون توسيع العضوية وسياسة الجوار الأوروبي على هامش مؤتمر بروكسل عن رغبة الاتحاد الأوروبي في تطبيق حقيقي للديمقراطية في الوطن العربي ورؤية واقع جديد لحرية الرأي واستئصال الفساد وتكريس حكم القانون.[1]

كما كان الموقف الأوروبي من الأحداث السورية متناغما كل التناغم مع تلك التي أطلقت في اتجاه الأحداث الليبية وذلك من حيث التصريح وليس من حيث التدخل خاصة مع التقليل من الإصلاحات التي تبنتها الحكومة السورية والقلق من تزايد عدد من الضحايا التي ربطت إنهاء الأزمة بتنحي الأسد.

الموقف الروسي:

منذ اندلاع الأزمة السورية وقفت روسيا بشكل واضح وصريح مع النظام السوري الذي يمثل حليفا استراتيجيا لروسيا في المنطقة في مواجهة المعارضة السورية، لا ريب أن التدخل العسكري الروسي المباشر في سوريا أثار الكثير من الأسئلة وردود الفعل لأن هذا التدخل العسكري المباشر كشف عن رغبة روسيا الحقيقية في الدفاع عن مصالحها الإستراتيجية، إذ

[1] موقف وزير الخارجية الفرنسية بشان التعاون الأمني مع زين العابدين أثناء الثورة، موقف معروف وانظر حوله وخلف خلفيته الأوروبية والغربية: علام منصور، أربع قراءات للمشهد التونسي، 2011/01/23، في الصوت على الرابط: http://alsout.net/%d8%a3%d8%b1%a8%d%89. (17/02/2017 à20 :00)

يعتقدون انه لولا التدخل العسكري الروسي المباشر في الملف السوري لخسر الروس نفوذهم السياسي والاستراتيجي ليس في سوريا فحسب وإنما في عموم البحر الأبيض المتوسط.[1]

هذا التدخل العسكري يعكس بعد تحولات الربيع العربي تحولا في العقل السياسي الروسي وان الخدعة الأمريكية لروسيا لإيراد تكرارها في أي بلد آخر، الخدعة كلفتها خروجا دائما في الملف الليبي مما جعل الدول الغربية سياسيا واقتصاديا تتحكم في مسار كل أمور في ليبيا،[2] بعد أن أعلنت أكثر من مناسبة أن التدخل العسكري في ليبيا بمنع صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 الذي فرض منطقة حظر جوي على ليبيا، إضافة إلى فرض عقوبات على نظام القذافي الذي صدر هذا القرار تحت مبدأ التدخل الإنساني وحماية المدنيين نظرا للاجتماع الدولي، كما تلقى الرئيس Dmitri Medvedev انتقادات حادة من طرف رئيس الوزراء الروسي Vladimir Poutine آنذاك لعدم استخدامه حق النقض أي الفيتو لمنع صدور القرار الدولي، حيث اعتبر بوتين القرار معيبا وخاسرا ويذكر بدعوات القرون الوسطى إلى شن حملات صليبية، ويجيز التدخل في شؤون دولة ذات سيادة، بل واعتبر عمليات الناتو حربا صليبية بالفعل.[3]

الموقف الأمريكي:

لقد شكلت الاحتجاجات الشعبية أو الربيع العربي كما شاعت تسميتها ارتباك الولايات المتحدة الأمريكية كغيرها من القوى العظمى وما شكلته الأزمة السورية والأزمة الليبية من تباين الموقف الأمريكي والتناقض في التعامل مع هذين الأزمتين، فبعد التدخل العسكري المباشر في ليبيا سنة 2011، والتي أطاحت بنظام القذافي تحت مظلة الحلف الأطلسي، كان الموقف الأمريكي اتجاه سوريا مغايرا، لما شكلته سوريا من أهمية إستراتيجية كبيرة ليس في منطقة

---

[1] نصر ربيع زكي محني، **دور العوامل الاقتصادية في الحراك السياسي**: الحالة السورية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2012.

[2] صالح عوض، الشام والعراق التاريخ والجغرافيا بين أمريكا وروسيا، الجزائر **جريدة الخبر**، عدد 4931، ، 22 نوفمبر 2015، ص15.

[3] موسى حمزة عماد الدين ، الموقف الروسي ضد الثورات العربية في ليبيا وسوريا
http://1samselect.net/mat/94720 (20/02/2017 à 14 :00)

البحر المتوسط بل في الشرق الأوسط الذي يعتبر منطقة حساسة للولايات المتحدة الأمريكية، فمواقفها من هذه الأزمة ينبع من سياستها ومصالحها ومواقف قوى دولية لها نفوذ في هذه المنطقة.

فمع اندلاع الأزمة السورية تمايز بثلاثة مراحل الموقف الأمريكي من الأزمة السورية، ففي بوادر الأزمة دعت الولايات المتحدة النظام السوري إلى تلبية مطالب المحتجين ومن ثم تطور الموقف فرض عقوبات والمطالبة بالتنحي، وفي المرحلة الثالثة الضغط الدبلوماسي ثم الانكفاء.كما رحبت الولايات المتحدة بإعلان المعارضة السورية تشكيل المجلس السوري على اعتبار أن نظام الأسد فقد شرعيته وأصبح هناك بديل لهذا النظام وهو المجلس الانتقالي وله شرعية نابعة من الشعب السوري والمجلس قادر على قيادة المجتمع السوري نحو الديمقراطية.[1]

كان هذا الضغط الدبلوماسي على سوريا ردا على الفيتو الروسي الصيني الذي تم تبنيه في الحالة السورية والرفض الروسي والصيني إلى نبذ أي سيناريوهات التدخل العسكري الخارجي شكل حالة شبكة التحالفات المعقدة داخل وحول سوريا، هذا التشابك أدى إلى حالة انكفاء للولايات المتحدة الذي كان على شكل سلسلة التصريحات والتحركات الدولية والإقليمية كما كان الدعم للمعارضة السورية الذي لم يتجاوز الدعم اللوجيستي.

[1] منى مطر، **الانتفاضة السورية من الألف إلى الياء**، بيروت،الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2012، ص169.

المبحث الثاني: التحديات الاقتصادية

إلى جانب التحديات السياسية والأمنية إلا أن هناك تحديات لا تقل في الأهمية عن هذه التحديات والمتمثلة في التحديات الاقتصادية التي كانت لها تداعيات اكبر على دول المتوسط.

المطلب الأول: الأزمة الاقتصادية 2008 وتداعياتها

إن الاهتمام بعلاقات التعاون بين ضفتي المتوسط في إطار الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة يستلزم التطرق والتعمق في تأثيرات وانعكاسات وكذا حركيات هذه العلاقة في ظل هذه الأزمة التي تمس دول الضفتين دون استثناء (مع اختلاف درجة التأثير من دولة إلى أخرى)، مما يجعلها مهددا فعليا لأمن دول المنطقة الأورومتوسطية.

فقبل التعمق في دراسة الأزمة الاقتصادية العالمية في المنطقة الأورومتوسطية، سنقوم أولا بتعريف هذه الأزمة الاقتصادية العالمية: «هي تلك الظاهرة التي تعبر عن حالة الركود الاقتصادي التي دخلت في معظم الدول والمؤسسات النقدية، المالية والصناعية الدولية نتيجة الانهيار المالي الذي حدث في البنوك والأسواق المالية والذي رافقه تراجع حاد في النمو الاقتصادي العام نتيجة تدهور القدرة المصرفية على إسناد العمليات الاستثمارية في الاقتصاد الكلي وما رافق ذلك من تراجع الاستهلاك وتصاعد لأعداد العاطلين عن العمل». والأزمة الاقتصادية العالمية تعد بمثابة مرحلة متطورة لازمة عقارية (أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة) ثم مالية بالأساس[1] وعليه يتبين لنا إن الأزمة الاقتصادية تتمثل في ذلك الاضطراب المفاجئ الذي يطرأ على التوازن الاقتصادي في قطر ما سرعان ما ينتشر للأقطار الأخرى، فقد اعتبر الاقتصاد الأمريكي كأول اقتصاد عرف الركود منذ بداية ديسمبر 2007، لتنتقل الأزمة بعدها شيئا فشيئا نحوا لاقتصاديات العالمية وعلى وجه الخصوص اقتصاد دول الاتحاد الأوروبي الذي عرف أول ركود له في أواخر سنة 2008، وتعتبر هذه الأزمة حسب الباحثين اخطر واكبر أزمة اقتصادية تصيب المنظومة الاقتصادية العالمية في عصر العولمة

[1] Mottai Sandra, la mondialisation de la crise, alternative économique, N° 284, decembre2009,p14.

الاقتصادية ذات النزعة الليبرالية منذ 1929 تاريخ أول ظهور أزمة الكساد العالمي (أزمة والستريت Wall Streets).

إذا كانت الأزمة الاقتصادية العالمية التي شرارتها أزمة قروض الرهن العقاري بالولايات المتحدة ثم انتقلت إلى البورصات والمصارف واستفحال هذه الأزمة داخل الولايات المتحدة، أخذت هذه الأزمة تتحرك بمثابة "كرة ثلج" متجاوزة الحدود الجغرافية للولايات المتحدة لتشمل معظم دول العالم وهنا بدا الحديث عن أزمة اقتصادية عالمية مصدرها الاقتصاد الأمريكي، وتداعياتها شملت كل النظام الاقتصادي العالمي الذي كان نتيجة الترابط العضوي بين اقتصاديات العالم وبين المؤسسات المالية والاقتصادية المختلفة. وما تجلى هذا في المنطقة الأورومتوسطية وتداعياتها على هذه المنطقة، فقد ظهرت أولى التحذيرات بنقص السيولة النقدية من المصرف الفرنسي "بي ا بي BNP" الذي أخذت سيولته في التراجع، مما جعل البنوك المركزية في بقية دول منطقة اليورو تتحرك لمطالبة البنك المركزي الأوروبي بوضع السيولة النقدية في السوق المالية الأوروبية وذلك لمواجهة شح كمية الأموال الموجودة في الأسواق.

وفي 09 أوت 2007، اخذ البنك المركزي الأوروبي في ضخ كميات متواصلة من الأموال في السوق المالية الأوروبية ، غير إن طوال هذه المدة ساد الاعتقاد لدى بعض الحكومات الأوروبية ولدى غالبية الرأي العام الأوروبي إن الأزمة المالية أخذت في الظهور في أوروبا لن تكون لها انعكاسات عميقة على الاقتصاديات الأوروبية وبإغراق السوق المالية كفيل بإنهاء الاضطرابات المالية المحلية، إلا إن التداخل والتفاعل الحاصل في النظام المالي والاقتصادي الدولي بالطريقة التي جعلت كل مؤسسة بنكية ومالية متأثرة بالأخرى بفعل سرعة انتقال رؤوس الأموال عبر البنوك العالمية ووجود عمليات مشتركة عبر المصارف، بحيث انه نجد مثلا إن بنك "اليمان بروذرس" الأمريكي يملك 18% من رأس مال "فورتيس" البلجيكي، وعليه فان تأثر البنوك والنظام المصرفي الأوروبي بلازمة المالية التي أصابت المصارف الأمريكية أمر طبيعي

بحيث مثلا انه بمجرد سحب البنوك الأمريكية لحصصها المالية من البنوك الأوروبية حتى حدثت فجوة مالية أدت إلى عجز مالي لأوروبي قاد للازمة.[1]

وعليه فان مسالة الاضطرابات المالية في منطقة اليورو باتت متأثرة بالأزمة المالية لتنتشر في القطاعات الاقتصادية الكلية (الإنتاج، الاستهلاك، سوق الشغل، المبادلات التجارية،...) وبالتالي دخول الاتحاد الأوروبي مرحلة الأزمة الاقتصادية العالمية. وبالعودة إلى دول الضفة الجنوبية للمتوسط فعلى الرغم من تأكيد العديد من حكومات دول الضفة الجنوبية للمتوسط على أن دول هذه الضفة في منأى عن الأزمة الاقتصادية العالمية على غرار الحكومة الجزائرية، إلا إن الواقع الذي بدا بالظهور خاصة مع بداية سنة 2008، اخذ يؤكد إن هذه الدول بدورها أخذت تتعرض لارتدادات الأزمة الاقتصادية العالمية بما يعني أنها باتت بؤرة من بؤر الأزمة.[2]

غير إن القراءة الدقيقة للازمة في دول جنوب المتوسط ودرجة انتشارها وتأثيرها على دول جنوب المتوسط تختلف جذريا بالمقارنة مع درجة تأثر الاتحاد الأوروبي ودوله بها، فدول الاتحاد الأوروبي أخذت تبرز فيها الأزمة منذ أوت عام 2007 على شكل أزمة مالية توسعت لتشمل الاقتصاد الكلي وتحولت لازمة اقتصادية في نوفمبر 2008، بينما لم تظهر الأزمة الاقتصادية في دول جنوب المتوسط إلا في بداية 2009.

كما إن الأزمة الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي سببت ركود وتراجع النمو الاقتصادي العام، بينما اقتصاديات دول جنوب المتوسط لم تصل لمرحلة الانكماش، فانتشار الأزمة في دول جنوب المتوسط كان انعكاسا مباشرا للازمة الاقتصادية في الدول الصناعية الكبرى للاتحاد الأوروبي. فهي انتشرت على شكل انعكاسات اقتصادية وتجارية و اجتماعية في دول جنوب المتوسط، ليثبت المنطق المتسلسل إن التبعية الاقتصادية لدول جنوب المتوسط اتجاه الاتحاد الأوروبي هو الأساس الناقل للازمة نحو دول جنوب المتوسط علما إن اغلب واردات هذه الدول تأتي من الأسواق الأوروبية.

---

[1] Ibiol, p37

[2] Dr Mentiouri, l'Europe continue de subir les incidences négatives de la crise mondiale, le temps, quotidien national d'information, Alger, N° 288, le 16 décembre 2009, p06.

وعليه وبناءا على هذا نستنتج إن دول جنوب المتوسط على الرغم من تباين أنظمتها الاقتصادية، وعلى الرغم من غياب الاندماج والتكامل بينهما، إلا أنها جميعا تتشارك في مجموعة من العوامل الخارجية ساهمت في انتشار الأزمة الاقتصادية فيها، الذي لا يرجع تمتع اقتصادياتها بمستوى عالي من القوة والتأثير على صعيد الاقتصاد العالمي، ولا يرجع لاندماج وانصهار غالبية هذه الاقتصاديات في النظام المالي والاقتصادي الدولي، بقدر ما يرجع لعامل التبعية المرضية لهذه الاقتصاديات اتجاه الاقتصاد الأوروبي.

المطلب الثاني: ضعف التنمية

يتسم المجال العالمي بتباين القوى في النمو بين دول الشمال ودول الجنوب اقتصاديا و اجتماعيا وثقافيا، وتعتبر المنطقة المتوسطية مثالا صارخا لهذه الظاهرة، إذ تتميز بتفاوت كبير بين قسميها الشمالي الأوروبي والجنوبي (الافرو–أسيوي). فضعف التنمية في القسم الجنوبي للمتوسط أدى إلى درجة تفاوت كبير بين ضفتي المتوسط خاصة في الإنتاج الاقتصادي والمبادلات التجارية، فمن حيث الإنتاج الاقتصادي تتجلى مظاهر التفاوت في المنطقة المتوسطية في كافة القطاعات ، فضعف التنمية في دول جنوب المتوسط يعزي بالضرورة إلى ضعف حصيلة والتعاون الأورومتوسطي خاصة مع تركيز الأوروبيين على الجوانب السياسية والأمنية التي تقدم مصالحها (الهجرة السرية، المخدرات، العنف السياسي، إشاعة الديمقراطية .....)، واستمرار أوروبا في نهج السياسة الحمائية اتجاه منتجات الجنوب والاهتمام أكثر ببلدان أوروبا الشرقية على حساب البلدان المتوسطية وبالأخص في مجالات الاستثمارات.

فالسياسة المتوسطية الشاملة والمجددة لم تأتي بجديد يسمح بتقليص الهوة والفارق التنموي الواسع بين دول ضفتي المتوسط، كما أدت المساعدات المالية لدول جنوب المتوسط في هذا الإطار لتفاقم ديون الدول المتوسطية المتلقية لتلك المنح والقروض البنكية الأوروبية، مما عرض أمنها الاقتصادي والسياسي للخطر.

بعد مروا كثر من عقدين من الزمن على مشروع الشراكة المتوسطية وبعد مرور عشر سنوات على إطلاق سياسية الجوار الأوروبي، وما يقارب الثمانية سنوات من مشروع الاتحاد من اجل المتوسط نجد إن ما تحقق من أهداف المعلنة لهذه المشاريع في حوض المتوسط وما جاوره ليس بالشيء الكثير خاصة مع التحدي للسياسات المعلنة فيما يخص بناء منطقة للسلم والاستقرار والرخاء، إضافة إلى استمرار التفاوت وزيادة الهوة الاقتصادية والتنموية بين الشمال الغني والجنوب الفقير (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) ما يناقض الرغبة المعلنة لأطراف المبادرة بهذه المشاريع في تأسيس منطقة للرفاهية والازدهار في المتوسط، ولعل الضعف التنموي في دول جنوب المتوسط يتجلى في الإحصائيات، فحصة الفرد السنوية من الدخل القومي الخام في جنوب المتوسط لا يمثل سوى 18% من حصة نظيره الأوروبي. كما أشارت دراسة للبنك

العالمي إلى انه مع دخول الاتفاقيات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية حيز التنفيذ (خاصة بالنسبة لتونس والمغرب) فانه من المتوقع انقراض ما بين 30% إلى 40% من المؤسسات الصناعية في هذين البلدين، كما إن مشروع إنشاء منطقة حرة اورومتوسطية للتجارة في آفاق 2010 بقي مجرد حبر على ورق بسبب فشل الإطراف المتعاقدة على تطبيق بنود الاتفاقيات الثنائية في أرض الميدان مما جعل الاتحاد الأوروبي يمدد في كل سنة إنشاء هذه المنطقة،[1] بعد إن كان مقررا إقامتها في 2010 على الأكثر تم تأجيلها لافاق2017، وفي زيارة رسمية لوفد المفوضية الأوروبية يومي 13 و 14 ديسمبر 2010 توصل مع الحكومة الجزائرية لرفع السقف الزمني لإنشاء هذه المنطقة لحدود 2020 بسبب المطالب الجزائرية للاتحاد الأوروبي بضرورة تمكين المؤسسات والشركات الاقتصادية لهذه الأخيرة من الوقت للتأقلم مع المنافسة التجارية الحرة التي ستفرضها عملية إنشاء منطقة التجارة الحرة* بين الضفتين هذا من جهة ومن جهة ثانية بسبب التنامي المتسارع للواردات الجزائرية الآتية من الوجهة الأوروبية خاصة في الفترة الممتدة بين 2007 إلى 2009 عندما وصلت في عام 2008 مثلا لما يفوق 38 مليار اورو مقابل 11 مليار اورو فقط مع بداية الألفية الثالثة.[2]

وبالعودة إلى ميدان التجارة الثنائية بين الضفتين، نجد كذلك إن الاتفاقيات الثنائية التابعة لمشروع الشراكة الأورومتوسطية كرست التبعية الاقتصادية الجنوبية للاتحاد الأوروبي، إذ أتت هذه العقود لتزيد من عجز الموازين التجارية للدول المتوسطية مع الاتحاد الأوروبي، وهذا يؤدي بصفة مطردة لضعف التنمية لهذه الدول.

فبالحديث عن المساعدات المالية والقروض التنموية الأوروبية للدول الجنوب متوسطية، نجد انه على الرغم من حصول هذه البلدان على حصص متباينة من تلك المساعدات إلا أنها لا

---

[1] محمد مطاوع، أوروبا والمتوسط من برشلونة إلى سياسية الجوار، **السياسة الدولية**، عدد 162، جانفي 2006، ص38.

*منطقة التجارة الحرة هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين الدول من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية إزاء الدول خارج المنطقة وذلك لتحقيق منافع اقتصادية تتمثل في معظم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة.

[2] Hadouche Hassan, Algérie-UE, la zone de libre échange reportée à 2020, liberté, quotidien national d'information, N° 5580 ? Le 05 janvier 2011, p14.

ترقى ولا تتجاوب مع المبالغ والأظرفة المالية الضرورية لتجسيد التنمية في الجنوب، ففي الوقت الذي قدمت فيه أوروبا مثلا في إطار برنامج ميدا MEDA 1 مبلغ 6093 مليون ايكو لدول الجنوب، لم يصرف منها فعليا إلا حوالي 20% إلى 30%، في حين نجد إن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم سنويا وبشكل ثابت ومنتظم مبلغ 2.5 مليار دولار كمساعدات لمصر وحدها[1]. وهذا ما يوضح في الوضعية المزرية في التعاون الأورومتوسطي الذي ينعكس بصورة سلبية وضعف التنمية لدول الجنوب. كما إن ضعف التنمية لهذه الدول ليس مرتبط بالعامل الخارجي بل بثبات سياسات هذه الدول وعدم اتسامها بالحداثة، التي تتميز بعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي وعدم تحقيق درجة عالية من الانفتاح الاقتصادي، فان جل سياسات التنمية التي اتبعت في دول جنوب المتوسط لم تستطع تحقيق الأهداف المرسومة لها وهو ما انعكس سلبا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول، حيث أصبح هذا الوضع يشكل واحد من أهم العقبات التي تواجه الشراكة الأورومتوسطية حيث إن وثيقة برشلونة خصصت محورا كاملا لهذا الجانب ومنها بناء منطقة للتبادل الحر التي تطرح كعلاج للمشاكل الاقتصادية التي تعيشها دول الضفة الجنوبية، فالاتحاد الأوروبي يسعى من خلال بناء فضاء متوسطي إلى تجنب ظاهرة الإرهاب والهجرة غير الشرعية التي في الغالب مصدرها المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي توفرها يؤدي إلى تصديرها إلى الدول الأوروبية.

[1] رياض الخوري، تقويم اتفاقيات التجارة بين الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة من جهة وبعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جهة، **مجلة كارنيغي للسلام العالم**، العدد 08 جانفي 2007، ص17-20.

المبحث الثالث: التحدي الثقافي، الاجتماعي والتحدي البيئي

إلى جانب التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية، فان هناك الجانب الثقافي والاجتماعي والبيئي، إذ تعتبر هذه التحديات الأساسيات التي تحافظ على المقومات الخاصة التي تعتمد عليها أي دولة في وجودها، وهذا ما انعكس في إطار العلاقات الأورومتوسطية.

المطلب الأول: صدام الحضارات

إن الموقع الجغرافي والجوار أمر حتمي يفرض نفسه على الحكومات والأفراد معا، فالانتماء لمنطقة البحر الأبيض المتوسط بما تحمله هذه المنطقة من بعد حضاري مشترك من جراء التفاعل والاحتكاك وتصادم حضارات وشعوب المتوسط عبر مختلف أحقاب التاريخ، فتعد منطقة حوض المتوسط المنطقة الأكثر تعرضا للنزاعات الدولية في خريطة العالم المعاصر واهتمام القوى الكبرى في العالم، فعبر التاريخ كان البحر الأبيض المتوسط البحر أكثر إنسانية ومؤهل الحضارات والديانات التوحيدية، ولقد كان قبل سقوط الأندلس وانكشاف القارة الأمريكية مركز العالم السياسي والاقتصادي والثقافي في تاريخ المتوسط الزاخر تتداخل الحضارات المصرية واليونانية والمسيحية والأديان،امتزج الحوار الحضاري بنزعات حادة من الفتوحات الإسلامية إلى الحملات الصليبية وصولا للاستعمار والصراع الإيديولوجي (صراع الحرب الباردة) وإسرائيل وبسبب كل هذه المعطيات ساد عدم الاستقرار أو بالأحرى إلى صداع حضاري،لقد صار مصطلح صراع الحضارات* علما على هذه المرحلة ولا يزال يفرض نفسه في سياق البحث في قضايا الدولية، سواء أكانت وثقافية أم سياسية واجتماعية أم اقتصادية وتنموية.إذا قلنا أن منطقة الحوض المتوسط الذي يمثله الشمال الأوروبي المسيحي والجنوب العربي الإسلامي، إذا التناقض فرضه الواقع التاريخي فيما بينهما حضارة مسيحية وحضارة إسلامية.

* صراع الحضارات: يرى صموئيل هنتنغتون أن دور الدولة القومية كفاعل أساسي في الصراع الدولي قد تراجع وظهر بدلا من ذلك الصراع بين الحضارات والثوابت الحضارية، وقد نشب هذا الصراع نتيجة دخول الحضارات غير الغربية كعناصر فاعلة في صياغة التاريخ، أي أن الغرب لم يعد القوة الوحيدة في هذه العملية، فالصراع ليس حتما وإنما هو نتيجة دخول لاعبين جدد. ويرى أن أساس اختلاف الحضارات هو التاريخ والحضارة والتقاليد ولكن أهم العناصر خطرا هو الدين فالصراع الحضاري في العالم هو في الواقع صراع ديني.

فالصراع الحضاري في منطقة المتوسط له أبعاد تاريخية، إذا كانت الحضارة الإسلامية هي الحضارة العالمية الوحيدة إلى بداية القرن السابع عشر ميلادي، حضارة اعترف حتى معاصروها الغربيين بوجودها وقوتها[1] وهي الحضارة العالمية حتى ذلك الركن وهو ما ولد لدى الغرب حساسية بالغة من أي بادرة بحث لتلك الحضارة (حتى لا تكون عقبة في طريق مصلحتها القيمية أو المادية) كما ولد الواقع الاستعماري الأوروبي كذلك حساسية لدول جنوب المتوسط خاصة بعد الاستقلال وهذا ما ولد الصراع الإيديولوجي خاصة في المنطقة المتوسطية رسما حازلنا أن نقيس شيوع مصطلح صراع الحضارات بما كان يروج خلال فترة الحرب الباردة.

من مصطلحات ذات حمولة إيديولوجية ومضامين سياسة هي البضاعة الفكرية التي كانت تطرح للتسويق على الصعيد الدولي[2] في تلك الحقبة التي أعقبت استقلال دول الجنوب المتوسطي.

فبعد الاستقلال دشنت هذه الدول المستقلة حياتها مع الحضارة الغربية نفس المنهج الذي سلكه الإنسان الأوروبي في بنائه الشامخ لاقتصاده الحديث (المناهج، الاقتصاد الأوروبي الحديث كإطارات لعملية التنمية، المنهج الاقتصاد الحر القائم على أساس رأسمالي والمنهج الاقتصاد الموجه على أساس اشتراكي)، وهذا ما عبر عنه في شكل من أشكال التبعية فاختيار المنهج الذي سلكته التجربة الرائدة للإنسان الأوروبي الحديث كان موضع وفاق لأنه ضريبة الأمانة الفكرية للحضارة الغربية،[3] وعبر صراع هذه الدول مع الاستعمار ومحاولتها التحرر من النفوذ الرأسمالي وجدت أن النقيض الأوروبي للمحور الرأسمالي هو المحور الاشتراكي، كان هذا نتيجة للتوفيق بين الإيمان بالإنسان الأوروبي كرائد للبلاد المختلفة وواقع الصراع مع الكيان السياسي الرأسمالي، فما دامت تبعية بلاد جنوب المتوسط للبلاد الراقية اقتصاديا تفرض عليها

[1] ا.د. جعفر شيخ إدريس، **صراع الحضارات بين عولمة غربي وبعث إسلامي** ، الرياض مركز البحوث والدراسات ، ط1433،1، ص45.

[2] د.عبد العزيز بن عثمان التويجري، **صراع الحضارات في المفهوم الإسلامي**، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية، داسيسكو، ط2، الرباط، 2009، ص09.

[3] محمد باق الصدر، **اقتصادنا**، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ط2 ، 1982، ص09.

الإيمان بالتجربة الأوروبية كرائد ضد الواقع الاستعماري المعاش، فليأخذ بالتخطيط الاشتراكي بوصفه الشكل الآخر لتجربة الرائدة وهذا ما ولد عليه صراع إيديولوجي بين دول جنوب المتوسط و دول شمال المتوسط هذه الأخيرة التي كانت هي صورة المستعمر التي يثبت الفكر الرأسمالي، وهذا ما ولد الصراع الإيديولوجي في المنطقة المتوسطية في فترة الحرب الباردة والصراع الإيديولوجي عبر عنه بالفهم الواقعي في العلاقات الدولية.

إلا أن لسقوط الاتحاد السوفياتي الذي كان له تبعاته على دول جنوب المتوسط والتحول نحو الديمقراطية الليبرالية مرغمة، وهذا ما عبر عنه في النظام الدولي الجديد ومسالة نهاية التاريخ للكاتب **فرنسيس فوكوياما** الذي يرى أن التصوير الإيديولوجي للإنسانية أفضى إلى تدويل الديمقراطية وتعميقها على الكون وكأنها الشكل النهائي لأي حكم سياسي،[1] هنا يرى فوكوياما أن يتكلم عن انتهاء التناقضات وينتهي التاريخ عندما تصل نهاية الشيء ونقيضه انه يقول أن العالم كان نظامين، فانتهى نقيض الرأسمالية وهو الشيوعية وبالتالي انتهى الصراع، وإذا كان المعيار السياسي والإيديولوجي الذي يتعلق بالعقيدة السياسية للدولة وما تصبوا إليه من أهداف ونوع الأفكار السائدة فيها، وبما توجده من ارتباطات وانتماءات فوكوياما، وان حصر الصراع الإيديولوجي في المعيار السياسي الذي تنتهجه النظم السياسية للدول، ففي مضمون التعاون الذي يمثل جوهر الشراكة في إطار برشلونة يعد افتراضا غير واقعي أساسا، فإذا أخذنا المبدأين الرئيسيين للإطار وهما الديمقراطية واقتصاد السوق الحرة، فليس من الحكمة أن تتصور أن هاتين الفكرتين الغريبتين أصلا ستؤديان إلى نتائج عملية بالنسبة إلى الجانب المتوسطي، فان النظم السياسية القائمة على حكم الفرد في صورتها المختلفة تنتشر في دول منطقة البحر المتوسط، فهناك قدر من التشاؤم بشان فرص نجاح اقتصاد السوق الحرة في النظم الاقتصادية الخاضعة لسيطرة الدولة في معظم مجتمعات منطقة البحر المتوسط، والتي تفتقد إلى الثقافة السياسية وتفتقد إلى القاعدة الصلبة الاقتصادية.

[1] عبد الرزيق المخادمي، **النظام الدولي الجديد الثابت والمتغير**، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط4، 2010، ص134.

وحسب منظور صدام الحضارات الذي طرحه صامويل هنتنغتون نائب مستشار جيمي كارتر للأمن القومي الأسبق ريجينيو بريجنسكي، يبدو الصراع بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط حتميا لا مفر له في الاتحاد الأوروبي يمثل الحضارة الغربية، ومعظم مجتمعات منطقة البحر المتوسط تمثل الحضارة الإسلامية، فهنتنجتون يعتبر أن الانقسامات الكبرى بين البشر لن تكون لأسباب إيديولوجية أو اقتصادية بشكل خاص، وذلك كما عبر عنها فوكوياما، فالأسباب الكبرى لانقسام الإنسانية والمصدر الرئيسي للصراع سيكون ثقافيا[1] حسبه أن الروابط الثقافية والحضارية هي التي تتحكم بالعلاقات بين هاتين الضفتين لان الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون خطوط المعارك في المستقبل، وان النزاع بين الحضارات هو المرحلة الأخيرة في تطور النزاعات في العالم الحديث،[2] حسب هنتنغتون أن الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية في تصادم مستمر وبالرغم من أن أهم عناصر هذا التصادم هو الطبيعة المناهضة للديمقراطية لدى الحضارة الإسلامية، هذا فقد وجد العالم المتقدم من جديد في العالم الإسلامي البديل العدواني للاتحاد السوفياتي وبدأت الخرافة القديمة بالانبثاق والظهور، وبدأت عمليات النسج الخرافي تلف الإسلام لتظهره على انه الآخر ، وكذلك الوجه المناقض للتقدم والإرث المعادي لمسيرة الحضارة، خاصة بعد انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة السياسة الدولية والتحكم والسيطرة على العلاقات الدولية، فحتى هنتنغتون نفسه صاحب نظرية صدام الحضارات ومن كبار الاستراتيجيين الأمريكيين ومقرب جدا من دوائر صنع القرار في أمريكا، وبالتالي فان نظريته هذه أحد المخارج التي توصلت إليها النخب الحاكمة في الولايات المتحدة والغرب للحفاظ على مكاسبها الناجمة عن استمرارية موازنات الحرب في الارتفاع، وهنا بدأت ولادة الجهد الأمريكي تتضح من خلال إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على تثبيت تفوق الحضارة الغربية المسيحية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية كافة، فان المثير فيها هنا إصرار أمريكا على تشويه الهوية العربية الإسلامية وتصويرها بأبشع الصور والألفاظ واتهامها

[1] سيد صادق حقيقت، **حوار الحضارات وصدامها**، ترجمة السيد علي موسوي، بيروت، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2001، ص42.

[2] مسعود طاهر، **صدام الحضارات**: ارتباك الخائفين وصلابة القادرين، العربي، الكويت، ع452، 1996، ص26.

بمصدر الإرهاب وأنها ضد التطور وعاجزة عن مواكبة التغيير المطلوب عالميا.[1] فبعد أحداث 11 سبتمبر من عام 2001 التي عصفت بالولايات المتحدة الأمريكية، أن العديد من وسائل الإعلام الغربية والأمريكية ربطت الإرهاب بالعرب والإسلام بهدف تشويه سمعته.

فإذا كانت هذه النظرة الأمريكية للعرب وهي التي ربطت أمنها القومي بالامن القومي الأوروبي وهي عرابة الديمقراطية الرأسمالية التي يتبناها الغرب الأوروبي فهو تحدي آخر للعلاقات الأورومتوسطية.

إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي سيدة المنطقة والمهيمن على التوازنات الجيوسياسية في المتوسط، في حين أن أوروبا وبحكم علاقة الجوار الجغرافي هي الأكثر عرضة للانعكاسات المترتبة عن حالة الاستقرار التي تعيشها المنطقة، فالواقع الجغرافي لأوروبا فرض العديد من الهواجس وذلك من هجرة المتشددين الإسلاميين من بلدانهم إلى أوروبا وتهديد الثقافة الأوروبية في عقر دارها وبروز ما يعرف بالاسلاموفوبيا.

ففي أوروبا تبدو الصورة أكثر قتامة، فالمجتمعات الأوروبية التي امتدت مستعمراتها لتشمل العالم بأكمله وليس الشرق فقط، حيث تعمل على مزيد من الحشد والتعبئة في إطار سياسة الكراهية وخاصة في الصحافة وتصوير الشرقي والعربي المسلم بالوحشية من خلال إحداث تنوعت صورها من تهديدات واعتداءات عامة حصلت في الغرب.

أن زعماء اليمين المتطرف في أوروبا حاليا يكثروا من استخدام هذا التوجه خاصة مع توظيفهم مصطلح "معركة أوروبا" للإشارة لوقوفهم في مواجهة تزايد أعداد المسلمين ومساجدهم. ويكفي أن تلقي نظرة على أدبياتهم "أوقفوا الأسلمة" التي برزت ووجدت بعد إحداث الحادي عشر من سبتمبر في العديد من البلدان الأوروبية.

وقد اخذ هذا المصطلح طريقه في التطبيقات العلمية و يكفي القول أن "جيل كبير" منظر معركة أوروبا بحدود 70 صفحة ينبه إلى أخطار المواجهة، والتي محورها السيطرة على أوروبا

[1] هشام شرابي، **النقد الحضاري للمجتمع الغربي في نهاية القرن العشرين**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص83-99.

ليس فقط من قبل المتشددين ولكن من المسلمين الأكثر اعتدالا.[1] فمع زيادة صعود اليمين المتطرف في أوروبا، كما لوحظ مؤخرا في القوانين الاستثنائية مظاهر الاضطهاد تحت ذريعة محاربة الإرهاب ومنع الحجاب، فقد أعلنت وزيرة تكافؤ الفرص الايطالية " مارا كارفانيا" أنها تنوي استصدار قانون لفرض حضر ارتداء الحجاب في المدارس.[2]

كما صدرت قوانين عديدة في أوروبا تحضر الحجاب، طالب اليمين المتشدد بترحيل كافة الأجانب من أوروبا وخصوصا الذين هم من الشرق الأوسط وتمسكا بالعقيدة المسيحية وحماية الحضارة الأوروبية.

ففي هذا السياق نجد هناك صعوبة في الاندماج كون المواطن الأوروبي لا يزال متأثرا بالإعلام الموجه ضد العرب على الرغم من كل ما يقوم به المهاجرون في تنمية دول الاستقبال، فإنهم يعانون من عدة أشكال من التمييز والإقصاء في كل المجالات (السكن، التعليم، العمل، الحقوق الاجتماعية والثقافية...). فهناك من يرغب في أن يكون المهاجر مجرد وسيلة وأداة لإنتاج السلع والخدمات.[3] وليس ككائن بشري له خصوصياته اللغوية والدينية والثقافية والتي يجب الاعتراف بها والتعايش معها.

[1] Kepel Gilles, fitna guerre au France d'islam, 2004, essaye, paris, p389.

[2] الحقيقة، مجلة الكترونية، 2009/11/28، رقم الأمور 192 لعام 2009.

[3] محمد نطيف، الهجرة بين الحاجيات وعوائق الاندماج، متحصل عليه من الموقع:
www.aljazeera.net/speialfiles/pages/303COa8a-16d49dO9d6 (28/03/2017 à 13:00).

المطلب الثاني: التحدي البيئي

تعرف البيئة على أنها الوسط الطبيعي الجغرافي والمكاني والإحيائي الذي يعيش فيه الكائن الحي بما في ذلك الإنسان، وأيضا هي المناخ الاجتماعي، السياسي والأخلاقي والفكري المحيط بالإنسان.[1]

لا تخلوا منطقة المتوسط من مخاطر وتهديدات أخذت في التطور (الإرهاب الدولي، الهجرة السرية واللجوء)، هناك تحدي وتهديد آخر لا يقل عن هذه التحديات المتمثل في التهديد البيئي* الذي يعتبر من القضايا الهامة والحيوية رغم عدم ارتباطه المباشر بالمفهوم السياسي للأمن، إلا انه يعتبر ذو أهمية عالية بالنسبة للأفراد والشعوب المقيمة على ضفاف حوض البحر الأبيض المتوسط. كما لم تعد البيئة محل اهتمام محلي يقتصر على المختصين فيها، وإنما تعداها ليصبح اهتماما سياسيا، تتحد من خلال ملامح سياسية أو دولية. فتلوث البيئة** ليس بالموضوع الجديد، إلا انه ارتبط بالثورة الصناعية في العالم الغربي وما أفضت إليه من تلوث للهواء والماء والتربية واستنزاف للموارد الطبيعية، إلا أن مكافحة هذا التلوث لم تكن قضية أمنية إلا بعد انتهاء مرحة الحرب الباردة وأضحت مكافحة التلوث البيئي تحتل موقعا هاما في السياسيات العامة للدول بما فيها دول حوض البحر الأبيض المتوسط.

فمن المدارس المهتمة بقضايا الأمن البيئي "مدرسة بحوث السلام"، إذ تعتبر أن كل من تغيرات المناخية والتأثيرات النشاط الصناعي على طبقات الجو، التلوث الناجم عن زيادة معدلات النمو كلها مسائل تدخل في صميم تهديدات العامل الايكولوجي للأمن.

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **التلوث البيئي مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2006، ص178.

* التهديد البيئي: هي كل ما يضر بحياة الكائنات الحية وبقائها من إنسان أو حيوان أو نبات من خلال ما تتعرض له الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والأرض وباطنها من متغيرات تحدث لا توازن في تفاعل عناصرها.

** التلوث البيئي: هو التغير الكمي والكيفي لمكونات البيئة سواء الحية أو غير الحية على أن يكون هذا التغير خارج مجال التذبذبات الطبيعية لهذه المكونات بحيث يؤدي هذا لاختلال في اتزان البيئة الطبيعية.

ويتلخص الأمن البيئي بارتباطه بحماية النظام الايكولوجي*** (البيئي) بالدرجة الأولى، كما ركزت عدة دراسات على تأثير كل من الحركات البشرية والسكانية، الحركة العمرانية، الزراعة، الصناعة، الطاقة والسياحة ....الخ، وخلصت العديد من مراكز البحوث الأوروبية إلى اعتبار التهديد البيئي ينحصر أساسا في أن الخطر الديمغرافي الذي يشكله جنوب المتوسط في نظر الأوروبيين سيزداد حدة، إذا ما فسر من زاوية تأثيره على البيئة الإقليمية في المتوسط، خاصة الجهة الغربية منه. إلا أن الكثافة السكانية أدت إلى اتساع المناطق الحضرية والتجمعات الصناعية الكثيفة في المدن الكبرى في الدول الأوروبية، الأمر الذي افرز تلوث الفضاء الأوروبي والضغط المركز لهذه التجمعات الحضرية على المصادر الطبيعية.

ندرة الموارد الطبيعية وفي مقدمتها الماء بازدياد الضغط على المصادر المائية الطبيعية مع تراجعها في آن واحد مع عدم التساوي في هذه المصادر بين الشمال والجنوب المتوسطين (86% في الشمال و 14% في الجنوب) خاصة وان الماء عنصر أساسي من عناصر التنمية، مما يضع احتمال نشوب نزاعات بين هذه التجمعات حول عنصر الماء.[1]

هذا الطرح الذي يؤدي إلى احتمال نشوب نزاعات، إن إسهام الحروب والنزاعات المسلحة واستعداداتها بحد ذاتها وما تؤديه من تدهور للنظام البيئي من خلال مؤشرات تراجع النسيج النباتي، التلوث البيئي(المائي أو الجوي)، انقراض حيوانية ونباتية، وهو ما يؤدي إلى تهديد مباشر لأمن الدول الأفراد والجماعات في منطقة حوض المتوسط، وعليه فان التدهور البيئي يبقى سببا أساسيا في النزاعات الإقليمية والعكس صحيح، فطبيعة التهديدات البيئية يجعلها

***النظام الايكولوجي: هو وحدة بيئية متكاملة تتكون من كائنات حية ومكونات غير حية في مكان معين، يتفاعل بعضها ببعض وفق نظام دقيق ومتوازن في حركة دائمة لتستمر في أداء دورها في المساعدة على الحياة. ويتأثر النظام البيئي بتلوث الماء، الهواء والتربية، أخطار انقراض بعض الكائنات الحية، قضية ثقب الأوزون، تغيرا المناخ. مأخوذ من المرجع: عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق ص148.

[1] منيرة بلعيد، الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة، **أعمال الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط**: واقع وافاق، جامعة منصوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، قسنطينة، يومي 30/29 افريل2008، ص105.

سهلة الانتشار من دولة لأخرى. مثلا النشاط الصناعي المركز يمثل مركزا للنفايات السامة المنتقلة عبر المياه أو الهواء خاصة في المراكز الكبرى كحوض البحر الأبيض المتوسط.

إذا كان الخطر الديمغرافي وعلاقته بندرة الموارد الطبيعية الذي يواجه منطقة الحوض المتوسط التي تولدت عنها مشاكل اقتصادية واجتماعية كان نتيجة التهديد البيئي بحيث ضغوطات النمو الديمغرافي في استنزاف مواردها غير المتجددة كالموارد الطبيعية والطاقوية (الماء، البترول، الغاز)ففي دول شمال المتوسط بنمو السكان بوتيرة بطيئة وضعيفة جدا مقارنة بدول جنوب المتوسط التي تتعرض البيئة لضغوطات اشد عنفا وقوة سبب الانفجار السكاني، فسكانها يزدادون بوتيرة سريعة جدا في الوقت الذي يتزايد فيه استهلاكهم للموارد الطبيعية بفعل التحسن المستمر لمستوى معيشتهم وهذا ما تسبب في ظهور عدة مشكلات بيئية كالتصحر وهذا ما نتج عنه قضية "اللجوء البيئي في حوض البحر الأبيض المتوسط"، فاللجوء البيئي يتسم بكونه هجرة قسرية أو اضطرارية نتيجة الظروف البيئية والمناخية الهشة والمضطربة، فمنطقة البحر الأبيض المتوسط تعرف هجرات بيئية متتالية داخلية وخارجية، فمشكل التصحر يعتبر من الظواهر الدافعة إلى نزوح السكان داخليا في الضفة الجنوبية للمتوسط، حيث يمس جزءا مهما من أراضي الصالحة للزراعة، كما إن الجفاف هو الآخر يمس جزءا مهما من الضفة الجنوبية لإقليم المتوسط ولاسيما المناطق المتاخمة للصحراء الإفريقية خاصة شمال إفريقيا. فهذه المنطقة تعيش الجفاف المتكرر، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور الإنتاج الزراعي وضعف مصادر التغذية فينزح السكان إلى المدن الكبرى ومن خلال الهجرة إلى الخارج.[1]

تمثل ظاهرة التحولات المناخية ظاهرة معقدة ومركبة تتداخل فيها العوامل الداخلية والخارجية والعوامل الاقتصادية والسياسية وظروف بشرية وطبيعية، فظاهرة التحولات المناخية التي تلازمت بثورة الإنتاج الرأسمالي للقرن العشرين وتجسدت مظاهر هذه الثورة في التطور التكنولوجي واتساع عمليتي الإنتاج والتصنيع ومجتمع الاستهلاك والفلاحة، واستنزاف الموارد الفلاحية والطبيعية واختلال الأزمات البيئية (ظهور مخاطر التلوث والأضرار بالتنوع

[1] الحاج الدريسي محمد، **اللجوء البيئي في حوض الأبيض المتوسط**، مداخلة من ندوة الدولية حول البيئة في حوض البحر الأبيض المتوسط، فضاء للشراكة أم مجال للتنافس، مراكش، يومي 25-25 نوفمبر 2016، ص2.

الايديلوجي)، وتهديد الوجود الإنساني (استنزاف الموارد الطبيعية)، فتمثل طبيعة التغيرات المناخية في المنطقة المتوسطية في الآثار التي تسببها التغيرات المناخية المهددة للأمن البيئي وتتمثل في:

- ارتفاع درجات الحرارة: كما يتضح من ذوبان الثلج والجليد وفي ارتفاع للمستوى العالي لوسط البحر، تعرف هذه الظاهرة بالتدفق المناخي كما تعيد السرعة المتوسطة له خلال الخمسين سنة الأخيرة (0.13 للعشرية) ما يمثل حوالي ضعف ما كانت عليه خلال المائة سنة الأخيرة.
- ارتفاع منسوب البحر ب 17سم خلال القرن العشرين وب 3سم سنويا بين 1993 و 2003 أي ما يقارب ضعف المعدل المسجل خلال القرن العشرين كله.[1]

كما إن الدول المتوسطية وما يميزها من رابط مشترك فيما بينها والمتمثل في البحر الأبيض المتوسط والذي يتميز بمواصفات جيواستراتيجية.

كما سبق وان ذكرنا في الفصل الأول من هذه الدراسة فمن المعلوم انه بحر شبه مغلق لذلك فان عملية تنظيفه وتحديد مياهه تتطلب وقتا، حيث يتم تطهير وتجديد ما يقدر ب 326400 كلم^2 من البحر سنويا. ومن المنتظر إن تكون إزالة التلوث الكلي للبحر المتوسط في غضون 90 سنة وهي فترة طويلة جدا يتعرض خلالها المتوسط إلى التلوث.[2] تعد العديد من الأنشطة البشرية من العوامل الهامة التي تؤدي إلى تدهور النظام البيئي البحري للبحر المتوسط، ولا يعتبر التلوث سوى إحدى المشكلات العديدة التي تهدد البحر المتوسط كنظام بيئي، إن تغيير وتدمير المواطن البحرية والساحلية بسبب الممارسات كالبناء والتعمير غير الملائمة وسوء الإدارة تعتبر هي الأخرى من المشكلات المحورية.

[1] عبد الرزيق المخادمي، **مرجع سابق الذكر**، ص241.

[2] مليكة ايت عمران، ضفتا المتوسط معالم جديدة للتعاون، **مجلة الجيش**، العدد 541، أوت 2008، ص25.

يمكن تصنيف الضغوط البشرية على البيئة البحرية للبحر المتوسط كالآتي:[1]

1- مصادر التلوث البرية:

- المجاري والصرف السطحي للمناطق الحضرية.
- المخلفات الصلبة من المناطق الحضرية.
- الملوثات العضوية الثابتة (POP).
- المعادن الثقيلة والمواد العضوية الهالوجينية.

2- تدمير المواطن والتغيير الفيزيائي:

- ✧ البناء على خط الساحل وتغييره.
- ✧ تغيير الأراضي الرطبة والمستنقعات المحلية.
- ✧ تغيير المياه البحرية وأحواض الصرف الساحلية.

3- تلوث الشاطئ والصادر من البحر:

- ❖ هيدروكربونات البترول الناتجة عن أنشطة الملاحة.
- ❖ المخلفات الملقاة في البحر.

[1] تقرير وكالة البيئة الأوروبية، القضايا البيئية ذات الأولوية في منطقة البحر المتوسط، رقم: 2006/4.

خلاصة الفصل:

تتأثر دول شمال وجنوب المتوسط بالتهديدات الأمنية من خلال المتغيرات الأمنية والسياسية التي أثرت على طبيعتها، مما جعل البيئة الأمنية لهذه التهديدات تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الجميع. فلقد تحولت مصادر التهديدات الأمنية من خلال مجموعة من العوامل المتنوعة والمعقدة فرضه النظام الإقليمي والدولي المعقد، من أسباب سياسية لتوجهات السياسة الدولية من خيارات أمنية واقتصادية من خلال نمط الاقتصاد الدولي، والأسباب الاجتماعية والثقافية خاصة مع التوسع التكنولوجي والعولمي، ما يجعل قوة التأثير متاحة في مجالات إقليمية متباعدة ناهيك عن النطاقات الإقليمية المتجاورة إقليميا وهذا ما ينطبق على دول حوض المتوسط.

تعتبر التهديدات الأمنية والسياسية في المنطقة المتوسطية خاصة مع التهديدات المتجددة كالإرهاب الدولي وقضية الهجرة التي تعبر عن محل تناقض في المواقف بين هذه الدول وتحليل المبررات المفسرة لها، وتهديدات جديدة كالربيع العربي وما أوزه من تداعيات خاصة مع الأزمة الليبية والأزمة السورية، ورؤية كل طرف بما يحقق مصالحه في تعامله معها. والتهديدات الاقتصادية خاصة مع الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على البرامج التنموية الموجهة من دول شمال إلى دول جنوب المتوسط وتهديدات الاجتماعية والثقافية الذي فرضه الواقع التاريخي.

الفصل الثالث :

استراجية الدول الأورومتوسطية ازاء التحديات الراهنة

مقدمة:

إن تزايد حدة التوترات وتناميها وإكسابها الطابع الدولي من هجرة وإرهاب وجريمة منظمة كان لها اثر سلبي على مسار العلاقات الأورومتوسطية، بل أصبحت عائق حال دون تقدم مسار العلاقات بين الضفتين، مما استدعى بالدول الأورومتوسطية تبني استراتيجيات لدرء والحيلولة دون تنامي هذه التهديدات التي أضحت تزعزع استقرار وامن الضفتين خاصة ما تعلق بالإرهاب والجريمة المنظمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى مشاكل التنمية والفقر التي لا تزال تؤرق كاهل سكان الضفة الجنوبية والتي أدت بهم إلى هجرات القوارب كما يطلق عليها أو بالحراقة التي أصبحت السبيل للحصول على عيش أفضل حسب وجهة نظرهم، إضافة إلى الأزمة السورية والليبية وتداعياتها السلبية على العلاقة بين الضفتين. ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى إستراتيجية الدول الأورومتوسطية حيال التحديات الأمنية والسياسية كمبحث أول، وثانيا برنامج ميدا1 وميدا 2 والية أوروبية للجوار والشراكة كإستراتيجية للنهوض بالتنمية بدول الجنوب كمبحث ثاني، وثالثا وأخيرا تقييم التعامل الأورومتوسطي مع التحديات الراهنة.*

* تناولت لجنة الخبراء المنبثقة عن الاتحاد الدولي لتوحيد القانون الجنائي سنة 1980 للإرهاب معطية صفة الدولية في الحالات التالية:

- إثارة الاضطرابات في العلاقات الدولية.
- توجيه الجريمة إلى دول غير الدول التي بدأت فيها أن يكون الفاعلون لاجئين من الخارج.
- أن يتم التجهيز في دولة غير الدولة المعنية بارتكابها أو يحدث ارتكابها في غير الدولة المعنية.

الفصل الثالث: إستراتيجية الدول الأورومتوسطية إزاء التحديات الراهنة

المبحث الأول: إستراتيجية الدول الأورومتوسطية لمجابهة التحديات الأمنية والسياسية

لم يعي المجتمع الدولي مدى خطورة الظاهرة الإرهابية وتشعبها إلى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بأمريكا مما أدى بالدول إلى إعادة ترتيب أولوياتها حيال الظاهرة الإرهابية وخاصة مع ارتباطها بالجريمة المنظمة كمصدر من مصادر تمويلها إذ لم يعترف دول الاتحاد الأوروبي بهذا التهديد إلا بعد أن مس مجالها الحيوي والاستراتيجي وهو الدول المغاربية خاصة الجزائر كحليف استراتيجي لها مما يؤثر سلبا على العلاقات الأورومتوسطية إضافة إلى الأزمات الإقليمية في إطار الربيع العربي وتداعياتها السلبية ومما زاد الطين بله قضية المهاجرين واللاجئين هذا ما استدعى من الدول الأورومتوسطية تبني استراتيجيات للحيلولة دون تفاقم هذه التهديدات وبالتالي الحفاظ على أمنها واستقرارها الذي أصبح مرهون بمدى امن واستقرار الدول المتوسطية الجنوبية.

الفصل الثالث: إستراتيجية الدول الأورومتوسطية إزاء التحديات الراهنة

المطلب الأول: سياسات الدول الأورومتوسطية لمكافحة الإرهاب

يعتبر منتدى (5+5) محاولة من قبل أوروبا لاحتواء ظاهرة الإرهاب المتوسطي* ونجد من خلال مؤتمر فالنسيا المنعقد في 16 نوفمبر 2001 الذي تلي هجمات 11 سبتمبر 2001 كان قد أكد على المساعدة ضد الإرهاب.

من خلال هذا المطلب الذي سنقسمه إلى فرعين: سياسات الاتحاد الأوروبي وسياسات الدول المتوسطية، وعلى سبيل المثال لا الحصر كنموذج سياسة الجزائر لمكافحة الإرهاب مقاربة شاملة لهذه الظاهرة.

الفرع الأول: سياسات الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب

مر الاتحاد الأوروبي بموقفين في تعامله مع الظاهرة الإرهابية، إذ اتسم موقفه الأول برفض الاعتراف بها كونها بعيدة عنه، في حين موقفه الثاني اقتنع واعترف بضرورة التعامل مع الظاهرة بعدما أضحت ذات بعد دولي.

وبالرغم من إدراج مسالة الوقاية من الإرهاب ومكافحته في إعلان برشلونة، إلا انه كان حبر على ورق ورفض الاتحاد الأوروبي في إطار مسار برشلونة فتح النقاش حول هذه الظاهرة رغم معاناة إحدى الدول المتوسطية ألا وهي الجزائر إذ اعتبرتها شان داخلي[1]، إلا انه وفي سنة 2015 جرى التركيز على تعزيز العمل في شان إصلاح قطاع الأمن والحد من النزعات وسياسات مكافحة الإرهاب والتطرف وذلك في أعقاب الهجمات الإرهابية في باريس[2]، وجاء في تقرير حول السياسة الأوروبية للجوار التأكيد على معالجة

*يقصد بالمتوسطي هنا الإرهاب القادم من دول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا) لاختبار إستراتيجية مجابهة الإرهاب لابد من معرفة الدوافع التي أدت بالإفراد إلى الالتحاق بالمنظمات الإرهابية.

[1] برد رتيبة، **مرجع سابق الذكر**، ص 206.

[2] الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق، مراجعة للسياسة الأوروبية للحوار، المفوضية الأوروبية، بروكسل، 18 تشرين الثاني 2015، ص3.PDF

الإرهاب وذلك من خلال مواجهة تحويل الإرهاب* وكبحه من خلال اطر مناسبة لمكافحة تبييض الأموال (كآلية من مصادر تمويلية)[1]

كما سبق وان أشار تقرير حول تطبيق الإستراتيجية الأمنية الأوروبية على ضرورة إدراج الإرهاب كتحدي يواجه الاتحاد الأوروبي، وكما جاء في إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب لسنة 2005 مبادئ مبنية على احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي ويتبع من خلالها توجها من أربعة أجزاء وهي منع التشدد والتجنيد والعوامل التي وراءها حماية الأهداف المحتملة، ملاحقة الإرهابيين والاستجابة لعواقب الهجوم في حين العمل الوطني فهو محوري.[2]

لقد أصبح الوصول إلى إستراتيجية أوروبية لمكافحة الإرهاب الشغل الشاغل لقادة القارة العجوز، إذ تخشى أوروبا تكرار هجمات باريس 2015 لأنه ومن الصعوبة بالنسبة للأوروبيين التوصل إلى إيجاد حل لهذه المعضلة كون الظاهرة ليست اختصاص أوروبي. إذ تنص معاهدة الاتحاد الأوروبي على أن حماية الأمن القومي هو مسؤولية كل دولة عضوة في الاتحاد الأوروبي.

ومحاولة من قبل البرلمان الأوروبي تم تداول إمكانية تطبيق نظام تداول البيانات سجل الركاب الذي لاقى معارضة من قبل البرلمان الأوروبي.

في حين أكد منسق الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب **جيل دي كرشوف** أمام البرلمان الأوروبي ببروكسل أن هناك تبادل معلومات خارج إطار مؤسسي للاتحاد الأوروبي وان مواجهة الإرهاب اعقد بكثير من مجرد تبادل المعلومات[3] وبهذا الصدد استعانت دول

---

* حاليا أصبح الإرهاب يهدد المجال الأوروبي وهذا ما تأكد من خلال هجوم الإرهابي ببريطانيا في مارس 2017 وهجوم بالسويد يوم 07 افريل 2017 والذي تلاه غلق مسجد بباريس.

[1] الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، **مرجع سابق الذكر** ص 14.

[2] التقرير الخاص بتطبيق إستراتيجية أمنية أوروبية لتوفير الأمن في عالم صغير 08/407 ص4.

[3] إستراتيجية مكافحة الإرهاب تحير الأوروبيين متحصل عليه من موقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinte views/2015/12/ (17/03/2017 à 07 :41)

الاتحاد الأوروبي بأنظمة معلومات تقوم بجمع البيانات حول الأجانب والمهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء خوفا من ممارستهم لأعمال إرهابية ومن بين الأنظمة المتبناة نجد نظام Eurostit* إضافة إلى نظام شحن المعلومات إضافة إلى SIS للمراقبة[1] هذه الأنظمة إضافة إلى أنظمة وسياسات على المستوى المحلي، وبالرغم من اتفاق دول الاتحاد الأوروبي على إستراتيجية معينة في تفاعلها مع الظاهرة إلا أن تطبيقاتها تركت للدول الأعضاء كل على حدة الأمر الذي أدى إلى اختلاف التشريعات والآليات المتعلقة بمكافحة الإرهاب إذ تعتبر هذه التشريعات بمثابة رد فعل عل هجمات 11 سبتمبر 2001 وتأكدت هذه الرؤية من خلال هجمات مدريد ولندن.

ففي بريطانيا وعلى ضوء تفجيرات لندن صيف 2005 أضحت التشريعات أكثر صرامة، ففي سنة 2006 أصبح كل من يقوم بتعظيم أعمال الإرهابيين يسجن 4 سنوات كما تم توسيع تطبيق عدد من القوانين والتشريعات المتعقلة بالحرب على الإرهاب التي يكاد فيها كل أجنبي محط شبهة إرهابية إلا أن هذه السياسة تم إبطالها بسبب تضاربها مع ميثاق الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان واستبدلت فيما بعد بإقرار قانون **مراقبة النظام** ويعمل هذا الأخير على سرعة وفاعلية إحباط الأعمال الإرهابية، في حين ايطاليا عملت على استحداث نظام سمي **بخدمة السرية** الذي يتم من خلاله مراقبة خطوط الهاتف تحت ما أطلق عليه "يمنع الهجمات الإرهابية" أما فرنسا فتبنت قانون يسمح بوضع كاميرات مراقبة في الأماكن العامة مثل محطات القطار،بينما ألمانيا أصدرت قرار يتعلق بمكافحة الإرهاب عن طريق رجال الشرطة والاستخبارات حول المشتبه بهم إضافة إلى رصد معلومات عن الأسلحة والانترنت ووسائل الاتصال،[2] كما عمل الاتحاد الأوروبي بتبني مذكرة توقيف في حق المطلوبين (التعاون الأمني) وكذا اتفاقية حول التعاون القانوني مع

---

* Eurostit يقوم هذا النظام بجمع معلومات خاصة بالهجرة في إطار أعمالهم الديمغرافية.

[1] حسين الحمدي بوادي، **الإرهاب الدولي بين التجريم والمكافحة**، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2005، ص33.

[2] إستراتيجية مكافحة الإرهاب الأوروبية هدف مشترك، متحصل عليه من الموقع الالكتروني:
http://www.dw.com/ar/ (16/03/2017 à 08 :23)

الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تسليم المجرمين[1] وبالرغم من تضمين حوار الحضارات في العلاقات الأورومتوسطية إلا أن الخطاب السائد لدى الدول الأوربية بان الإرهاب جاء من الإسلام وان التطرف الإسلامي كظاهرة عنيفة يؤدي إلى إرهاب وهذا ما عبر عليه انطون سيفار يقول "وراء كل مسلم يختفي أصولي متطرف والذي سيصبح يوما ما إرهابي قوي كما تتضمن الفكرة الأوروبية بان الإرهاب بأوروبا مصدره[2] الدول المغاربية وما يدعم هذا الطرح هو أن اغلب المتورطين في الأعمال الإرهابية من أصول مغاربية وخاصة جزائرية، لهذا اعتبر مايك سميث أن المغرب العربي من أكثر أبقاع العالم إثارة للقلق والتهديد إلا أن الدول المغاربية حالها حال الدول الأوروبية هي كذلك تعاني من ظاهرة الإرهاب، إذ لم يعد فقط الحديث عن تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC)* والجماعات الجهادية في المغرب العربي بل أصبح للتنظيمات الإرهابية بالساحل الإفريقي اثر على امن واستقرار المنطقة المغاربية، ومن بين هاته التنظيمات الإرهابية بمنطقة الساحل نجد حركة بوكو حرام النيجيرية[3]، حركة التوحيد والجهاد المالية[4] وهذا ما عبر عنه الباحث ادوارد مورتيمر من خلال دراسة للرواية الأمنية الأوروبية في علاقاتها مع دول جنوب المتوسط ومنطقة الساحل بصفة خاصة ويوضح الباحث أن التهديدات القادمة من الجنوب لها جذورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ لا تكفي القوة العسكرية وحدها لضمان الأمن الأوروبي،[5] إلا أن الإستراتيجية الأوروبية

---

[1] هواري بلحاج ، محاضرات مقدمة لطلب السنة الثالثة سياسات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، **جامعة سعيدة**، 2015

[2] سليمة بن حسين، **مرجع سابق الذكر**، ص113

* GSPC : groupe salafist pour la prédication et le combat

[3] كمال الدين شيخ محمد عرب، **التنظيمات الجهادية وأثرها على الأمن القومي للقارة الإفريقية**، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة، 4فبراير 2014، ص03.

[4] حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا متحصل عليه من الموقع الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandirviews/
حركة التوحيد والجهاد انبثقت عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي بعد رفض تشكيل كتيبة للمقاتلين العرب وبالأخص حركة توحيد الازواد التي سيطرت على حركات جهادية كقاعدة بلاد المغرب الإسلامي وأنصار الدين وحركة الجهاد وتوحيد غرب إفريقيا.

[5] السياسة الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل:

إزاء منطقة الساحل الإفريقي تحكمها اعتبارات حيوية أكثر منها أمنية، إذ تتمثل دعوى محاربة الإرهاب احد الرسائل وأدوات السياسة الخارجية الأوروبية في تحقيق مصالحها الإستراتيجية فالمنطقة تعاني العديد من الأزمات والانقلاب الأمني من دولة فاشلة إرهاب، جريمة منظمة.

واستقرار منطقة الساحل بصفة عامة يعني استقرار المصالح الفرنسية والأوروبية مع العلم أن فرنسا استعمرت كل دول الساحل ما عدا السودان استعمرتها بريطانيا وهذه المصالح متمثلة في حصر الطاقة من اليورانيوم (النيجر) والحديد (المتواجد بموريتانيا) إذ يغطي إنتاج اليورانيوم نسبة 18% من احتياجات الاتحاد الأوروبي.[1]

إن منطقة الساحل تمثل عمقا جيواستراتيجي لإفريقيا الشمالية وإفريقيا الغربية وبصورة غير مباشرة إلى البحر الأحمر حيث الشركاء الاقتصاديين والعسكريين لفرنسا ودول الاتحاد الأوروبي مما يعني إن التهديدات التي تميز الساحل الذي يطلق عليه بالساحل الأزماتي يمكن إن يمتد إلى مناطق النفوذ هذه كما يمكن إن تصل إلى الحدود البحرية الأوروبية الهجرة والجريمة المنظمة عن طريق جنوب المتوسط، ومنه فان نشاطات الجماعات الإرهابية في الساحل سيؤدي لا محالة إلى عدم استقرار المناطق المجاورة، فتنامي نشاط القاعدة شكل تحديا للمصالح الأوروبية والمتمثلة أساسا في الموارد الطبيعية الإستراتيجية والسيطرة على الواقع الإستراتيجية (مراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وهو الممر المائي البالغ الأهمية على المستوى التجاري والاستراتيجي وذلك بسبب تماسه للمملكة العربية السعودية وقربه من دول الخليج).[2]

---

http://www.qiraatafrican.com (17/03/2017 07 :30)

[1] شمسة بوشنافة، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الرهانات والقيود، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي للتحديات الأمنية للدول المغاربية (الرهانات والتحديات)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة/ يومي 27-28 فيفري 2013.

[2] شمسة بوشنافة، **مرجع سابق الذكر**.

وكانت قد بدأت تتبلور الإستراتيجية الأوروبية إزاء الساحل سنة 2008 من خلال الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي عندما أبدت قلقها من تفاقم الأوضاع الأمنية في الساحل، وبعد مشاورات أوروبية إلى كل من مالي النيجر موريتانيا والجزائر بعدما انتشر نشاط القاعدة تقدمت ثمان دول أوروبية (فرنسا، ألمانيا، الدنمارك، اسبانيا، ايطاليا، البرتغال، السويد وهولندا) برسالة إلى المفوضية الأوروبية مطالبة إياها بتنفيذ التزاماتها في المنطقة وهي الجهود التي كللت سنة 2011 من خلال تبني إستراتيجية أوروبية من اجل الساحل الإفريقي.[1]

وركزت الإستراتيجية الأوروبية على كل من مالي، موريتانيا والنيجر من خلال مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بما يسمح بتحسين الظروف المعيشية ومنحهم فرص اقتصادية ومنه الحيلولة دون تحول المنطقة إلى نشاط خصب للجماعات المتطرفة والجريمة المنظمة وحل الصراعات المختلفة بالمنطقة وكذا تقوية القدرات الأمنية الوطنية ودولة القانون حيث إن عدم الاستقرار سببه انخفاض معدلات التنمية وضعف سيطرة الدولة وعدم قدرة قواها المسلحة على فرض وجودها على المناطق وذلك راجع لنقص معدات التكوين، ومنه إستراتيجية الاتحاد الأوروبي إزاء المنطقة تضمن تقوية قدراتها الأمنية ودولة القانون لمجابهة الإرهاب العابر للقارات، كما عملت الإستراتيجية الأوروبية على مضاعفة تواجدها في شكل مساعدات عسكرية لتدريب الجيوش تحت الغطاء الأمني ومحاربة الإرهاب وكذا قواعد مراقبة ومعلومات (طبقت فرنسا هذه القواعد مؤخرا في أزمة مالي من خلال تدخلها العسكري)[2] بالإضافة إلى مساعدات مالية كبرنامج المساهمة من اجل الاستقرار instrument for stability الذي يعتبر من ابرز المشاريع

[1] André bourgeot, Sahara espace géostratégique et enjeux politique, Niger, claire des recherche CNRS, le laboratoire d'anthropologie social, autrefois, p07.
[2] Emmanuel Dupuy, l'UE et la crise malienne : une présence ancienne quiqire peut visible, l'institut prospective et sécurité en Europe, tribune N°356, 2012, p03.

التي قدمت هبات ومساعدات حالية لدول المنطقة حيث استفادت موريتانيا من مبلغ 21.5 مليون ومالي 20.2 مليون اورو.[1]

الفرع الثاني: إستراتيجية الجزائر لمجابهة الإرهاب

بعدما عانت الجزائر من ويلات الظاهرة الإرهابية اكتسبت خبرة ونجاعة في مجابهتها لهذه الظاهرة التي طالما نددت في المحافل الدولية بمدى خطورتها وتشبعها، فالجزائر ومنذ سنة 1997 نادت بضرورة إدراج مسألة الإرهاب في الشراكة الأورومتوسطية وهذا ما تعزز من خلال طرح وزير الخارجية الأسبق أحمد عطاف حينما جاء على لسانه في ندوة (مالطا) في نفس السنة قائلا "لابد إن تتصدى جميع الدول الأورومتوسطية للخطر الجديد المتمثل في الشبكات الإرهابية وذلك من خلال مسعى مشترك".[2]

إلا إن طلب الجزائر لم يلقى صدى إلا بعد سنة من ذلك أي في سنة 1998 وذلك من خلال الاجتماع غير الرسمي بباليرمو الايطالية حينما أكد وزير الخارجية الأسبق روبن كوك عن رغبة أوروبا في الياء الأهمية لطلب الجزائر المتعلق بملف الإرهاب، وفعلا فيما بعد تبنت عدة دول أوروبية مسعى الجزائر القائم على فكرة الإرهاب الدولي ومدى صلته بالجريمة المنظمة الذي وجد في المقابل في اتفاقية شنغن فضاء للتحرك والانتقال عبر حدود الدول الأوروبية.[3]

لقد تبنت الجزائر إستراتيجيتها على مقاربة شاملة قائمة على أبعاد تكاملية لمجابهة الظاهرة الإرهابية من ثلاث جواني وهي: سياسية، ميدانية، وتشريعي قانوني، إذ تمثل العمل في إطار مكافحتها لهذه الظاهرة بالعمل المسلح أي الميداني فيما بعد تحول إلى سياسي بفضل قانون الرحمة الصادر بتاريخ 25 فبراير 1995 تم تلى ذلك عمل تشريعي

[1] Strategy for security and development in the sahrel, European Union external action service.

[2] براد رتيبة، **مرجع سابق الذكر**، ص207.

[3] المرجع نفسه

قانوني والذي كلل بجهود دولية جزائرية وأممية من خلال تبني تشريعات قانونية متعلقة بالظاهرة.[1]

وتعتبر الجزائر من بين كافة الدول الأورومتوسطية الأكثر التصاقا بالظاهرة إذ خاضت صراعا ميدانيا لأكثر من عقد أدى بحياة الآلاف من الجزائريين منذ سنة 1992، مع حضر الجبهة الإسلامية للإنقاذ، إذ لعب ما يطلق عليه بالعائدون من أفغانستان دورا أساسيا في استفحال الظاهرة بالجزائر.

فهدفت التنظيمات الإسلامية المسلحة إلى الإطاحة بالنظام إما بالقوة أو من خلال إعادة جبهة الإنقاذ والعملية الانتخابية، ومن بين التنظيمات الإرهابية بالجزائر نجد: الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي أنشأت سنة 1998 على يد حسن الحطاب[2] والتي اندمجت فيما بعد بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في جانفي 2007.

ومن بين الخطوات التي قامت بها الجزائر في سبيل مواجهة الإرهاب على غرار عملها الميداني المحلي نجد ما يلي:

- توقيع اتفاقية مكافحة الإرهاب.
- إنشائها المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب ومقره الجزائر.
- تمكن الجزائر من إقناع الاتحاد الأوروبي في الدورة 13 لجمعية الاتحاد الإفريقي المنعقدة في جويلية 2009 بتبني قرار 256 الذي يدين دفع الفدية للجماعات الإرهابية.
- تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية الذي تجسد في اللائحة رقم 1904 الصادر عن مجلس الأمن الدولي في ديسمبر 2008 بفضل الجزائر.
- إنشاء قاعدة بيانات موحدة تتضمن كافة المعلومات المتاحة حول تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.

[1] مكافحة الإرهاب، مجلة الجيش، العدد 04 أكتوبر 2013، ص36.

[2] بدر حسن الشافعي، الجزائر بعد مرور عقد من الأزمة، السياسة الدولية، العدد 198، افريل 2002، ص105.

- انجاز خماسي لمخطط التحرك الذي سمي بقوة الإمكانات المتاحة لدول ميدان (جزائر، مالي، نيجر وموريتانيا)[1]
- احتضان الجزائر لندوة دولية حول مكافحة التطرف العتيق واستئصاله وتبادل التجاري في مجال مكافحة الإرهاب في 22 و 23 جويلية 2015 بقصر الأمم ومن خلالها تم إعلان عن 30 توصية إذ تناولت الندوة جانب هام وهو ظاهرتي كره الأجانب والاسلاموفوبيا مما أتاح استعراض تجربتها في مكافحة الإرهاب والتطرف.[2]

في حين إستراتيجية الجزائر لمجابهة الظاهرة أضحت مقاربة وشاملة وتجربة فريدة ومتكاملة أحاطت بمختلف المستويات السياسية والفضائية كما صاحبتها عدة تدابير تتعلق بالمعالجة الأمنية فعلى غرار العمل الميداني المحلي الذي يقوم به أفراد الجيش الوطني الشعبي، فإستراتيجية الجزائر تقوم على تجريم دفع الفدية، إذ لما للإرهاب من علاقة بالجريمة المنظمة والمتمثلة في طلب الفدية إضافة إلى عائدات المخدرات، إضافة إلى سياسة المصالحة الوطنية بالموازنة مع الأدوات القانونية الوطنية والدولية التي تنصب في إطار الوقاية من الإرهاب ومكافحته.

أولا: ميثاق السلم والمصالحة الوطنية:

تعد هذه الأخيرة احد أهم السياسات المعمول بها عالميا إذ بتجسيد مفهومها في العفو الشامل، فالجزائر بعد ما كان كفاحها في بادئ الأمر مسلحا أصبح سياسيا بفضل قانون الرحمة الصادر بتاريخ 25 فبراير 1995.[3]

إن مسعى الجزائر من خلال هذا الميثاق العمل على دمج الأشخاص والذي من خلاله العمل على كسر صورة الإرهابيين وفك شبكاتهم، لقد كان الإجراء المصادق من خلال

---

[1] ميثاق من اجل السلم والمصالحة، مجلة الجيش، **مرجع سابق الذكر**، ص37.

[2] ب.بوعلام، تبادل التجارب في مجال مكافحة الإرهاب، **مجلة الجيش**، العدد 625، أوت 2015، ص51.

[3] مكافحة الإرهاب، **مرجع سابق الذكر**،ص36.

انظر ملحق ميثاق من اجل السلم والمصالحة الوطنية

استفتاء في شهر سبتمبر 1999،* إذ مثل هذا الإجراء السبيل الوحيد للعودة إلى السلم والأمن الذي من شانه إعطاء دفع جديد للتطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للبلاد لكي تسترجع مكانتها بين الأمم من بين أهم معالم هذا الميثاق نجد مايلي:[1]

- ✧ انقضاء الدعوى العمومية بتسليم الشخص نفسه للسلطات بين 13 جانفي2000 إلى تاريخ ما بعد 6 أشهر باستثناء من شارك في المجازر الجماعية واستخدم المتفجرات في الأماكن العمومية.
- ✧ العفو عن مرتكبي الجرائم الإرهابية واستبدال العقوبة لمن لم يستفد من العفو.
- ✧ الاستفادة من إلغاء الحرمان عن الحقوق لمن استفاد من قانون الوئام المدني.
- ✧ التكفل بالمفقودين وضحايا المأساة الوطنية وتعويضهم.
- ✧ التكفل بأسر الإرهابيين ومنع أي تمييز بحقهم.

في حين النصوص التشريعية الصادرة في إطار العودة إلى السلم والاستقرار والتي جاءت في شكل مراسيم لتنفيذ هي السياسية فهي:

- ♦ المرسوم التنفيذي رقم 47.99 المؤرخ في 13 فبراير من سنة 1999 المتعلق بمنح تعويضات لصالح الأشخاص الطبيعيين ضحايا الأضرار الجسدية أو المالية التي لحقت بهم نتيجة أعمال إرهابية أو حوادث وقعت في إطار مكافحة الإرهاب،[2] في حين المرسوم الرئاسي رقم 06/93 المؤرخ في 28 فبراير 2006 [3] المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية.

---

*وصل عدد المواطنين الذين صوتوا بنعم على ميثاق من اجل السلم والمصالحة الوطنية إلى 10457371 من مجموع 14606344 أي نسبة 97%.

[1] **مرجع سابق الذكر**، ص35.

[2] **المرجع نفسه**

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رقم 93/06 المؤرخ في: 2006/02/28 المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية، الجريدة الرسمية، العدد 11، 2006، ص08.

- المرسوم رقم 06/94 المؤرخ في 28 فبراير 2006 المتعلق بإعانة الدولة للأسر المحرومة التي ابتليت بضلوع احد أقاربها في الإرهاب.[1]
- المرسوم رقم 12406 المؤرخ في 27 مارس 2006 المحدد لكيفية إعادة دمج أو تعويض الأشخاص الذين كانوا موضوع إجراءات إدارية للتسريح من العمل بسبب أفعال متصلة بالمأساة الوطنية.[2]

وفي هذا الإطار يؤكد رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة من انه "لا يمكن دون الاستتباب التام للسلم بالمصالحة الوطنية لا يمكن لأي مسعى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولأي مجهود يرام به تحديث بلادنا".[3]

ثانيا: تجريم دفع الفدية

ولتخفيف منابع تمويل الإرهاب كانت الجزائر سباقة في تجريم دفع الفدية للإرهابيين مقابل إطلاق سراح الرهائن، وهذا ما تأكد من خلال كلمة ألقاها عبد الرزاق بارة كمال مستشار رئيس الجمهورية خلال الاجتماع الثاني لمنظمة الأمم المتحدة حول الإستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الذي انعقد بنيويورك ما بين 07 و09 سبتمبر 2010، إذ أكد عبد الرزاق بارة من خلال كلمته إن عمليات خطف الأجانب سمحت للإرهابيين بجمع مبالغ تجاوزت 50 مليون اورو إذ اعتبرها ثغرة من أمام المؤسسة العالمية لمكافحة الإرهاب وفي الإطار نفسه في خضم مبادرة 5+5 أكد دحو ولد قابلية خلال المؤتمر 15 لوزراء داخلية بلدان غرب المتوسط الذي انعقد بالجزائر يومي 08 و09 افريل 2015 على موقف الجزائر إزاء تجميد مصادر تمويل الإرهاب.[4]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 06/94 المؤرخ في 28 فبراير 2006 المتعلق بإعانة الدولة للأسر المحرومة التي ابتليت بضلوع احد أقاربها في الإرهاب، الجريدة الرسمية، العدد 11، 2006، ص12.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رقم 12406 المؤرخ في 27 مارس 2006 المحدد لكيفية إعادة دمج أو تعويض الأشخاص الذين كانوا موضوع إجراءات إدارية للتسريح من العمل بسبب أفعال متصلة بالمأساة الوطنية، الجريدة الرسمية، العدد 19، 2006، ص03.

[3] **المرجع السابق**، ص38.

[4] مساعدية، **مرجع سابق الذكر**، ص49.

تعتبر الجزائر من أولى البلدان التي جرمت تمويل الإرهاب، إذ تبنت من مطلع سنة 1995 الأمر رقم 1195 المؤرخ في 25 فيفري من نفس السنة الذي تعاقب فيه تمويل الإرهاب بالسجن من خمس سنوات إلى عشر سنوات.[1] كما حصلت على دعم أممي من خلال تبني الأمم المتحدة للائحة الأممية رقم 1904 في 17 ديسمبر 2005 الذي يعمل على تجريم دفع الفدية للأفراد والجماعات المؤسسات والكيانات الإرهابية،[2] إضافة إلى القرار رقم 2001/1373 الذي يعتبر احد الركائز الأربعة للنظام القانوني العالمي للوقاية من القمع الإرهابي فانطلاقا من القرار 1373 انشأ مجلس الأمن للأمم المتحدة لجنة مكافحة الإرهاب،[3] ولغرض استكمال المنظومة التشريعية في مجال مكافحة الإرهاب والقضاء على مصادر تمويله أكمل المشرع الجزائري عن طريق القانون 4-5 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156،[4] هذا القانون الذي ينص على تجريم فعل تبييض الأموال إذ يعتبر من بين مصادر تمويل الإرهاب، كما جاء في اجتماع لمجلس الوزراء في 30 ديسمبر2004 التصديق على مشروع تعديل قانون 06 فبراير 2005 المتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.[5]

وليس أول من مدى نجاعة الإستراتيجية والمقاربة المتبناة في مجال مكافحة الإرهاب من ما وقع بعين اميناس في حادثة تقتورين، إذ أكدت على جاهزية ومصداقية المقارنة المتبناة وأكدت على جاهزية الجيش الشعبي الوطني إذ من خلال هذه الحادثة تمكن أفراد الجيش الوطني الشعبي من تحرير الرهائن الذين اغلبهم من جنسيات أوروبية.[6]

---

[1] مكافحة الإرهاب، **مرجع سابق**، ص51.

[2]Meliousa cheli, pour une criminalisation du reversement de la rançon au terroriste, l'Algérie à introduit une clause a la 122 réunion de l'UIP, publie dans le journal de tribune, le 03 avril 2010.

هناك أرقام تقول أن مجموع ما قدم كفدية من طرف الدول الأوروبية للجماعات الإرهابية فاق 150 مليون دولار.

[3]**مرجع سابق الذكر**، ص 54.

[4]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 4-5 المؤرخ في 2004/10/10 المتعلق بتبييض الأموال

[5]رئيس الجمهورية يترأس مجلس الوزراء، مجلة الجيش، العدد 618، جانفي 2015، ص6.

[6]الجزائر في مواجهة الإرهاب، **مرجع سابق الذكر**، ص 37.

وبهذا أثبتت عملية تقتورين التي لقيت مباركة المجتمع الدولي مدى جاهزية واحترافية الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب[1] مع العلم إن الجزائر شاركت في مناورات الأطلسي بما سمي باكنيف اندوفور التي تهدف إلى تامين النقل البحري ضد التهديدات الأوروبية.[2]

[1] المرجع نفسه، ص 38.

[2] مشاركة الجزائر في مناورات الأطلسي متحصل عليه من موقع:
http://elkhabar.com.quotidien/pida:169948 (31/03/2017 à 23 :10)

المطلب الثاني: التعامل الأورومتوسطي اتجاه قضية الهجرة غير الشرعية

تعتبر قضية الهجرة غير الشرعية تحدي بالنسبة للدول الأوروبية في إطار العلاقات الأورومتوسطية، وهذا ما يلاحظ من خلال تضمين المسار الاجتماعي والثقافي لمسار برشلونة الحد من الهجرة غير الشرعية،[1] إذ ينظر إليها عملا أنها قضية أمنية أكثر منه إنسانية. فهذه الأخيرة تمثل عملية بناء أمن بدل من عملية ثقة trust building، فالاتحاد ينظر إلى الهجرة غير الشرعية على أنها تمثل جملة من المخاطر العابرة للحدود، وهذا ما جعل منها تبني استراتيجيات لدرء تدفق موجات الهجرات سواء من الدول المغاربية أو من الدول الإفريقية جنوب الصحراء. وكون أسباب تدفق الهجرات إلى الدول الأوروبية هو في طليعة الأمر أمر اقتصادي، فنجد فرنسا وبدعم من الدول المتوسطية اللاتينية وفي مناسبات عديدة إقناع دول الاتحاد الأوروبي بضرورة زيادة الإعانة للدول المتوسطية، فالمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول الجنوبية للمتوسط تؤدي حتما إلى هجرة هذه المجتمعات.[2]

إن تباين مستويات التقدم الاقتصادية والاجتماعية بين الضفتين على المستوى الفردي والوطني شكل حافزا مساعدا على الهجرة صوب الشمال،[3] ومن خلال مراجعة السياسة الأوروبية للجوار، كان التركيز أكثر على قضية الأعداد المتزايدة للاجئين الذين وصلوا إلى حدود دول الاتحاد الأوروبي طلبا لمستقبل أكثر أمانا. [4]

تنظر دول الاتحاد الأوروبي على إن الهجرة غير الشرعية تمثل بالنسبة لها تهديد امني وكذا اجتماعي* وثقافي مخل بهوية دول الاتحاد الأوروبي لذا عملت على استحداث

---

[1] إعلان برشلونة، **مرجع سابق الذكر**.

[2] عبد الحميد الإبراهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1996، ص399.

[3] محمد سمير عباد، **الهجرة في المجال الأورومتوسطي، العوامل والسياسات**، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، ماي 2008، ص04.

[4] المفوضية الأوروبية، مراجعة السياسة الأوروبية للجوار، **مرجع سابق الذكر**، ص02.

*أدى الصراع بليبيا إلى تشرد أكثر من نصف مليون شخص.

إجراءات وتدابير في شكل استراتيجيات للحيلولة دون وصول المهاجرين إلى مجالها خاصة مع دخول اتفاقية شنعن حيز التنفيذ في 1995. وقد ترجم تخوف الدول الأورومتوسطية حيال الهجرة غير الشرعية في شكل سياسات لاحتواء الظاهرة، وبهذا سنذكر بعض السياسات الوطنية وكذا السياسات ثنائية لمجابهة الظاهرة في إطار تعاون ثنائي.

أولا السياسة الوطنية الايطالية:

تعتبر ايطاليا من أكثر الدول الأوروبية تضررا من الظاهرة نظرا للأعداد الهائلة من المهاجرين خاصة مع الدول المغاربية "جزائر، تونس، المغرب" مما استدعى بالدولة الايطالية إلى انتهاج سياسية رقابية متشددة على حدودها،[1] وكذا اعتماد قوانين خاصة بالهجرة ونجد من بينها قانون الهجرة في مارس 1998 والذي يعتبر الأول من نوعه، إذ تضمن إجراءات دخول الإقليم الايطالي وكذا تشديد إجراءات منح الإقامة بالموازاة مع تفعيل مراكز الحجز والإيواء.

يحدد القانون مدة حسب المهاجرين في مدة أقصاها 30 يوم يتم بعدها تحديد مصيرهم إما من خلال ترحيلهم أو السماح لهم بالإقامة أو معاقبتهم في حال ارتكابهم لجرائم يعاقب عليها القانون في فترة إقامتهم، وفي سنة 2002 تم استحداث قانون أطلق عليه بقانون "بوسي فيني 189"، ويعتبر هذا القانون أكثر صرامة وردعا للمهاجرين، وهذا ما يتضح من مواد هذا القانون خاصة المادة 13 و14 إذ نصت المادتين على إجراءات

إذ تعتبر الدول الأوروبية بان لمسالة الهجرة صلة وثيقة بمسالة التصادم بين الهويات الحضارية مما يشكل خطر مهدد للأمن الاجتماعي وبالأخص تهديد للهوية والثقافة العربية، وهذا ما يتضح من خلال مشاعر العداء التي تكنها الأحزاب اليمينية في أوروبا إذ تعتبر المهاجرين كعدو للهوية ومهدد لأمنها الاجتماعي.

[1] Paolo ruspini, lite conte d'immigration irrégulière en Italie, l'immigration irrégulière subsahariebbe à travers er vers le Maroc, Genève, cahiers de migration international, 2002, p95.

الحبس والطرد وكذا إجراءات تحقيقات حول شخصية المهاجرين مع بعض الاستثناءات خاصة فيما تعلق بالمرأة الحامل.[1]

وبما إن الإجراءات الوطنية لم تكن كفيلة للحد من الظاهرة مما جعل من الدولة الايطالية توقع اتفاقيات مع الدول المصدرة من بينها ليبيا بالدرجة الأولى إذ تم توقيع اتفاق مع ليبيا للحد من الهجرة بين حكومة الوفاق التابعة للمجلس الرئاسي بقيادة فايز السراج ووزارة خارجية الدولة الايطالية بقيادة باولو جينتيلوني وتدخل هذه الاتفاقية في إطار التعاون الفني إذ تضمنت هذه الأخيرة إنشاء لجنة وزارية وغرفة عمليات مشتركة، إذ تشير الإحصائيات لسنة 2016 حسب بيان وزراء الداخلية الايطالية بان عدد المهاجرين بلغ 107 آلاف في حين سنة 2015 فبلغ 116 ألف مهاجر غير شرعي،[2] ولا تعتبر هذه الاتفاقية الأولى من نوعها، إذ تم توقيع اتفاقية سابقا في خضم نظام معمر قذافي الراحل* في أغسطس 2008، والتي تم من خلالها تنظيم دوريات بحرية بين البلدان لمراقبة مناطق عبور القوارب،[3] بالإضافة إلى الجزائر حيث تعاملت الدولة الايطالية مع الجزائر وذلك من خلال ترحيل المهاجرين كما أقدمت على منح 1000 تأشيرة للجزائريين في كل من سنة 2008 و 2009.[4]

وحسب تصريح قدم بفتان فرانس 24 العربية بأن حرس السواحل الايطاليون نفذوا 35 عملية إنقاذ قبالة السواحل الايطالية لنجدة ما يقارب أربعة آلاف مهاجر وبلغ عدد القتلى

---

[1] محمد رضا التميمي، **الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية**، دفاتر السياسة والقانون ، العدد 04جانفي 2011، ص261.PDF

[2] ايطاليا تعلن بدء التعاون مع ليبيا للحد من الهجرة غير الشرعية، جريدة العرب، 10394، 2016/09/14، متحصل عليه من الموقع:

www.alarabe.co.us/article (17/04/2017 à07 :11).

* اتفاقية التعاون 2008 وقعهما معمر القذافي مع رئيس الوزراء سيلفر برلسكوني وبموجب هذه المعاهدة تدفع ايطاليا 5 ملايير دولار لليبيا بمقابل اتخاذها تدابير لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

[3] معاهدة التعاون 2008 متحصل عليه من الموقع الالكتروني:

http://arwikipedia.org/wiki (17/04/2017 à 06 :40)

[4] عبد العزيز احمد الأصفر وآخرون، **مكافحة الهجرة غير الشرعية**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، د.ط، 2010، ص153.

في البحر المتوسط ما يقارب 666 شخص منذ بداية سنة 2017 مقابل أكثر من 5000 آلاف شخص سنة 2016.

ثانيا السياسة الفرنسية:

تحتل قضية الهجرة غير الشرعية مكانة بارزة في النقاش السياسي، إذ أصبحت مسالة حاسمة في السلوك الانتخابي إذ تعاقب على القوانين الفرنسية منذ سنة 1980 عدة تشريعات متعلقة بالهجرة بدءا من قانون bonnet مرورا بقانون كاستيو questiaux وقانون باسكو Pasqua وقانون Debré دوبري،وصولا الى قانون ساركوزي التعسفي الذي تبناه عندما كان وزير للداخلية في 26 نوفمبر 2003، إذ حث هذا القانون على مدة الاحتجاز التي تصل الى 32 يوم بدل 12 يوم وفرض عقوبات اشد صرامة على مخالفة أنظمة الدخول والإقامة.[1] إذ اعتبر الرئيس ساركوزي بان الهجرة تمثل عبئا اقتصاديا واجتماعيا وامنيا على فرنسا وكون هؤلاء المهاجرون يشكلون تهديد وتوتر لفرنسا، مما استدعى بالرئيس الى عرض مشروع قانون جديد للهجرة على مجلس الشيوخ الفرنسي في 17 جوان 2006 عرف بقانون ساركوزي للهجرة، وهو القانون رقم 2006/911. وقد اعترض الاشتراكيون على كل بند من بنود هذا القانون الذي اقره 91 برلماني ورفضه 41 برلماني. والقانون رقم 91 الذي يقوم بضبط الهجرة والذي سن في 24 جويلية 2006، إذ ينص هذا الأخير على تصريح مدة الحصول على الإقامة يعتبر سنوات بدل سنتين أو ثلاث سنوات للمتزوج من فرنسية أو المتزوجات من فرنسي.[2]

وعند وصول ساركوزي الى الرئاسة قام باستحداث وزارة لم تعهدها من قبل أطلق عليها اسم وزارة الهجرة والاندماج والهوية الوطنية وتولى هذه الوزارة بريس هورتغو الذي أطلق

[1] كارل اوسكوفير، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين واللاجئين في المنطقة الأورومتوسطية كونها عن الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، 2008، ص39.

[2] محمد رضا التميمي، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، **مرجع سابق الذكر**، ص262.

عليه فيما بعد اسم وزير التطهير العرقي، ومن بين أهم مرتكزات سياسة ساركوزي الهجرة مايلي:[1]

- تنظيم تدفقات الهجرة الى فرنسا.
- تعزيز التضامن داخل السكان المهاجرين.
- مبدأ التنمية المشتركة.

إلا أن هذا القانون ألغى حقوق المهاجرين إذ عقد من إجراءات لم الشمل العائلي le groupement familiale،[2] وبعد الانتقادات التي تعرض لها ساركوزي قال "بان هذا القانون يتفق على خط من المساواة مع الدول الأوروبية"، وقد اقر هذا القانون بالسماح بتحديد الإقامة للقادمين من ذوي الكفاءات العالية فقط، وقال في هذا القبيل النائب الاشتراكي سيرج بليسكو بان هذا المشروع يهدف الى سرقة الأدمغة مع العلم أن ساركوزي هو ابن مهاجرين هنغاريين.[3]

ثالثا: سياسة الاتحاد الأوروبي كقوة إقليمية:

بما أن الهجرة غير الشرعية تؤرق الاتحاد الأوروبي كإقليم فانه ومن الطبيعي أن يكون تعامله في إطار إقليمي والتي ترجمت في شكل إجراءات تنظيمية وأمنية

أ- نظام شنغن: إذ حددت اتفاقية شنغن شروط العبور القانونية للحدود الخارجية للدول الأعضاء، كما قامت بوضع تدابير تعاقب كل مهاجر غير شرعي يعبر الحدود الخارجية للدول الأعضاء، كما قامت بوضع تدابير تعاقب كل مهاجر غير شرعي يعبر الحدود الخارجية لدول الاتحاد وذلك حسب ما نصت عليه المادة 3 *من الفقرة01 من معاهدة شنغن، كما أقرت المادة 7 من نص

---

[1] محمد رضا التميمي، **مرجع سابق الذكر**، ص263.

[2] الهجرة غير الشرعية في التشريعات الأوروبية متحصل عليه من الموقع الالكتروني:
http://gheriebh.akim.wordpress.com/2015.08.07 (17/04/2017 à 13 :11)

[3] البرلمان الفرنسي يدعم مشروع قانون جديد للهجرة، متحصل عليه من الموقع:
NewsBBC.UK/hi/Arabic/world-news (17/04/2017 à 13 :04)

* تنص المادة 03 من الفقرة 01 من المعاهدة: "لا يمكن عبور الحدود الخارجية إلا في نقاط عبور معينة في ساعات محددة".

الاتفاقية الأولى 1985: "يجب على الأطراف أن تسعى لتقريب سياسات التأشيرات في اقرب وقت ممكن من اجل تجنب الآثار السلبية في مجال الهجرة...مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة ضمان حماية كامل الأراضي للدول الخمس ضد الهجرة غير الشرعية والأنشطة التي يمكن أن تعرض الأمن للخطر".[1]

ب- ميثاق الهجرة الأوروبي 2008: ويتضمن هذا الميثاق مبادئ توجيهية من خلال تضمينه لقوانين غير إلزامية بالنسبة للهجرة القانونية ومحاربة الهجرة غير النظامية مع تشديد المراقبة على الحدود مع إدماج سياسات رشيدة في مجال سياسة اللجوء.[2]

ج- الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود *frontex: تعتبر هذه الوكالة الأولى والسابقة من نوعها على المستوى الدولي، إذ تقوم هذه الوكالة بمراقبة الحدود والتصدي لوفود الهجرة، ويقع مقر الوكالة بمدينة فيرسوفي الواقعة ببولونيا، وخصصت لها ميزانية قدرت ب 88.8 مليون اورو و87.9 مليون اورو في 2008، و20 على الدولي وسخرت لها عدة وسائل والمتمثلة في 26 طائرة مروحية و22 طائرة صغيرة و113 باخرة إضافة الى 476 شاحنة مجهزة بمعدات مكافحة الهجرة كرادارات والكاميرات الحرارية، وتعمل هذه الوكالة على التنسيق بين الدول الأعضاء في المجال الأمني وتقديم المساعدة للازمة وكل ما يتعلق بالمعلومات التي تحصل عليها من خلال البحوث كما ركزت الوكالة على تدفق المهاجرين بين شمال إفريقيا وايطاليا ومالطا.[3]

---

[1] Charles Elson, the schengen acquits integrated into the European union, Luxembourg, official publication of the European communities, 2001, p10.

[2] سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 25، متحصل عليه من الموقع: www.revue-dirassat.org (17/04/2017 à 23 :21)

*تعتبر وكالة فرونتكس من نتائج توصيات قمة نابولي المنعقدة في ديسمبر 2003.

حسب تصريح الوكالة لسنة 2014 بان إعداد المهاجرين زاد بنسبة 250% خلال الربع الأول من سنة 2015.

[3] **المرجع نفسه**

د- تشكيل قوات الاوروفورس: وهي عبارة عن قوة خاصة يمكنها التدخل برا وبحرا، تشكلت هذه القوات عام 1996 بقرار من الدول الأوروبية (فرنسا، ايطاليا، البرتغال، واسبانيا)، تضم قوات برية euro force وقوات بحرية euro MAR force مهمتها حماية حدود جنوبية أوروبية، وفي سنة 2002 شكلت أوروبا قوات التدخل السري the rapide reaction force [1]

- إضافة إلى قمة تامبير 1999 وإصرار الاتحاد الأوروبي لكتاب اخضر حول الهجرة (بولندا، المجر، التشيك، سلوفاكيا)ونص استقبال اللاجئين وذلك بسبب الأحزاب اليمينية بها وهذا ما يتعارض مع سياسة الباب المفتوح لانجلينا ميركل.[2]
- ألمانيا تعاملت بإنسانية مع قضية اللاجئين إذ في سنة 2012 و2013 ساهمت بنحو 440 مليون أورو مساعدات تنموية وإنسانية. كما سمحت المستشارة الألمانية بالسماح ل5000 شخص سوري بالدخول إلى ألمانيا سنة 2013، وحسب إحصائيات للفرع الألماني لمنظمة العفو الدولية ومنظمة برازيل الألمانية المعنية بشؤون اللاجئين بلغ عددهم 50000 لاجئ سنة 2015 كما تم توفير 10000 مكان إقامة للاجئين. كما بلغ عدد اللاجئين في ألمانيا من بين دول العالم كافة نسبة 51%،* إلا أن هناك فئة معارضة لسياسة ميركل خاصة ما تعلق بالكتلة البرلمانية للاتحاد المسيحي.[3]

---

[1] **المرجع نفسه**

[2] شادي عاكوم، تقرير سياسي، الاتحاد الأوروبي، ميركل وحيدة وسط أزمة اللاجئين العربي، 2016/02/19 متحصل عليه من الموقع:

http://www.alarabiya.co (18/04/2017 à 06 :00)

* بالرغم من استقبال أعداد هائلة من المهاجرين بألمانيا إلا انه تبقى مسالة احتراف حقوقهم مسالة لا مفر منها إذ سجل مركز الشرطة الألماني 1000 اعتداء على اللاجئين في سنة 2015 كما سجلت عملية حرق 55 مركز إيواء.

[3] Has the German press turned on mersel over her refugee policy? available on: www.dw.com/en/has-the-german-press-turned-onmarsel-over her (18/04/2017 à 06:06)

- فرنسا قامت باستقبال 24 إلف لاجئ إلا انه يعتبر هذا الرقم محتشم نظرا لضغوط نشطاء سياسيين.[1]
- بريطانيا اتخذت عددا من الإجراءات للحد من تدفق اللاجئين من بينها إصدار قانون 10 أكتوبر 2013 ليضع قيودا على اللاجئين، كما يجبر المقيمين الشرعيين كالطلاب بدفع مبالغ معينة للنظام التأمين الصحي لمنع ما أصبح يعرف بالسياحة الطبية، ورفضت سياسيا استضافة مهاجرين وعوضت بمليار جنيه إسترليني.
- سويسرا: قام الجنوب السويسري في 10 فبراير 2004 بالتصويت على استفتاء يقضي إعادة نظام تحديد حصص المهاجرين.[2]
- كما عملت حكومات دول الاتحاد الأوروبي على انتهاج سياسة الاتفاق المشروعات الإنمائية المصدرة للمهاجرين ، وفي هذا القبيل ناقش وفد من خبراء الهجرة التابع للإتحاد الأوروبي الإنمائية التي تعهد بها الإتحاد الأوروبي خول الهجرة للسودان ودول القرن الإفريقي ، كما قام الإتحاد الأوروبي في قمة الهجرة المنعقد بمالطة بتأسيس صندوق الطوارئ لتحقيق الاستقرار ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة الغير نظامية

و المشردين في إفريقيا ويتكون هذا الصندوق من تبرعات الإتحاد الإفريقي بقيمة 1.8 مليار أورو .

بالإضافة إلى العمل الإقليمي الأوروبي استعانة الدول الأوروبية بالولايات المتحدة الأمريكية لمساعدة التفاعل منع تسلل المهاجرين وبالفعل وجهت الولايات المتحدة الأمريكية سفينة حربية الى بحر ليجا للمشاركة في مكافحة الهجرة الغير الشرعية وفي السياق نفسه أدت الولايات المتحدة الأمريكية الى جانب ايطاليا

[1] السياسة الألمانية اتجاه قضية اللاجئين، دراسة حالة اللاجئين السوريون، المركز الديمقراطي العربي، متحصل عليه من الموقع:

Democratic.de/IP :33804 (18/04/2017 à06 :02)

[2] محمد مطاوع، الاتحاد الأوروبي وقضية الهجرة، الإشكاليات الكبرى واستراتيجيات والمستجدات، **مدرسة العلوم السياسية**، جامعة القاهر PDF.

وألمانيا دعمها لقيم حزب الشمال الأطلسي لتسيير دوريات بحرية قبالة سواحل ليبيا

للتصدي لعمليات للهجرة الغير الشرعية.[1]

رابعا: السياسة الجزائرية:

وبحكم موقعها الذي تحتله وامتدادها القاري الكبير بدول الساحل بإفريقيا السوداء وتقاسمها لحدود تقارب 3600 كم مع دول جنوب الصحراء وتوسطها لدول المغرب العربي فهي معنية أكثر بين سياسات ردعية لمجابهة ظاهرة الهجرة، إذ باتت هذه الظاهرة تهدد كيان الدولة واستقرارها، فبعد أن كانت دولة عبور ونتيجة للاستقرار البيئي الذي تزخر أصبحت منطقة استقرار، هذا ما استدعى من المشرع الجزائري أن يقوم باستحداث قوانين متعلقة بدخول الأجانب ونجد من بينها قانون 8-01 الذي ينص على معاقبة الأجنبي بالحبس من 6 أشهر إلى سنتين وغرامة مالية من 10000 إلى 30000 دينار جزائري، وفي إطار سلسلة التعديلات وانتشار ظاهرة انتقال الشباب الجزائري إلى أوروبا بصفة غير قانونية، قام المشرع الجزائري بموجب تعديل 2009 المادة 175 مكرر 01 إذ يعاقب من خلالها بالحبس من شهرين إلى 6 أشهر وبغرامة من 20000 إلى 60000 دينار أو بإحدى العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه احد مراكز الحدود البرية، الجوية والبحرية وذلك بانتحاله هوية باستعماله وثائق مزورة...، وتطبق العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن عبر مراكز العبور، [2]كما تستعين الجزائر بجملة من المصالح الأمنية لمكافحة الظاهرة والمتمثلة فيما يلي:

- مجموعة حراس الحدود: تابعة لوحدات الجيش عملها ميداني بري.

---

[1] طارق سرحان ، الهجرة الغير الشرعية .الدول العربية ، مقصدا ، جريدة الوطن 16 جوان 2016، متحصل عليه من الموقع:

http://alwatan.com.details/180353 (16/03/2016 à 07 :01).

[2] د.احمد طيبة ومليكه حجاج، الهجرة غير الشرعية بين استراتيجيات المواجهة واليات الحماية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجلفة، متحصل عليه من الموقع: http://revue-univ.ouargla.dz(18/04/2017 à 00 :06)

- حراسة السواحل: وهي تابعة لوزارة الدفاع الوطني مهمتها حراسة الشواطئ.
- مصالح شرطة الحدود: من بين مهامها مراقبة وثائق السفر وكشف كل الأشخاص الذين هم محل شبهة أو بحث أو فرار.
- الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية.
- الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية: من بين مهامه مكافحة خلايا الدعم التي تساعد على إيواء الأجانب الذين هم في حالة غير شرعية.

خامسا: التعامل الأوروبي مع أزمة اللاجئين:

مع الحراك الغربي الذي مس الدولة السورية مما أدى إلى ظهور أزمة اللاجئين السوريين، إذ شكلت هذه الأزمة واحد من اخطر الأزمات الإنسانية التي يشهدها العالم، إذ تجاوز عدد النازحين داخل الأراضي السورية 8 ملايين وعدد اللاجئين بدول الجوار إلى 4 ملايين لاجئ، وعلاوة على خسائر اللاجئين في المتوسط التي شهدت ارتفاعا خاصة مع حادثة 11 أكتوبر 2013 حيث تعرض قارب يحمل 400 لاجئ قادم من سوريا إلى إطلاق النار بالسواحل الليبية إضافة إلى غرق 400 شخص متجه إلى ايطاليا في ماي من نفس السنة، وفي أفريل 2015 بلغت الحصيلة إلى 1265 متوفي في حين جويلية 864 لتصل في شهر أوت إلى 2365.

تعتبر القارة الأوروبية مقصد صعب المنال بالنسبة للاجئين السوريين، فحسب إعلان مفوضية الأمم المتحدة للاجئين أن عدد اللاجئين إلى أوروبا في الفترة الممتدة ما بين أفريل 2011 وأوت 2015 بلغ 441.25 إلف.

ومن بين الاستراتيجيات التي قام بها الاتحاد الأوروبي ودوله في إطار سياسة فطرته مايلي:

1. إقامة مراكز إيواء: إذ تم اقتراح إقامة مراكز إيواء بكل من اليونان وايطاليا باعتبارها من المحطات الأولى للاجئين في طريقهم إلى أوروبا.

2. تقديم مساعدات مالية تصل إلى مليار أورو لتحسين أحوال اللاجئين بدول الجوار السوري.[1]
3. التشاركية: إذ تتحمل كل دولة أعباء الأزمة وعدم تكفل دولة واحدة بها وهذا حسب مضامين اتفاقية دبلن.[2]

- إلا انه فيما يتعلق بدول الاتحاد فاتخذت سياسات متباينة بين استقبال اللاجئين وإغلاق الحدود.
- هنغاريا قامت ببناء سور على حدود صربيا لمنع تدفق الأجانب.[3]

وفي إطار العلاقات الأورومتوسطية تم في خضم مبادرة 5+5 أكدت هذه المبادرة في شقيها الأمني على إيجاد حلول للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث تم بحث فرق أمنية لتعزيز الرقابة على المستويين المغاربي والأوروبي مجهزة بأحدث وسائل الاتصال وسيارات والمراكب البحرية السريعة حيث يتم رصد الفارين من أوطانهم وملاحقتهم، كما تم إدراج ملف الهجرة في قمة تونس المنعقدة في 16 و17 أكتوبر إذ خصص لبحث ظاهرة الهجرة من الموطن المتوسطي، إضافة إلى اجتماع الرباط يومي 22 و 23 أكتوبر 2003، وكذا لقاء الجزائر في سبتمبر 2004 وبحث هذه اللقاءات اغلب نقاط الهجرة غير الهجرة غير الشرعية ومحاربة الدخول البري وخاصة ما تعلق بإبرام اتفاقيات إعادة القبول والإدماج بالتوازي مع مبادرة 5+5 يعمل الاتحاد الأوروبي على مستوى اللقاءات الإفريقية الذي يضم 57 دولة افريقية حتى يتمكن من غلق منافذ الهجرة، وفي إطار مشروع الشراكة المجسد في إعلان برشلونة ولتخفيف من وطأة الهجرة غير الشرعية، عمل الاتحاد الأوروبي على تقديم إعانات في شكل مساعدات مالية المتجسدة في برنامج MEDA كما عقد أول مؤتمر وزاري أورومتوسطي حول الهجرة في نوفمبر 2007 في

[1] هاني سليمان، السياسة الأوروبية اتجاه اللاجئين، ثلاثية الأمن العولمة ولقيم الإنسانية، متحصل عليه من الموقع: http://www.ACRSEG.org/40345 (17/04/2017 à 00 :04)

[2] aljazeera.encyclopedia dans : www.aljazeera.net/encyclopedia/events/27.08.2015 (15/04/2017 à 07:45)

[3] Why 100000 of Syrian refugees are fleeing to Europe, available: democraticac.de.pp:33804 (18/04/2017 à 08:33)

مدينة الفارف،[1] وفي السياق ذاته وابتداء من سنة 2005 أطلق الاتحاد الأوروبي خطوة جديدة في التعرض لقضية الهجرة مع دول جنوب المتوسط والأفارقة في أن واحد، أدت هذه الخطوة إلى التي بدأت بالرباط في جويلية 2006 إلى إقامة شراكة وثيقة مع دول المنشى والعبور،[2] والمقصد من اجل إيجاد حل دائم لتدفقات الهجرة على طول الطريق الهجرة للغرب الإفريقي إضافة إلى برنامج أنيس في مجال سياسة الجوار الذي خصصت له مبالغ خيالية ومساعدات تقنية إذ بلغ المبلغ المخصص له 120 مليون أورو للحد من تدفق الهجرات إلى الدول الأوروبية.

[1] محمد رضا التميمي، **مرجع سابق الذكر**، ص265.

[2] European commission aneas programme for financial and technical assistance to third countries in the area of migration and asylum, over view of projects funded 2004-2006.

المطلب الثالث: التعامل الأورومتوسطي مع الأزمة السورية

عند قراءة المشهد الحالي في سوريا والذي يتمثل في استمرار الدعم الخارجي لطرفي النزاع (النظام والمعارضة) سياسيا وعسكريا وماليا، يبدو من الصعب التوصل إلى حل داخلي أو أممي في الوقت القريب خاصة مع المواقف الإقليمية الفاعلة لهذه الأزمة خصوصا روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، فمن المرجح أن يستمر النظام في الحل الأمني، مع بقاء الروس مساندين له لمراهنتهم على قدرته على البقاء في السلطة، وفي المقابل تقوم الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بمساندة المعارضة السورية والتغاضي عن تسليحها، وقد ذكرنا هذه المواقف الإقليمية في الفصل الثاني.

إن الحديث عن نصر كامل لأحد الطرفين المتصارعين مسالة غير ممكنة في المستقبل فثنائية الكر والفر بين جنود النظام السوري وحلفائه ومقاتلي المعارضة هو العنوان الأبرز من خلال النظام لبعض المناطق وتراجعه من مناطق أخرى والعكس بالنسبة للمعارضة المسلحة، هذا الوضع سيزيد من ضبابية الرؤية في الفترة المستقبلية، ومن التعقيد المشهد عسكريا وسياسيا، كما يزيد من احتمالات التصعيد العسكري على ارض المعركة من الطرفين، بغية إيجاد أوراق تفاوضية جديدة، فإستراتيجية الإقليمية لحل الأزمة السورية تكمن في عدم الاتفاق بين الأطراف الدولية المعنية بالصراع خاصة أمريكا وروسيا على ملامح نظام سياسي جديد ينسجم مع مصالحها، هو مؤشر على استمرار الوضع المتأزم في سوريا على ما هو عليه فترة أطول، فقد يكون من مصلحة الولايات المتحدة وروسيا الاستمرار في تسليح كل من قوات النظام ومقاتلي المعارضة، بحيث يظل الصراع بشكل متوازن تفاديا لمواجهة نظام سياسي جديد يعارض مصالحها في المنطقة.[1]

إن الخطابات والتصريحات الرسمية لكل من الدولتين المتنافستين حول سوريا هي خطابات متناقضة حد التباين، مما يخلق شرخا في الموقف الذي لا يضم فقط روسيا والولايات المتحدة، وإنما هناك أيضا تحالفات تنتمي إما لهذا الشق أو لذلك وهو ما يعيد

[1] رضوان قطبي، الصراع في سوريا:حقائق الأوضاع وافاق الحل، صحيفة الراكوبة، متحصل عليه من موقع:
http://www.abakaba.net/articlesaction-show-id-44613htm (07/04/2017 à 13 :00)

إلى الأذهان صورة الحرب الباردة التي عرفت تناقض في الخطابات الرسمية بين القطبين العالميين،وشكل محاور وتكتلات تجمعها المصالح المشتركة،[1] هذا التناقض انعكس على أزمة الحلول في سوريا منذ بدء الأزمة السورية والحديث يدور حول إنصاف الحلول، والمثير في الموضوع إن الجميع سيشارك في موضوع إنصاف الحلول أو الحلول الترقيعية رغم تعارض المواقف فيما بين كل اللاعبين، فهناك جهود سياسية لا تشكل سوى حراك للإعلام وهذا ما انعكس جنيف01 وجنيف 02 الذي انعقد في 30 جوان 2012.

اتفقت مجموعة عمل مؤلفة من الولايات المتحدة والصين وروسيا وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا وتركيا وجامعة الدول العربية في مدينة جنيف على مبادئ مرحلة انتقالية، لكن الأطراف المعنية بالنزاع من السوريين وغيرهم اختلفوا على تفسير هذه المبادئ[2] التي لم تلحظ بوضوح مصير الرئيس بشار الأسد الذي تطالب المعارضة برحيله، واعتبرت واشنطن إن الاتفاق يفسح المجال أمام مرحلة "ما بعد الأسد"، في حين أكدت موسكو و بيكين إن تقرير مصير الأسد يعود للسوريين، وهو الأمر الذي تتمسك به الحكومة السورية حتى الآن، كما كان هناك اتفاق أمريكي روسي بشأن الأسلحة الكيميائية وذلك في14 سبتمبر 2013، حيث أبرمت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في جنيف اتفاقا بشان إتلاف الترسانة السورية من الأسلحة الكيميائية، وجاء الاتفاق بعد هجوم نسب إلى النظام وتسبب في مقتل المئات، وتجنب النظام بموافقته على هذا الاتفاق ضربة عسكرية أمريكية على سوريا.

هذا الاتفاق كان هدفه زيادة الضغط على طرفي الأزمة السورية سواء على صعيد عملية تدمير المخزون الكيميائي السوري، أو على صعيد السعي إلى إنجاح الجولة الجديدة من المفاوضات "جنيف 02" التي لم يكتب لها النجاح هي الأخرى بسبب تمسك

---

[1] الصراع الأمريكي الروسي حول الأزمة في سوريا: الرسائل في الخطاب الرسمي للحكومتين، مجلة تونس المستقبل، متحصل عليه من الموقع:
http://futuretunisie.in/?p:730 (08/04/2017 à 17 :00)

[2] مبادرات حل الأزمة السورية من جنيف 01 لوقف إطلاق النار، موسوعة الجزيرة، متحصل عليه من الموقع:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events (11/09/2016 à 20 :00)

كل طرف بمطالبه وعدم وجود إي رغبة للتنازل،[1] فقد اتخذت هذه الدول الإستراتيجية لحل الأزمة السورية على بدء المسار السياسي دون وقف العمليات العسكرية على الأرض، وهذا ما أدى إلى انهيار محادثات جنيف 02.

استطاعت القوات الحكومية السورية أن تحقق العديد من الانتصارات والتقدم في عدة محاور، الأمر الذي دفع واشنطن إلى التأكيد على زيادة دعمها لمقاتلي المعارضة السورية التي تشمل أنواع من السلاح الخفيف وصواريخ مضادة للدروع، لكنها لا تشمل أنظمة الدفاع الجوي،[2] كما أن من أسباب فشل "جنيف01" و"جنيف02"هو القرار الأمريكي والغربي بتسليح المعارضة، حيث ركزت موسكو والنظام السوري أن المعارضة ليست كيانا موحدا بل هي مجاميع لذلك واعتبرت أن من التنظيمات المعارضة السورية هي عبارة عن تنظيمات إرهابية، وهذا ما صرح به Potine خلال مشاركة في حلقة نقاشية مع المستشارة الألمانية Angela Miracle انه: "إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر واحد من تنظيمات المعارضة السورية الرئيسية وهو جبهة النصرة إرهابيا، فكيف يمكن للمرء أن يسلم أسلحة لأعضاء المعارضة هؤلاء، وقد تساءل الرئيس الروسي: "إلى أين ستنتهي هذه الأسلحة؟ وما الدور الذي ستلعبه؟[3]

كما أن لتدويل القضية السورية زاد من تعقيد الحلول في هذا الملف خاصة مع تزايد مظاهر العنف المسلح والاقتتال الدموي بين النظام السوري والمعارضة المسلحة ومحاولة تصاعد الضغط على النظام السوري، حيث قامت الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين برفع الملف السوري إلى مجلس الأمن منها لاستصدار قرار مماثل لقرار التدخل في ليبيا، هذه المحاولة الأمريكية لتدويل الأزمة، انتقل معها التنافس الأمريكي–الروسي إلى الصعيد

---

[1] عبد الرزاق بوزيدي، التنافس الروسي في منطقة الشرق 2010–2014، دراسة حالة الأزمة السورية، **مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية** جامعة محمد خضير، بسكرة، 2014–2015.ص 144

[2] موافقة الكونغرس الأمريكي على تسليح المعارضة السورية وردود الفعل عليه، متحصل عليه من موقع:
http://www.asharqalarabi.orgok/%85/D9%88%D8%17%D9%82%/D2%A9OG
(11/04/2017 à 23 :00)

[3] بوتين ينتقد إمداد المعارضة السورية بالأسلحة، متحصل عليه من الموقع:
http://www.masres.com/akhbarelyoumgate/179699

الأممي، حيث صار التنافس في مجلس الأمن تعبير عن مظهر من مظاهر تسجيل النقاط على الخصوم وإفشال مشاريعهم.[1]

فهذه المساعي الأمريكية لإصدار قرار أممي يدين النظام السوري واجهها رفض روسي باستخدام حق النقض أربع مرات من سنة 2011 إلى 2014 وهو ما يبرز جدية الصراع وأشكال الانقسام في حل هذه الأزمة والإستراتيجية المتبعة والذي يعد شكل من أشكال الانقسام بين الدول الكبرى، كما أن لروسيا في استخدامها للفيتو أربع مرات في مجلس الأمن فبهذا وضعت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية في موقف صعب، فإما أن تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية بحل مشترك للازمة يراعي المصالح الروسية وهو ما سيمثل انتصارا سياسيا روسيا كبيرا، أو ستضطر الولايات المتحدة الأمريكية للعمل خارج إطار الأمم المتحدة والشرعية الدولية مما يرفع من تكلفة التدخل إلى أقصى درجة ويجرده من الشرعية.[2]

فقد كان عجز الولايات المتحدة الأمريكية على اتخاذ قرارات دولية حاسمة على مستوى مجلس الأمن بهدف الإطاحة بالنظام السوري دفعها إلى فرض عقوبات على النظام السوري بشكل منفرد قامت بتحفيز شركاء لها داخل منظمة الحلف الأطلسي وجامعة الدول العربية بفرض عقوبات على النظام السوري.[3]

كما حثت الولايات المتحدة الأمريكية حكومات الاتحاد الأوروبي على تشديد العقوبات ضد النظام السوري، حيث توصلت إلى اتفاق ثنائي مع حكومات الاتحاد الأوروبي لفرض عقوبات تنص على حظر مستوردات من النفط السوري والاستثمارات الجديدة في صناعة

---

[1] جورج حجار، دوافع العشق الروسي لنظام بشار الأسد، متحصل عليه من موقع:
Http://www.globalalranetwork.com/opinion/11660-2013-11-09-18-14-28(12/04/2017 à 20 :00)

[2] السياسة الخارجية الروسية ومشكلات الشرق الأوسط: قراءة نقدية في وثيقة روسية،متحصل عليه من الموقع:
http://www.acdemia.edu/4152664/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%/A7% (13/04/2017 à 13 :00)

[3] عادل الجوجري، **مرجع سابق الذكر**، ص119.

النفط السورية، وهو ما يعتبر من اشد العقوبات التي طبقت على سوريا،[1] كما لا يجب لنا أن نغفل التقارب الدولي في هذه الأزمة خاصة مع محادثات فيينا 30 أكتوبر 2015 الذي اجتمعت 17 دولية في فيينا من بينها روسيا والولايات المتحدة وفرنسا وحضرت إيران للمرة الأولى وذلك لبحث الحل السياسي في سوريا بعد فشل الحلول السابقة، بغياب ممثلين عن المعارضة والنظام.واتفق المجتمعون على السعي إلى وضع أطر انتقال سياسي بينما اختلفوا على مستقبل بشار الأسد، وفي 14 نوفمبر توصلت الدول الكبرى في فيينا إلى خريطة طريق تنص على تشكيل حكومة انتقالية وإجراء انتخابات وعقد مباحثات بين الحكومة والمعارضة بحلول بداية يناير دون الاتفاق على مصير الأسد، هذا القرار الذي دعمه مجلس الأمن الدولي بتبني بالإجماع للمرة الأولى منذ بدء النزاع قرار يحدد خريطة طريق تبدى بمفاوضات بين النظام والمعارضة، وينص على وقف لإطلاق النار وتشكيل حكومة انتقالية في غضون ستة أشهر وتنظيم انتخابات خلال 18 شهر.[2]

كما أن هذا الاتفاق والتقارب الدولي فرضه الميدان العسكري خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وذلك من أولوية سقوط نظام بشار الأسد إلى أولوية القضاء على التنظيمات الإرهابية المتمثلة في داعش وجبهة النصرة وذلك بعد تمكنها من تحقيق تقدم في العديد من المناطق على حساب المعارضة المعتدلة وحتى على حساب القوات العسكرية للنظام السوري، فلكل من المعارضة المعتدلة وهذه القوات العسكرية السورية تقاتل التنظيمات الإرهابية.

أن مع بداية كل اجتماع أو مؤتمر يخص الأزمة السورية يقر المجتمعون بان الحل في سوريا سياسي وليس عسكري، وان مستقبل سوريا ومصير الأسد يحده الشعب، وان وقف إطلاق النار وتطبيق هدنة إنسانية ركيزة الأولويات،وفور انتهاء المؤتمر أو الاجتماع تتبخر جميع التصريحات ويبدأ طرفي النزاع تفخيخ جنبا الحل السياسي، وخلق مشكلات وعوائق أمام هذا الحل لتعود الأمور إلى نقطة الصفر من جديد في انتظار اجتماع آخر

[1] ربيع نصر وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص65.

[2] مبادرات حل الأزمة السورية، من جنيف 01 إلى وقف إطلاق النار

تتشابه فيه الوجوه ولا يختلف مصيره عن سابقه. فحل الأزمة السورية لم يعد يتوقف على التفاهم بين أطراف النزاع الداخلي بل على حدوث تقارب في الرؤى بين الدول الإقليمية الفاعلة في المنطقة خاصة منطقة حوض المتوسط الذي يضمن تحقيق مصالح الجميع.

المبحث الثاني: إستراتيجية الدول الأورومتوسطية للنهوض بالتنمية

لقد واجهت حكومات دول حوض المتوسط أثار الأزمة الاقتصادية العالمية بإجراءات متشابهة، وذلك ببث الثقة في الأسواق وطمأن المودعين والمستثمرين والتقليل من الآثار السلبية كالأزمة واتخذت إجراءات لتوفير السيولة أو لإنقاذ بعض المؤسسات المالية، فبذلك فان الأزمة المالية والاقتصادية العالمية رسمت بدون شك صورة جديدة لاقتصاد دول حوض المتوسط بصياغة سياسة اقتصادية جديدة خاصة لدول الأوروبية مع استمرار مساندة دول جنوب المتوسط لمؤسساتها المالية وذلك لملائمة النظام الاقتصادي العالمي وهذا ما عبر عنه في برنامج MEDA الذي لديه نظرة استشراقية لمواجهة هذه الأزمات والنهوض بالتنمية وهذا ما ركز عليه في سياسة الجوار الأوروبية.

المطلب الأول: برنامج (MEDA 1, MEDA2)

تعتبر الشراكة الاقتصادية والمالية العمود الفقري الذي تقوم عليه عملية برشلونة، حيث يستهدف إعلان برشلونة في جوانبه الاقتصادية والمالية خلق منطقة متوسطة منتعشة اقتصاديا من خلال تحفيز تنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة ومتوازنة وهذا ما عبر عنه في برنامج (MEDA 1,MEDA 2).

إذ يعتبر برنامج MEDA بمفهومه العام الأداة المالية الأساسية التي عرضها الاتحاد الأوروبي من خلال هذه الشراكة بتقديم مبالغ مالية في إطار هذا البرنامج، وقد يبدو هذا الأخير مهما من حيث المبالغ المخصصة في إطاره،[1] هاتان الآليتان التي عوضتا البروتوكولات المالية التقليدية الثنائية التي كانت تربط بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وفي وقت لاحق الاتحاد الأوروبي والدول الجنوب متوسطية في إطار السياسة المتوسطية المجددة وتقوم هذه الآليات على منهجية جديدة من خلال رصد غلاف مالي شامل تمول عن طريقه مجموعة من المشاريع الإنمائية حسب الحاجة والضرورة مقابل فرض الجانب الأوروبي لمجموعة من الشروط السياسية والاقتصادية على الدول المتوسطية المستفيدة من هذه الأموال مثل الإصلاحات السياسية القائمة على دعم الديمقراطية وحكم القانون، احترام حقوق الإنسان، حقوق الأقليات، التعددية السياسية والحزبية، بناء التنمية المستدامة....[2] وفي الواقع لا تتوقف عملية الاستفادة من برنامج MEDA على الدول الشريكة للاتحاد الأوروبي فحسب، بل تضاف إليها المنظمات غير الحكومية مثل جمعيات حماية البيئة وكذا الشركات والمؤسسات الاقتصادية والاستثمارية الخاصة إضافة للأقاليم المحلية بهدف دعم تنمية الريفية والمحلية في دول الشراكة.

---

[1] هارون الطاهر،عادل بلحيل، المساعدات المالية في إطار برنامج MEDA, وPHAR لماذا الاختلاف، الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الحاج لخضر طاهر، باتنة، الجزائر، أيام 08/06 ماي 2006.ص01.

[2] سعيد سايل، **مرجع سابق الذكر**، ص78.

وفي الفترة الممتدة بين 1995 إلى 2006 تم تقسيم برنامج MEDA لفترتان زمنيتان:

برنامج MEDA الأول (1995-1999):

بلغ حجم البرنامج والذي تقرر من خلاله إدراج مبلغ 3.06 مليار أورو كدعم مالي مخصصة لتمويل التعاون بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين، واهم الدول المستفيدة من برنامج MEDA 01 نجد تونس في المقام الأول بتحصلها على مبلغ 168 مليون أورو تليها مصر بمبلغ 157 مليون أورو، المغرب الأقصى 168 مليون أورو.

كان الهدف من الدعم المالي تأهيل البرامج الاقتصادية ودعم الاستثمار الخاص، وخلق مناصب شغل بهدف إقامة تعاون تجاري يقوم على تحرير التجارة لإقامة منطقة التبادل الحر.[1]

برنامج MEDA الثاني (2000-2006):

لقد عرف هذا البرنامج في فترته الثانية زيادة ملحوظة عن برنامج MEDA 01 حيث تم رصد مبلغ يقترب حسب بعض المصادر من 4.47 مليار أورو، ونجد إن مبلغ 4.06 مليار أورو تم صرفها فعلا على شكل مساعدات لدول جنوب المتوسط أي ما يعادل 91% من المبلغ الإجمالي المخصص لبرنامج MEDA02 واهم الدول المستفيدة من هذا الغلاف نجد المغرب الأقصى بحصولها على 917 مليون أورو تليها مصر بمبلغ 965 مليون أورو ثم تونس بمبلغ 500 مليون أورو[2] وهذا ما يبرزه الجدول الموالي لبرنامج MEDA01 و MEDA02 للفترة الممتدة بين 1995 إلى 2006 (الوحدة مليون أورو):[3]

[1] سليمة الباب، الشراكة في الميدان، مجلة الشراكة الأورومتوسطية، مارس 1997، ص12.

[2] سعيد سايل، مرجع سابق الذكر، ص79.

[3] http://ec.europa.eu/comm/external_relations/euromed/rsp/index-htm

	2000-1995 MEDA 01		2005-2000 MEDA 02		2005-1995	
	المبلغ	الاتفاق	المبلغ	الاتفاق	المبلغ	الاتفاق
الجزائر	164	30	273	114	437	144
فلسطين (غزة)	111	59	430	421	541	480
مصر	686	157	463	493	1150	650
الأردن	254	108	262	285	516	393
لبنان	182	01	101	131	283	132
المغرب	660	128	812	656	1472	783
سوريا	101	0	158	64	259	64
تونس	428	168	447	400	875	568
مجموع المشاركة الثنائية	2526	651	2946	2564	5533	3214
مجموع المشاركة الإقليمية	471	223	884	606	1355	829
المجموع الكلي	3057	874	3831	3169	6888	4043

فمن خلال الجدول نلاحظ إن المبالغ الممنوحة في إطار برنامج MEDA 02 اكبر من تلك التي منحت في إطار برنامج MEDA 01، حيث ارتفع المبلغ من حوالي 03 مليار أورو ونصف إلى أكثر من 5 مليار أورو، كما تجدر الإشارة إلى إن نسب استهلاك هذه الأموال خلال هذه المرحلة قد ارتفعت عن سابقها، فعلى سبيل المثال نجد إن نسب الاستهلاك لكل من الجزائر والمغرب وتونس قد بلغت على التوالي: 40%، 80%، و89%. ومن أمثلة مشاريع التمويل من خلال برنامج MEDA 01 و MEDA 02 برامج إعادة الهيكلة في المغرب وتونس والجزائر والأردن، صندوق التمويل الاجتماعي

لاستحداث وظائف في مصر وإعادة تأهيل الإدارة العامة في لبنان والتنمية الريفية في المغرب.[1]

لقد كان الهدف من إقامة هذا البرامج الاقتصادية في إطار برشلونة على الأهداف الاقتصادية والمالية على المدى البعيد ولتحقيق منطقة من الرفاهية المشتركة وتحسين التعاون والتكامل الإقليميين والتي ترتكز على محورين أساسين هما إقامة منطقة للتبادل الحر الأورومتوسطي والذي يعد شكل من أشكال الاندماج الاقتصادي بين اقتصاديات عدة دول كما هو الحال في المنطقة الأورومتوسطية والتعاون الاقتصادي والمالي الذي يتمثل في تدعيم ومساعدة الدول المتوسطية.

[1] برنامج ميدا الشراكة المتوسطية، المستقبل الاقتصادي:
www.almustaqbal.com/v4/article.aspx?type:np&article.id:10857.

المطلب الثاني: الآلية الأوروبية للجوار والشراكة(IEVP)*

تعتبر هذه الآلية أداة مالية تحل محل برنامج MEDA01 للدول المشاركة في سياسة الجوار الأوروبية والشراكة للفترة الممتدة من 2007 إلى 2013، وذلك من اجل ضمان تنفيذ خطط العمل التي صدرت عن طريق التنظيم الأوروبي رقم 1638-2006،[1] لتدارك نقائص برنامج MEDA.

إذا كانت التنمية شرط جوهري لتقليص معدلات البطالة والحد من التطرف ومنه تنمية الأمن الأوروبي بمفهومه الواسع وضمانا لاستقرار الإقليمي على أساس إذا كان الخطر ضد أوروبا من الجنوب من إرهاب، هجرات ومخدرات نتيجة لظروف اقتصادية متدهورة، فان تطبيق سياسة ناجحة للمساعدات من اجل التنمية، فالخطر سوف يتناقص طرديا مع نحو هذه الجهة.كما وسبق هذه الآلية إنشاء البنك الأوروبي للاستثمار** كهيئة مصرفية أوروبية موجه بالأساس لدعم مشاريع التنمية لدول جنوب المتوسط.[2] وخصص لهذه الآلية مبلغ 14.9 مليون أورو وهو يعادل ضعف المبلغ المخصص لبرنامج MEDA02 الذي بلغ 8.5 مليون أورو.[3]

واعتبارا من سنة 2014 حلت الآلية الأوروبية للجوار ENI محل الآلية الأوروبية للجوار والشراكة[4]

---

* IEVP : instrument européen de voisinage et de partenariat.

[1] Instrument européen de voisinage et de partenariat, coopération transfrontalière document de stratégie, 2007-2011, intereuropéen, p06. PDF

**قدم البنك الأوروبي للاستثمار مبلغ 5.350 مليار اورو لدول جنوب المتوسط إضافة إلى 7 مليار اورو في شكل قروض.

[2] بن حملة سامي، اتفاق الشراكة الأورومتوسطية عامل للتعاون الاقتصادي والجوار بين الدول الأورومتوسطية، جامعة منوري، متحصل عليه من الموقع:

http://www.facebook.com (18/04/2017 à 19 :02)

[3] بشارة خضر، **مرجع سابق الذكر**، ص188.

[4] آلية التحويل CES ,MED ،متحصل عليه من الموقع: www.CES.med-eu/ar/ (à 08 :05)

تعتبر الآلية الأوروبية للجوار والشراكة أداة لتحقيق الانسجام والتماسك مع أهداف الاتحاد الأوروبي للتنمية Européen concession développement. إذ تبنى الاتحاد الأوروبي في سنة 2006 مذكرة مفادها إن يتم خفض الفقر والنهوض بالتنمية شرط أساسي لتعزيز قيم الديمقراطية.[1]

وفي السياق ذاته للنهوض بالتنمية فان تنفيذ نظام تعليم حسن الأداء وفاعل مرتبط بدرجة كبيرة بالتنمية في المديين المتوسط والطويل، ففي إطار بلدان الجوار مع الاتحاد الأوروبي في مجال التعليم، تم إطلاق عدة مشاريع منها برنامج تامبوس، اراسموس، موندوس بالإضافة إلى مشاريع توأمة الكترونية.

إذا اعتمدت كل من أذربيجان، جمهورية مولدافيا، أوكرانيا، مصر، الأردن وتونس في عام 2004 إصلاحات لتحسين نوعية التعليم على جميع المستويات، إضافة إلى برنامج الدولة للشباب الذي يشمل الفترة الممتدة من 2016 إلى 2020 في شكل اطر سياسية وإستراتيجية للشباب كونهم طاقات للنهوض بالتنمية.[2]

وبعد أحداث الربيع العربي بدول جنوب المتوسط عملت سياسة الجوار على إعادة النظر في سياستها وأرست ستة دعائم أساسية في سياستها لكي تتواءم مع التطورات في المنطقة والتي من بينها دعم التنمية المستدامة اقتصاديا واجتماعيا، وذلك انطلاقا من اعتبار التجارة مدخلا إلى حلق فرص العمل والنمو الاقتصادي. تتركز سياسة الجوار الجديدة على التفاوض بشأن مناطق تجارية حرة وعميقة.[3]

كما تضمنت الآلية الأوروبية للجوار برنامجين يتمثلان فيما يلي:

---

[1] الاتحاد الأوروبي، دليل إرشادي لآليات الجوار الأوروبي وعلاقتها بالمؤسسات المالية للدولة، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ص13.

[2] تنفيذ السياسة الأوروبية للجوار في 2014، تقرير مشترك للبرلمان الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق، بروكسل، 2015/03/25، ص10.

[3] الاتحاد الأوروبي، دليل إرشادي لآليات الجوار الأوروبي، مرجع سابق الذكر، ص6

أولا: البرنامج الإرشادي 2007-2010: وهو عبارة عن برنامج عمل بمبلغ 343.3 مليون أورو ويعمل هذا البرنامج على تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد.

ثانيا: البرنامج الإرشادي للفترة 2011-2013: وذلك بمبلغ 535.15 مليون اورو وذلك حسب كل برنامج إرشادي لكل بلد.[1]

في حين آلية الجوار الأوروبي موازنة بلغت 15.4 مليار اورو للفترة 2014-2020 وبموجب هذه الآلية يمكن توقع حزمة من الإصلاحات المتفق عليها في كل بلد ومن خلالها يمكن لكل بلد إن ينال تمويل أكثر في حال قيامه بإصلاحات. كما تقوم هذه الأخيرة بدعم مشاريع تنموية في مجال الطاقة والنقل والبيئة، ومن خلال هذه الآلية يهدف الاتحاد الأوروبي إلى تخصيص مبلغ 150 مليون اورو على شكل هبات بين عامي 2015-2017. كما تستفيد من آلية الاستثمار في الجوار للبلدان الثلاث (جورجيا، جمهورية مولدافيا، وأوكرانيا) من مبلغ 1.5 مليار اورو في مجال الاستثمار.

يعقب آلية الجوار الأوروبي برنامج التعاون عبر حدود المتوسط للفترة 2014-2020 وهو يتضمن نفس أهداف فترة 2007-2017، يهدف هذا البرنامج لتمويل مشاريع تنموية بمبلغ قدره 209 مليون اورو،[2] ومن اكبر المستفيدين من هذه الآلية هي أوكرانيا.

---

[1] Instrument européen de voisinage et de partenariat, coopération transfrontalière, op.cit., p4.

[2] برنامج آلية الجوار الأوروبية للتعاون عبر الحدود بالمتوسط الممول من الاتحاد الأوروبي يستعرض فرص الدعم الجديدة، بيان صحفي 22 نوفمبر 2016، متحصل عليه من الموقع: http://eeas.europa.eu (20/04/2017 à 10 :09)

المطلب الثالث: إستراتيجية الدول المتوسطية للتعامل مع الأزمة الاقتصادية 2008

لقد كانت الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2002 تأثير على دول ضفتي المتوسط على الرغم من اختلاف درجة ونسبة هذا التأثير من ضفة لأخرى، وهذا كان مرتبط بدرجة الاندماج في الاقتصاد العالمي وأسواقه المالية، فمثلا بالنسبة للاقتصاد الجزائري فان التأثير يكون غير مباشر وذلك نظرا لانعدام سوق مالية حقيقية وعدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية، إلا أن لهذه الأزمة تسنى لجميع الدول تبني إدارة مشتركة لهذه الدول المتوسطية باتخاذ مجموعة من السياسات المالية، الاقتصادية، الاجتماعية والقانونية الهادفة لإدارة الأزمة والسعي للتغلب عليها ومحاصرة تبعيتها.

سياسات الاتحاد الأوروبي:

لقد سبق وان عرفنا أن الأزمة الاقتصادية العالمية في الاتحاد الأوروبي قد مرت بثلاث مراحل تطورية، تمثلت الأولى بالأزمة المالية (من منتصف سنة 2007 لغاية نهاية 2008)، ثم الأزمة الاقتصادية العالمية (من نهاية 2008 إلى 2009)، ثم مرحلة ثالثة تمثلت في أزمة الديون السيادية (من بداية 2010). وقد ظهر لنا انه في كل مرحلة من هذه المراحل نجد أن الاتحاد الأوروبي قد تحرك بشكل جماعي ومشترك لمحاولة علاج هذه الأزمة ومنع تفاقمها وهذا على الرغم من وجود خلافات تظهر من وقت لآخر بين الدول الأوروبية. بهذا الشأن إلا أن وعي هذه الدول بأهمية العمل الأوروبي المشترك يجعلها في كل مرة تتوصل لحلول وسطى تجعل من المشاكل والأزمات المختلفة أداة ومناسبة لتعزيز أواصر التضامن الأوروبي. فلقد اتخذ الاتحاد الأوروبي بإقدام البنك المركزي الأوروبي (BCE) لضخ مبلغ 95 مليار اورو في 09 أوت 2007 في السوق المالية الأوروبية بهدف التقليل من نقص السيولة النقدية وهي العملية التي تكررت عدة مرات[1] وكانت هذه الخطوة مع المرحلة الأولى للازمة.

[1] سعيد سايل،**مرجع سبق ذكره** ص156.

واستكمالا لهذه التحركات سارعت دول الاتحاد الأوروبي للبدء في عقد قمم استثنائية مخصصة لدراسة سبل الإدارة المشتركة للازمة المالية في أوروبا، وقد كان أبرزها قمة باريس في أكتوبر 2008 ابن توصل لحزمة من القرارات المالية والنقدية المشتركة،[1] لقد كان الهدف من هذا إعادة هيكلة اقتصادياتها.

غير انه وعلى الرغم من التحرك السريع للاتحاد الأوروبي للتعامل مع الأزمة العالمية، إلا أن هذا لم يمنع من انتقال الأزمة المالية للقطاعات الاقتصادية العينية حتى بعد التراجع الحاد في سنة 2008 حتى واجهت أزمتي الديون السيادية والبنكية في عام 2011 وهذا ما لزم على الاتحاد الأوروبي بإصلاح الاتحاد المالي والمصرفي وذلك بتعزيز اقتصادياته بجعل صادراته أكثر تنافسية إضافة إلى تحكم الحكومات في القطاعات العامة.

هناك أيضا تجارب سابقة داخل الاتحاد الأوروبي إزاء إعادة هيكلة وتقوية الاتحاد بعد الأزمات المالية الكبرى مثل تجربة السويد في التسعينات، في هاته الحالة نتيجة كذلك تزامنت ائتمان وعقارات حقيقية مع وجود توسيع بعيد المدى للقطاع العمومي وكذا نسبة دين الناتج المحلي الإجمالي الذي يحوم حول 80%،[2] ولمواجهة الأزمة السيادية قام الاتحاد الأوروبي بإقامة سلطة مالية مركزية مع سيطرة جادة على الميزانيات والديون على أساس كل بلد وذلك بمنح البنك المركزي الأوروبي الإشراف على اكبر بنوك القارة. الهدف منه توحيد الأنظمة القانونية والإدارية الأوروبية الخاصة بإنشاء المستثمرات والشركات الاقتصادية الخاصة وتوحيد سقف رأسمالها في جميع دول الاتحاد الأوروبي وهذا بهدف تسهيل وتشجيع الاستثمار المتبادل بين الدول الأوروبية وكذا تحفيز عملية انتقال رؤوس الأموال بين هذه الدول دون صعوبات قانونية أو إدارية.

---

[1] يسرى الشرقاوي، أوروبا في مواجهة الأزمة..كثير من الوحدة...قليل من نقاط الضعف، **السياسة الدولية**، عدد 175، جانفي 2009، ص141.

[2] محمد مسعود لماذا استخرج أمريكا وأوروبا أقوى من الأزمة المالية، مركز نماء البحوث والدراسات
www.nama-centre.com/activitedatials.aspx?id:291 (17/04/2017 à 14 :00)

وعلى هذا الأساس نرى أن الاتحاد الأوروبي ودوله لم يضيعوا الوقت وسارعوا لبناء ونسج علاقات تضامنية أفضت لإنتاج مخطط اقتصادي واجتماعي أريد منه تحقيق الإدارة المشتركة أوروبيا للازمة الاقتصادية العالمية، هذه السياسات كانت لمواجهة المرحلة الثانية من هذه الأزمة الاقتصادية.

إضافة لهذه الإجراءات المالية تحرك كذلك الاتحاد الأوروبي على المستوى التجاري وذلك من اجل تأمين الحماية للمنتجات الصناعية والزراعية الأوروبية، وهذا ما ظهر من خلال إقرار نظام تجاري أوروبي جديد وموحد دخل حيز التنفيذ انطلاقا من 01 جانفي 2011، والذي سمي "نظام مراقبة الواردات" import control system والذي يحتوي على إجراءات إدارية تعقد ولوج صادرات الدول الخارجة عن الاتحاد الأوروبي نحو السوق التجارية بهذا الأخير من خلال ضرورة استيفاء أي مصدر للاتحاد الأوروبي لحوالي 31 شرط ليتم السماح له بالتصدير للاتحاد الأوروبي، كضرورة التصريح المسبق للمصدر بدخول سلعة بواسطة وسائل الكترونية معقدة، ضرورة حصول المصدر على ما يسمى بشهادة الوجود الضريبي، كشف يحتوي على رقم أعمال المصدر وشهادات بنكية لثلاث سنوات متتالية وغيرها من الإجراءات الأخرى.[1]

إن التحرك الأوروبي الموحد حيال الأزمة الاقتصادية العالمية في أوروبا بمراحلها الثلاثة قدتم استكماله ودعمه بخطط وسياسات وطنية خاصة بكل دولة أوروبية وهذا دون أن تكون الإجراءات الوطنية هذه متناقضة أو متعارضة مع ما جاء في خطط العمل الأوروبية المشتركة وهذا ما يعبر إلا عن وجود وعي أوروبي موحد حول ضرورة تكثيف الجهود المشتركة لحصار الأزمة الاقتصادية العالمية في أوروبا من خلال التحرك على جميع الأصعدة والمجالات.

[1] سعيد سايل، **مرجع سبق ذكره**، ص167.

سياسات دول جنوب المتوسط:

لقد ظهرت بعض المحاولات التي أتت خاصة من طرف اتحاد المغرب العربي لمناقشة الأزمة الاقتصادية العالمية والوصول ولو لخلق وجهات نظر مشتركة حول الوسائل والطرق التي يجب تفعيلها لمواجهة آثارها الاقتصادية والاجتماعية على شعوب دول جنوب المتوسط، على غرار اجتماع محافظ البنوك المركزية للدول المغاربية في مدينة طرابلس الليبية يوم 15 نوفمبر 2008 لبعث مدى وجود مؤشرات دالة على تأثر الدول المغاربية بالأزمة المالية العالمية،[1] كما شهدت كذلك هذه المحاولات انعقاد أول قمة اقتصادية عربية مخصصة لمناقشة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في العالم العربي بما فيها دول جنوب المتوسط العربية، وذلك يومي 19 و 20 جانفي 2009 بمدينة الكويت فاعلان الكويت أكد على:[2]

- إتباع سياسات نقدية ومالية تعزز من قدرة البلدان العربية على مواجهة الأزمة.
- التوجيه بتشجيع الاستثمار البيئي العربي.
- دعم الاقتصاد الحقيقي.
- تعزيز دور الصناديق والمؤسسات المالية العربية المشتركة والوطنية لتسهيل شروط منح قروضها والمساهمة في تمويل مشاريع التكامل وتوفير التسهيلات الائتمانية للمشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بما يسهم في مواجهة التحديات الاجتماعية.

إلا أن لهذه المبادئ التي كان ينقصها التنسيق والموقف الموحد وهو على النقيض الاتحاد الأوروبي، حيث لا يوجد تحرك جنوب متوسطي مشترك جاد وفعال لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية وذلك على الرغم من توفر آليات هيكلية وتأسيسية مختلفة بين

---

[1] الحبيب بن يحيى، اتحاد المغرب العربي: اجتماع لبحث تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية على دول المغرب العربي :
http://www.mokelt.com/newssave.aspx?mid:181730 (17/04/2017 à 16 :00)

[2] احمد السيد النجار، القمة الاقتصادية العربية بالكويت: لماذا جاءت النتائج محدودة مقارنة بالآمال العريضة، **مجلة الشؤون العربية**، العدد 137، 2009، ص134.

هذه الدول لفعل ذلك (اتحاد المغرب العربي، الجامعة العربية..) والتي تنص في اتفاقيات تأسيسها على كونها أدوات عربية وجنوب متوسطية يمكن استغلالها لمواجهة ورفع التحديات المختلفة بما فيها الاقتصادية والاجتماعية للشعوب والدول المنظمة لها وبالتالي فعلى الرغم من هذا فشلت هذه الأطراف في بناء إجابة مشتركة للازمة الاقتصادية العالمية الأخيرة.[1]

ونتيجة لهذا كان لكل دول الجنوب متوسطية تتبنى سياسة خاصة بها وشكل أحادي عن الأخرى لإدارة وتسيير الأزمة الاقتصادية والتغلب عليها، وهذا دون أن يكون هنالك ادني تنسيق بينها، مما يصعب حتى مجرد محاولة عرض هذه السياسات وتلخيصها في قالب واحد، فمثلا نجد أن الجزائر التي تعتمد على أسعار الطاقة والتي تتجاوز 96%من إيراداتها الخارجية من العملة الصعبة (حيث أدت هذه الوضعية وبعد انهيار أسعار النفط لخسارة الجزائر ل 50% من مداخلها المالية في ظرف ستة أشهر وذلك من جوان 2008 إلى ديسمبر 2008، مما أدى لدخول الميزان التجاري الجزائري في وضعية عجز فاقت 03 مليار دولار أمريكي سنة 2009).

وأمام هذا الوضع استنتج صانعي القرار الاقتصادي ليتبني مجموعة من الإجراءات القانونية والإدارية الهادفة لحماية الاقتصاد الوطني الجزائري من الأزمة الاقتصادية العالمية وهي الإجراءات التي باتت تعرف اليوم لدى الباحثين "بالسياسة الوطنية الاقتصادية" pentecôtisme économique وذلك على أساس أنها تهدف لإعادة رسم الإستراتيجية الاقتصادية الجزائرية بالشكل الذي يجعل المتعامل الاقتصادي الوطني (المستثمر الوطني العام والخاص) النواة المحورية التي يقوم عليها الاقتصاد الجزائري.[2] وعليه انطلاقا من نهاية سنة 2008، أخذت الجزائر في رسم إستراتيجيتها الاقتصادية الجديدة وذلك بصدور جملة من الإجراءات القانونية المنظمة.

---

[1] الحبيب بن يحيى، **مرجع سابق الذكر**

[2] Belkaid Aïd Akram, souveraineté économique et reformes en Algérie, une dynamique d'alliance non de la souveraineté : confluence méditerranée, N° 71, automne 2009, p07.

المبحث الثالث: تقيم التعامل الأورومتوسطي مع التحديات الراهنة

لقد استقطب موضوع الشراكة الأورومتوسطية اهتمام الساسة والخبراء والباحثين لما لها من أهمية يمكن أن تؤثر على توجهات مستقبل عدد كبير من الدول المتوسطية، فهو يمثل تطورا هاما على نمط علاقات وتفاعلات العربية والمتوسطية، إذ يعتبر برشلونة إطار التعاون الأورومتوسطي لأنه حدد الأهداف العامة للتعاون كتشجيع التعاون والتكامل الإقليمي بإقامة مشاركة اقتصادية ومالية وتحقيق التقارب بين الثقافات والحضارات، وضمان مبادئ التزام الاتحاد الأوروبي للوقوف مع دول جنوب المتوسط لحل مشاكلها، إلا أن هذه الأهداف الايجابية للتعاون عرفت عدة معوقات خاصة أن موازين القوى التي جرت وتجري في إطارها مفاوضات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية تميل بشكل حاسم لصالح الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: انجازات الدول الأورومتوسطية في تعاملها مع التحديات الراهنة

تعرف الشراكة كما تضمنها إعلان برشلونة على أنها ليست اتفاقا تجاريا عابرا أو ليست توافق سياسي محدد، بينما هي سير في طريق نحو مصير مشترك يشمل كل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في مشروع مصالحة بين أوروبا والدول المتوسطية، فمن وجهة نظر الأوروبيين فالشراكة الأورومتوسطية هي عملية توسعة للدعم الأوروبي للدول التي تعاني من مشاكل في حين من وجهة نظر الدول الجنوبية فهي تمثل وسيلة مواكبة للتحولات الراهنة والمستجدة مما يتطلب من المنطقة أحداث تغييرا في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية.

أن منطق الشراكة بين الطرفين يفرض أن يقوم على مبدأ المصلحة المشتركة.[1] إلا انه وما يعاب على الدول الأورومتوسطية في تعاملها مع التحديات الراهنة هو ضآلة الانجازات مقارنة بالأهداف التي سيطرت في إطار العلاقات بين الضفتين هذا من جهة ومن جهة أخرى تضمن الشراكة لثلاث وأربعون دولة إضافة إلى تضمين اتفاق الشراكة للاتحاد الأوروبي التي تعد من الانجازات مقارنة بحجمه ومن بين الانجازات نورد مايلي:

- ضمان امن واستقرار الاتحاد الأوروبي من خلال ربط أواصر علاقته مع دول الضفة الجنوبية التي تعتبر مصدر تهديد واستقرار للدول الأوروبية. إذ أمنها مرهون بمدى امن دول الضفة الجنوبية ، إذ الأمن الأوروبي يمتد إلى خارج دوائر نطاق القارة الأوروبية.[2] وفي هذا القبيل نجد اتفاقيات ثنائية بين بعض الدول من جنوب المتوسط والدول الأوروبية (اتفاق بين ليبيا وايطاليا، اتفاق بين الجزائر واسبانيا، اتفاق بين تونس واسبانيا، اتفاق بين اسبانيا والمغرب).

---

[1] رزيقة غراب وسخار نادية، محتوى الشراكة الاورو جزائرية، ملتقى دولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 13و14، 2006، ص5.

[2] هويدي عبد الجليل، **مرجع سابق الذكر**، ص44.

- ضمان إمدادات للطاقة من الدول الجنوبية بما يكفل الأمن الطاقوي للدول الأوروبية من ليبيا والجزائر التي تعد ثالث مصدر للاتحاد الأوروبي للقارة إضافة إلى الفوسفات من تونس وليبيا.
- استفادت فلسطين في إطار العلاقات الأورومتوسطية من برامج دعم MEDA 01 ,MEDA02, EIDHR, TIM, PEGASE, EIB إضافة إلى فرض جسم سياسي فلسطيني على الخارطة الدولية مما يعتبر انجاز لها وتامين لحضور فلسطيني في شراكة اورومتوسطية كباقي الدول المتوسطية.[1]
- تعتبر الدول الجنوبية بمثابة حارس حدود للدول الأوروبية وشريك لا يمكن الاستغناء عنه فيما يتعلق بمسائل الهجرات والإرهاب وتبعات الجريمة المنظمة.
- التعامل مع مسالة الهجرة بازدواجية وذلك من خلال إتباع لبعض الدول لسياسات الهجرة انتقائية المتمثلة في خبرات وذوي الكفاءة مما يعد انجاز لدول الضفة الشمالية.
- التصدي للتواجد الأمريكي بالمنطقة خاصة ما تعلق بمشروع ازنستات الموجه للدول المغاربية (أوربة).
- استفادة الدول الجنوبية من مساعدات في إطار العلاقات الأورومتوسطية والمتمثلة في برنامج MEDA1 و MEDA2 والية أوروبية للجوار والشراكة والية الجوار الأوروبية بالإضافة إلى المساعدات من البنك الأوروبي للاستثمار لدعم مشاريع التنمية بالضفة الجنوبية للحيلولة دون تنامي التهديدات (التطرف، الإرهاب، الجريمة المنظمة).
- مؤسسة اتاليد لحوار الثقافات لتقرير الحوار بين الطرفين.
- التعامل بازدواجية في إطار مفاوضات الاتحاد الأوروبي مع شركائه مما يرجح الكفة لصالح الاتحاد الأوروبي يجعل منه يملي شروطه.

[1] نسيم حسن أبو جامع وأكرم فارس، دراسة تحليلية لأثر المساعدات والقروض الأوروبية على الاقتصاد الفلسطيني، **المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية**، المجلد 04، العدد 01، 2017، ص38-41.

- إزالة التعريفة الجمركية بحلول سنة 2020 بما بعد انجاز الدول الأوروبية في إطار الاتحاد الأوروبي[1] مما يجعل الدول المتوسطية سوق استهلاكية.
- التعامل بجدية مع الأزمة الأوكرانية وذلك من خلال دعم مشاريع تنموية.
- تصدر قضية تامين الماء في غزة جدول أعمال لقاء وزراء البيئة لدول الاتحاد من اجل المتوسط.

عموما فان انجازات تخص الضفة الشمالية أي دول الاتحاد الأوروبي بما[2] يكفل عدم مساس التهديدات الراهنة بأمنها ومجالها الحيوي، وهذا ما برهنت عليه الأزمة السورية عندما ضاق صدر بريطانيا بأزمة اللاجئين السوريين مما جعلها تخرج من الاتحاد الأوروبي، وكذا عدم تعاملها بجدية مع الأزمة الليبية، مما يجعل العلاقات الأورومتوسطية تبوء بالفشل وذلك نظرا لعدم وجود تعاون بين الضفتين ما عدا خارج إطار السياسات الثنائية والمعاهدات الثنائية للتصدي للتهديدات الراهنة.

[1] انجازات وإخفاقات الشراكة الأوروبي المتوسطية، متحصل عليه من الموقع:
Aljazeera.net/programmes/fromeurope/

[2] www.moqatel.com/openshare/behat.nogmot3euromed.seco2doc (24/01/2017 à 19 :00)

المطلب الثاني: إخفاقات الدول الأورومتوسطية في تعاملها مع التحديات الراهنة

انه وبعد مرور ما يقارب 22 سنة على انعقاد مؤتمر برشلونة الذي أسس لعلاقة أورومتوسطية تجمع ما بين الضفتين (جنوب المتوسط ودول أوروبية)، إلا انه وللأسف على الرغم من تضمن مسار برشلونة لشراكة شاملة في اطر عديدة، إلا أن أهداف المسطرة في إطار العلاقات الأورومتوسطية معظمها أن لم نقل جلها لم تتحقق وهذا دليل على إخفاق السياسات الأورومتوسطية في تعاملها مع التحديات الراهنة والمتمثلة فيما يلي:

- الصراع العربي الإسرائيلي الذي يعتبر من القضايا العالقة في المتوسط إذ لحد ألان لا تزال تفتقر إلى حل والتي تعد من ابرز معيقات تقدم الشراكة في إطار العلاقات الأورومتوسطية مما يجعل خلق منطقة استقرار وسلم رهينة هذا الصراع ومنه المحور الأمني والسياسي كهدف لم يتحقق.[1]
- قضية الإرهاب مما جعل منها قضية محورية في سياق العلاقات الأورومتوسطية والتي أصبحت بمثابة قنبلة موقوتة تهدد دول الضفتين ككل وذلك نظرا لعدم التعامل بجدية مع هذا الأمر[2] بالرغم من تشديد الجزائر بهذه الأخيرة في عدة مناسبات مما جعل هذه القضية محور تعاون بين الضفتين والتعاون الثنائي إزاء هذه القضية ليس بالحل بل يجب وضع سياسات واستراتيجيات حيال الأسباب المؤدية للظاهرة.
- أوروبا أضحت كعلامة تجارية تفرض نفسها على دول الضفة الجنوبية من خلال إصدارها لأوامر، في حين الدول الجنوبية تنقد، وهذا ما أكد عليها حد المتتبعين بقوله أن الشراكة الأورومتوسطية وضعت لدول الجنوب وليس مع دول الجنوب، مما جعل الدول الأوروبية تملي شروطها على دول الضفة الجنوبية.

---

[1] أنور محمد فرج، **مرجع سابق الذكر**، ص 94.

[2] **المرجع نفسه**

- إغفال تام لقضية الصحراء الغربية على الرغم من أهميتها على مسار تطور العلاقات الأورومتوسطية وبالأخص العلاقات المغاربية كشراكة أفقية.
- ترجيح كفة الاتحاد الأوروبي لإسرائيل مقابل إهمال الشعب الفلسطيني الذي يتعرض للانتهاكات.
- الأزمة الليبية والسورية وتداعياتها السلبية على تقدم مسار العلاقات إذ فشلت الدول الأورومتوسطية في تفاعلها مع الأزمتين خاصة ما تعلق بأزمة اللاجئين السوريين.
- فشل فرنسي في بسط نفوذه في أوروبا الشرقية مما جعله يطرح مشروع الاتحاد من اجل المتوسط.[1]
- العلاقات الأورومتوسطية طغى عليها عامل التبعية مما جعل من دول الجنوب مستهلكة لا مشاركة.
- إخفاق الاتحاد الأوروبي في ضم الجزائر لسياسة الجوار الأوروبية والتي عبرت عنه الجزائر بالرفض في عدة مناسبات.
- طغى البعد الأمني على مسار العلاقات الأورومتوسطية وذلك من خلال تبني الدول الأوروبية لاستراتيجيات كسياسات وقائية لتجنب وصول التهديدات إلى مجالها.
- تباين إدراك الضفتين للتهديدات.
- عدم تمكن الاتحاد الأوروبي من دفع إسرائيل إلى التوقيع على اتفاقية حظر الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.[2]
- تدهور المعدلات المعيشية بالجنوب مما زاد من ارتفاع معدلات الهجمات الإرهابية والجريمة والهجرة غير الشرعية، وهذا ما يبرز بان المساعدات والجهود المقدمة من الطرف الأوروبي للنهوض بالتنمية عرض الحائط.

---

[1] الاتحاد من اجل المتوسط، المشروع الذي ولد ميتا، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ 2011/06/21.

[2] الأمم المتحدة، تقرير الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تقرير الأمين العام، الدورة 56، البند 91 من قائمة الأولوية.

- السماح لمواطني أوروبا الشرقية بالهجرة لأوروبا في حين تقييد مواطني دول الضفة الجنوبية مما يجعل ذلك تمييزا عنصريا مرفوضا. كما ينظر الأوروبيين للمهاجرين من الضفة الجنوبية على أنهم إرهابيين الأمر الذي يزيد من مشاعر الكراهية للدول الأوروبية مما يشعل فتيل العنف بين المهاجرين والسكان الأصليين على الرغم من تضمين الاجتماع الوزاري بشونجارت 1999 لبند مفاده محاربة كافة أشكال العنصرية وكراهية الأخر مع ضرورة التعاون مجال الهجرة غير الشرعية.[1]
- مساعدات مالية في إطار برنامج MEDA1و MEDA2 والآلية الأوروبية للجوار لم تستوفي بإغراضه بل اخفق الاتحاد الأوروبي في دفع الأموال التي تعهد بها إذ لم تبلغ ما نسبته 58% من الأموال المقررة.[2]
- إهمال الجانب الإنساني الذي نص عليه مسار برشلونة واتضح ذلك من خلال المعاملات اللانسانية للمهاجرين غير الشرعيين بمراكز الاعتقال التي لا تستوفي الشروط الإنسانية مما يجعل الدول الأوروبية تنتهك حقوق الإنسان التي طالما نددت بها في المحافل الدولية.
- مشروع إقامة منطقة حرة هو أداة لتحقيق دمج غير متوازن مما يرجح الكفة لصالح الطرف الأقوى إلا وهو الاتحاد الأوروبي إضافة إلى عدم تحقق المشروع.
- سياسة الجوار الأوروبية من الوصفات التي ابتدعتها أوروبا لبقاء التحديات بدول الجوار وجوار الجوار مما يجعل التحديات لصيقة بدول الجوار.
- التعامل بجدية مع الأزمة الأوكرانية في حين إهمال النزاع الصحراوي مما يعد إخفاق في التزامات الدول الأوروبية أي تنفيذ التزاماتها نحو الشرق مقابل الجنوب.
- العمل على ترحيل المهاجرين وإنشاء مراكز انتقال ليست بحل وهذا ما عبرت عنه الجزائر بالرفض.*

---

[1] محمد خليل أربيع، **مرجع سابق الذكر**، ص78-79.

[2] برد رتيبة، **إستراتيجية الاتحاد الأوروبي على ضوء برشلونة، جريدة المستقبل العربي**، 2013/10/14، متحصل عليه من الموقع:

www.almustaqbal.com (24/04/2017 à 07 :06)

- ضعف الاستثمار بدول الجنوب من شانه العمل على رفع مستويات التنمية.
- رغم تضمن حوار الحضارات مسارات العلاقات الأورومتوسطية الثلاث إلا أن الدول الأوروبية ضاق صدرها من المهاجرين العرب والمسلمين واعتقدت بأنهم يشكلون تهديد للهوية الأوروبية وان محاولة اندماجهم هي سبب ذلك.
- كان من بين أهداف الدول المتوسطية الجنوبية الاندماج في السوق العالمية من خلال الشراكة وهذا ما أخفقن في تحقيقه، إذ لا يمكن اعتبار اتفاق الشراكة غاية بقدر ما هو طريق لتحقيق الاندماج في السوق العالمية.
- ثقل المفاوضات على الجانب الجنوبي (اتحاد أوروبي مقابل كل دولة).
- تعاون ثنائي في مجال الهجرة وهذا ما يستدعي التأسيس لسياسة جديدة وذلك من خلال دعوة دول جنوب المتوسط للتفاوض حول إيجاد نظام مشترك أوروبي متوسطي يطر الهجرة والانتقال السري بين الضفتين بطريقة تتجاوب مع مصالح الطرفين لان السياسات السابقة لم تفي بالغرض.
- تأجيل الاتحاد من أجل المتوسط بسبب الصراع العربي الإسرائيلي (التواجد الإسرائيلي) وكذا الأزمة الاقتصادية 2008
- تضمن البند 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص أساسه بحق كل شخص اختيار مكان إقامته وحرية التنقل داخل أي بلد يشاء، كما يؤكد على أن لكل شخص الحق في مغادرة أي بلد والعودة إلى بلده الأصلي، إذ بالرغم من تضمين مسار برشلونة بنود الأمم المتحدة إلا انه اخفق وذلك من خلال ترحيل المهاجرين ومعاملتهم بالقسوة.

*الباحثين يتصرف على ضوء قراءات سابقة، كان من المزعوم تنفيذ مشروع إقامة تجارة حرة في أفاق 2010 ثم اجل إلى 2017 ثم إلى 2020

المطلب الثالث: معوقات الدول الأورومتوسطية في تعاملها مع التحديات الراهنة

جاء مشروع الشراكة في ظل رغبة الطرف الأوروبي بلعب دور مهم وفعال في إطار النظام الدولي الجديد، كما جاءت هذه العملية في سياق يتسم بتسارع وتيرة التطبيع، والانتقال بمسار الصراع إلى مسار التسوية وعملية السلام التي قادتها المجموعة الأوروبية، ومن ثم كان لزاما على الطرف العربي مواكبة هذه الوتيرة للعملية وتقديم رؤية صادقة عن الدعم العربي لجهود السلام الأوروبية، ورغبة الطرف العربي في ترقية تلك الجهود المشتركة إلى مسار الشراكة الإستراتيجية،[1] ونتيجة للمعادلة السابقة التي قامت على أساسها الشراكة الغير السوية والغير متكافئة بين الطرفين خاصة من جانب التناقض في ترتيب الأولويات الأمنية بالنسبة لكل ضفة هو العائق الرئيسي لجميع المبادرات التعاونية ما لم تتفق وجهات النظر الأمنية لدول الضفتين لا يمكن بناء سياسة أمنية مشتركة، وهذا ما يؤثر على أولوية التفاعل مع المصلحة الذاتية على حساب المصلحة المشتركة، كما أن من اكبر العقبات التي تعترض طريق التعاون الأمني الاختلاف في النظرة إلى تواجد الأساطيل الأجنبية في مياه المتوسط. إذ بينما ترى دول الشمال أن هذه الأساطيل تعتبر احد ضمانات أمنها، فان دول الجنوب ترى انه لم يعد هناك تستدعي كل هذا الوجود البحري الضخم والتقليل منها يعتبر ضروري لزيادة التقارب،[2] أن ما هو مطروح على مستوى الخطاب الدبلوماسي يختلف عن الواقع العملي الذي يتجسد في الإستراتيجية الغربية لحلف شمال الأطلسي التي تفرض غير ذلك، وعليه نجد أن المنطقة كانت برمتها في قبضة أوروبا عن طريق الحلف الأطلسي وحتى ما طرحته الإستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوروبي لمواجهة تهديدات الأمن الأوروبي ووضع منطقة جنوب المتوسط كهدف استراتيجي ثابت وتدعيم علاقاتها مع دول المنطقة، والحد من الإستراتيجية الأمريكية على حوض البحر المتوسط وذلك بإنشاء كل من فرنسا، اسبانيا،

---

[1] ياسين السيد، البحر **الأبيض المتوسط باعتباره منطقة إستراتيجية**، مركز بحوث البحر الأبيض المتوسط، الإسكندرية، 2006، ص08.

[2] مراد إبراهيم الدسوقي، القضايا الإستراتيجية والأمنية في البحر المتوسط، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 118، أكتوبر 1994، ص90.

ايطاليا، البرتغال بإنشاء قوات بحرية وبرية مشتركة أورو فور EUROFOR واورومارفور يدل على الخلفيات الصراعية الإستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول شمال أوروبا التي تسعى للتكفل بانشغالاتها الأمنية والإستراتيجية بعيدا عن المظلة الأمريكية.[1]

إذا كان اهتمام الاتحاد الأوروبي بمنطقة البحر الأبيض المتوسط ضمن استراتيجياتها تامين مصالحها الحيوية التي يتعين الدفاع عنها، فحسب الرؤية الأمريكية فان الاتحاد الأوروبي وحده لا يستطيع أن يحقق الاستقرار والأمن في المنطقة، مما يؤهلها كقوة عالمية لتحمل المسؤولية السياسية، فالدور الأعظم هو لأمريكا في استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة التي تعد بالنسبة لها منطقة إستراتيجية واقتصادية وسياسية. أن الفكر الاستراتيجي الأمريكي لم يغفل للحظة عن هذه الأهمية الجيوإستراتيجية لحوض بحر الأبيض المتوسط، ففي التدخل العسكري الأوروبي على ليبيا كان تحت الغطاء الجوي الأمريكي، وحتى التعامل الأوروبي اتجاه القضية السورية كان مخجلا مقارنة بالدور الأمريكي. ومع وجود الأسطول الأمريكي السادس والدور الروسي خاصة مع القاعدة العسكرية في طرطوس السورية،

وهذا ما صرح به الخبير في الشؤون الدفاعية نيكولا غرو فيرها يد Nicolas Gros–Verhey: "أن الصوت الأوروبي لم يعد مسموعا ويبدو أن الملف السوري سيظل فقط في أيدي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا إلى اجل غير مسمى.[2]

كما أن استحواذ موضوع الإرهاب والتطرف الديني خاصة على البرامج التي تناولت موضوع الشراكة الأورومتوسطية وتحديدا المحور السياسي على غرار منتدى 5+5 أو المبادرة الفرنسية المعروفة بالاتحاد من اجل المتوسط أو سياسات الجوار الأوروبية فتوجد مجموعة من الاعتبارات والعوامل تتوقف عليها الشراكة وهي كالآتي:

---

[1] إبراهيم تيقمونين، **مرجع سابق الذكر**، ص39

[2] فهمي لبيب، أوروبا تجدد عجزها عن مواجهة الأزمة السورية، متحصل عليه من الموقع:
www.aljazeera.net.news/reportsandinterviews/2016/12/16/%D8%A3%D9%B8%D8%%B1%D9%B8%D8% (23/04/2017 à 01 :03)

- القضية الفلسطينية والتي من دونها لا يمكن الحديث عن هذه الشراكة فهي السبب الرئيسي لتشنج العلاقات الدولية وعدم حلها يفسره 90% من أسباب الخلافات ذات الطبيعة الثقافية.
- تصاعد وتيرة الهجرات والتي تمثل الوقود لإشعال الصراع الحضاري.
- تطور حاجيات المواطن في جنوب المتوسط خاصة في جزئه الغربي وازدياد مطالبه نتيجة تطور المستوى الفكري والاقتصادي والتفتح على الخارج.
- ظاهرة الإسلام السياسي والتي لابد من التعامل معها على غرار النموذج الجزائري.
- تراجع داخلي للطموح الأوروبي إلى ضعف الانفتاح الأوروبي على الخارج بصفة عامة.[1] فحتى سياسة الجوار الأوروبية التي تعني بلدان حوض المتوسط التي انضمت للإطار السياسي لعملية برشلونة والتي تملك اتفاقية شراكة ثنائية سارية المفعول،[2] وانطلاقا من هذه المعطيات فان دول جنوب المتوسط معنية مباشرة بهذه السياسة نجد أن الجزائر اختارت عدم الانضمام إلى هذه السياسة وهذا ما أعلنته صراحة بأنها غير مهتمة كثيرا بها، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الآلية الجديدة ليست إجبارية على أي طرف كان، وإذا كانت سياسة الجوار الأوروبي هي سياسة مضافة على عملية برشلونة ومحسنة لها وهي تكيف سلبي وذلك بتبني المعايير الأوروبية.
- الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها السلبية خاصة على مشروع الاتحاد من اجل المتوسط الذي تعطل العمل به نتيجة لضعف مصادر التمويل بسبب الأزمة.
- هشاشة البنى الاقتصادية والاجتماعية وإنهاض معدلات التنمية بالجنوب بعد عائق لا مجال من معالجته للنهوض والتقدم بالعلاقات الأورومتوسطية.

[1] الندوة الخامسة للشراكة الأورومتوسطية (التقرير – الوثائق)، تونس 2006/10/31.

[2] سياسة الجوار الأوروبي، وثيقة تحضيرية للمنتدى المدني الأورومتوسطي، 21 أكتوبر 2006.

خلاصة الفصل:

أن إستراتيجية الدول المتوسطية في التعامل مع التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية من خلال العمل على تحقيق الاستقرار في دول هذه المنطقة، وذلك دعم للإصلاح الاقتصادي والتعاون المالي. فضمان امن هذه المنطقة وخاصة امن أوروبا بمواجهة أخطار الحركات الأصولية والإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والتقليل من موجة الهجرة السرية خصوصا نحو دول أوروبا، لما لها من أثار سلبية والتي تتزايد من يوم إلى آخر إذا بقيت الأوضاع في دول الضفة الجنوبية على حالها.

إقامة منطقة إستراتيجية (سياسية واقتصادية) أوروبية متوسطية وهو ما يمكن الاتحاد الأوروبي من جهة على تقوية موقعه في الساحة الدولية، ومن جهة أخرى التكيف مع الاتجاه الواسع لإقامة العالم وضمان حصة أوروبا في الاقتصاد العالمي والحضور السياسي الدائم من خلال توسيع نفوذه في منطقة حوض المتوسط.

ضآلة الانجازات، العوائق التي طرحتها البيئة الدولية وكان أساسها الصراع العربي الإسرائيلي.

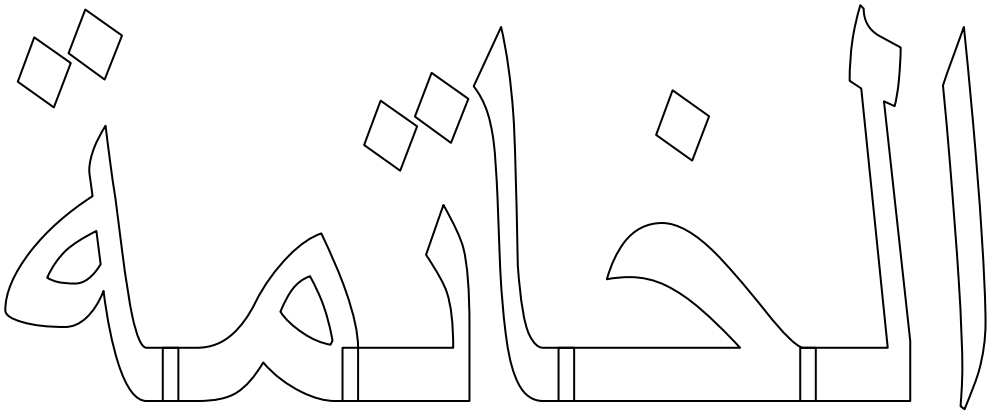
الخاتمة

خاتمة العامة

كشفت الأزمة الليبية والسورية عمق ما يصبو إليه الاتحاد الأوروبي في المنطقة الجنوبية، إذ ليست مثل عليا كما تطرق له إعلان برشلونة، بل هي ليست إلا ضمانا لأسواقه الاستهلاكية للطاقة، وهذا ما يفند أكذوبة الشراكة الأمنية والسياسية.

- إذا كانت الشراكة هي التوافق في الإمكانات فان هذا الشرط الأساسي غير متوفر بسبب التباين في اقتصاديات دول الضفتين الأمر الذي يرهن إنشاء منطقة التبادل الحر إلى اجل فير معلوم.
- برنامج ميدا باعتباره الأداة الاقتصادية في تطبيق التزامات الشراكة الأورومتوسطية من اجل مساعدة دول الجنوب لم يحقق الأهداف المرجوة، إذ لم تكن تمثل نسبة ما يقدمه البرنامج من المساعدات للفترة مابين 1995و 2000 سوى 5 مليارات وظل الاعتماد نفسه مخصصا للمرحلة الثانية من البرنامج للفترة ما بين 2000 و 2006 وهذا ما أعاق تحقيق أهداف المشروع الذي تصبوا إليه دول الضفة الجنوبية.
- التعامل مع ملف أوكرانيا بجدية وبالمقابل إهمال الملف الفلسطيني وملف الصحراء الغربية على الرغم من أهمية الثاني في مسار العلاقات الأورومتوسطية والذي لطالما كان حجر عثرة أمام تطور العلاقات بين الضفتين وهذا ما أثار حفيظة دول جنوب المتوسط وتخوفهم من احتلال الشراكة الشرقية مكان الشراكة اتجاه الجنوب.
- في مواجهة التحديات المحتملة للصراع السوري وظاهرة المقاتلين الأجانب المرتبطة به زاد الاتحاد الأوروبي من تعاونه مع الشركاء في الجنوب في مجال مكافحة الإرهاب وبدا بتطبيق مشروع متعلق بمكافحة الإرهاب مع شركاء عرب ممول من آلية الجوار الأوروبي في مارس 2014 بتنفيذ مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية للجنة الأمم المتحدة لمكافحة

الخاتمة العامة:

الإرهاب وبمشاركة مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء وهذا ما يعتبر جانب ايجابي.

- سياسية الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية والمتمثلة في الترحيل وإنشاء مراكز اعتقال المهاجرين، إذ اقترحت بريطانيا وألمانيا نقل معسكرات الاعتقال والاحتجاز إلى دول شمال إفريقيا وهذا ما ينفي الجانب الإنساني لمسار برشلونة وكذا يهين دول شمال إفريقيا.
- عجز السياسة الأوروبية عن مواجهة مشاكل الجنوب في ظل الشراكة إذ أضحت رهينة البعد التجاري إذ لم يتم توسيع مفهوم الأمن الشامل جوانب سياسية، اجتماعية واقتصادية، وهذا ما جعل المنطقة المتوسطية الجنوبية عرضة للتطرف والإرهاب، وكان لذلك اثر على الأمن الأوروبي وعلى مصالحها في المنطقة ولاسيما في شمال إفريقيا حيث تعتبر كل من المغرب الجزائر وتونس من أهم المتعاملين التجاريين مع الاتحاد الأوروبي بصفة عامة ومع فرنسا بصفة خاصة.
- إن الجانب التجاري وتزويد أوروبا بالبترول والغاز وتدعيم نفوذها في شمال إفريقيا مقابل النفوذ الأمريكي أهم الأهداف المسطرة في إطار الشراكة الأورومتوسطية لصانع القرار الأوروبي.
- التأكيد على شراكة اورومتوسطية في ثلاث مناسبات أو سياسات أولا في إطار مؤتمر برشلونة كمجسد للعلاقات الأورومتوسطية، وثانيا في إطار سياسة أوروبية للجوار، وثالثا الاتحاد من اجل المتوسط. إن تجدد العلاقات في إطار السياستين الثانية والثالثة لا خبر دليل على فشل هذه الشراكة، إذ بالرغم من تبني شراكة شاملة إلا أنها لا تزال تراوح مكانها باقتصارها على الجانب التجاري الاقتصادي المحض بدل المجالات الأخرى الاجتماعية والثقافية.
- تخصيص الاتحاد الأوروبي لمبلغ 3 مليار اورو لمساعدة الدول المتأثرة بالأزمة السورية أي بلدان الجوار المضيفة لعامل ايجابي.

الخاتمة العامة:

- بمجرد حمل المسارات الثلاث (مؤتمر برشلونة، الاتحاد من اجل المتوسط وسياسة الجوار الأوروبية) لنفس الأهداف فلا داعي لانتظار نتائج مخالفة لمسار برشلونة الذي باء بالفشل.
- الشراكة الأورومتوسطية لم ترقى إلى الأهداف التي أتى بها مسار برشلونة والمتمثلة أساسا في جعل الحوض المتوسط منطقة امن واستقرار.
- فشل مسار برشلونة في تشكيل منطقة تجارة حرة إذ أعباء وتبعات إقامة منطقة تجارة حرة يعود بالسلب على دول جنوب المتوسط.
- غموض المعايير التي على أساسها يقدم الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية وذلك ما تعلق بدول الجوار الشرقيين مقابل دول الجوار الجنوبيين.
- انتهاج الدولة الفرنسية لسياسة الهجرة الانتقائية مما يعيق مسارات التنمية.
- إن العلاقات بين الضفتين ليس سوى تكريس لتبعية الدول الأوروبية لدول الجنوب خاصة ما تعلق بمصالحها الاقتصادية من أسواق استهلاكية وضمان لأمنها البترولي إن لم تكتفي بدول جنوب المتوسط بل من دول جنوب الصحراء.
- عمل الدول الأوروبية على تصدير الحلول بدل استيراد المشاكل في تعامله مع دول جنوب المتوسط (هجرة، جريمة).
- إن المطلوب والمنتظر من دول الضفة الجنوبية خاصة ما تعلق بدول شمال إفريقيا تفعيل اتحاد المغرب العربي وإقامة شراكة مغاربية تستثمر من خلالها المعطيات المشتركة والمصالح المتداخلة لتكوين تكتل يستطيع إن يتصدى للاتحاد الأوروبي، وهذا التصور كفيل بمنح دول مغاربية وصاحبة التحكم في المنطقة وليس مساعدات مشروط بإصلاحات.
- إنشاء الدول الأوروبية لمعتقلات بمراكز العبور وهذا ليس بحل لقمع الهجرات بل يجب مواجهة العوامل التي أدت بالمواطنين إلى الهجرة إلا وهي النهوض بالتنمية.

الملاحق

ملحق رقم 01 :

إعلان برشلونة التي تمت المصادقة عليه في المؤتمر الأورو . متوسطي

27-28 نوفمبر 1995

إن مجلس الاتحاد الأوروبي ويمثله رئيسه السيد خافير سولانا، وزير الشؤون الخارجية بأسبانيا،

والمفوضية الأوروبية، ويمثلها السيد مانوال مارين، نائب الرئيس،

وألمانيا، ويمثلها السيد كلاوس كينكل، نائب المستشار، ووزير الشؤون الخارجية،

والجزائر، ويمثلها السيد محمد الصالح الدمبرى، وزير الشؤون الخارجية،

والنمسا، وتمثلها السيدة بينيتا فيريرو – فالدنر، وزيرة الدولة بوزارة الشؤون الخارجية،

وبلجيكا، ويمثلها السيد إيريك ديريك، وزير الشؤون الخارجية،

وقبرص، ويمثلها السيد أليكوس ميكابيليداس، وزير الشؤون الخارجية،

والدانمرك، ويمثلها السيد أول لونسمان بولسان، وزير الدولة بوزارة الشؤون الخارجية،

ومصر، ويمثلها السيد عمرو موسى وزير الشؤون الخارجية،

وأسبانيا، ويمثلها السيد كارلوس واستندورب وزير الدولة للعلاقات مع المجموعة الأوربية،

وفنلندا، وتمثلها السيدة تاريا هالونين، وزيرة الشؤون الخارجية،

وفرنسا، ويمثلها السيد هيرفى دى شاريت، وزير الشؤون الخارجية،

واليونان، ويمثلها السيد كارلوس بابولياس، وزير الشؤون الخارجية،

وأيرلندا، ويمثلها السيد ديرك سبرينق، نائب رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية،

وإسرائيل، ويمثلها السيد أيهود باراك، وزير الشؤون الخارجية،

وإيطاليا، وتمثلها السيدة سوزانا انيبلى، وزيرة الشؤون الخارجية،

والأردن، ويمثله السيد عبدالكريم الكباريتي، وزير الشؤون الخارجية،

ولبنان، ويمثله السيد فارس بويز، وزير الشؤون الخارجية،

ولوكسمبورج، ويمثله السيد جاك ف بوس، نائب رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية للتجارة الخارجية والتعاون،

ومالطا، ويمثلها السيد قويدى دى ماركو، نائب رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية،

والمغرب، ويمثله السيد عبداللطيف فيلالي، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية،

وهولندا، ويمثلها السيد هانزفان ميبرلو، نائب رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية،

والبرتغال، ويمثلها السيد خيم جاما، وزير الشؤون الخارجية،

والمملكة المتحدة، ويمثلها السيد مالكولم ريفكيند ك س م ب، وزير الشؤون الخارجية وشئون الكومنولث،

وسورية، ويمثلها السيد فاروق الشرع، وزير الشؤون الخارجية،

والسويد، وتمثلها السيدة لينا يالم – فالن، وزيرة الشؤون الخارجية،

وتونس، ويمثلها السيد الحبيب بن يحيى، وزير الشؤون الخارجية،

وتركيا، ويمثلها السيد دونير بايكال، نائب رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية،

والسلطة الفلسطينية، ويمثلها السيد ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية،

المشاركون في المؤتمر الأورو . متوسطي في برشلونة

- مشددون على الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط ومدفوعون بالإرادة لإعطاء علاقاتهم المستقبلية بعدا جديدا، ترتكز على تعاون شامل وتضامن تمشيا مع مستوى الطبيعة الممتازة لعلاقات أساسها الجوار والتاريخ؛

- مدركون بأن الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة، على جانبي البحر الأبيض المتوسط تشكل تحديات مشتركة تتطلب حلا شاملا ومنسقا؛

- مصممون من أجل هذا على خلق إطار متعدد الأطراف ودائم لعلاقاتهم، يرتكز على روح الشراكة مع احترام ميزات وخواص وقيم كل المشاركين؛

- معتبرون هذا الإطار المتعدد الأطراف **كنظير** لتوطيد العلاقات الثنائية التي يجب حمايتها مع الاهتمام بطبيعتها؛

- مشددون على أن هذه المبادرة الأورو . متوسطية لا تهدف إلى الحل محل المبادرات الأخرى من أجل السلام والاستقرار والنمو في المنطقة، ولكن ستساهم في نجاحها. يدعم المشاركون تحقيق تسوية سلام عادلة وشاملة ومستديمة في الشرق الأوسط ترتكز على قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وعلى المبادئ المذكورة في الدعوة إلى مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط؛ **بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام بكل ما يعنيه ذلك.**

- مقتنعون بأن الهدف العام الذي يقضي بجعل حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون من شأنها تأمين السلام والاستقرار والازدهار، يتطلب توطيد الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان، ونموا اقتصاديا واجتماعيا متوازنا ومكافحة الفقر وتنمية أفضل للتفاهم بين الثقافات، كلها عناصر رئيسية للشراكة.

يوافقون على إقامة شراكة **شاملة بين المشاركين** – **الشراكة الأ**وروبية المتوسطية– عبر حوار سياسي منتظم وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي وتركيز أكبر على قيمة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية. وتشكل هذه المحاور الجوانب الثلاثة للشراكة الأورو . متوسطية.

مشاركة سياسية وأمنية: إنشاء منطقة مشتركة للسلام والاستقرار

يعبر المشاركون عن قناعتهم بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط تشكل مكسبا مشتركا يتعهدون على تشجعيه وتوطيده بكل إمكانياتهم. من أجل هذا، يوافق المشاركون على إجراء حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على احترام المبادئ الجوهرية للقانون الدولي ويعيدون التأكيد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي.

وفي هذا السياق يتعهد المشاركون في إعلان المبادئ التالي على:

- العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان الدولي لحقوق الإنسان وكذلك وفقا للالتزامات الأخرى الناتجة عن القانون الدولي وبالتحديد تلك الناجمة عن الاتفاقيات الإقليمية والدولية المشاركين فيها؛

- تنمية دولة القانون والديموقراطية في نظامهم السياسي مع الاعتراف في هذا الإطار بحق كل منهم بحرية اختيار وتنمية نظامه السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والقضائي؛

- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمان الممارسة الفعالة والمشروعة لهذه الحقوق والحريات، بما فيه حرية الرأي وحرية التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير والضمير والدين فرديا وجماعيا مع أعضاء آخرين في نفس المجموعة، بدون أي تمييز بسبب الأصل أو الجنسية أو اللغة أو الدين أو الجنس؛

- الأخذ بعين الاعتبار، عن طريق الحوار بين كل الأطراف، إلى تبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، والحريات الجوهرية، والعنصرية ونبذ الأجانب

- احترام وتأكيد احترام التنوع والتعددية في مجتمعاتهم وتشجيع التسامح بين مختلف المجموعات في المجتمع ومكافحة مظاهر التعصب والعنصرية وكره الأجانب. كما يشدد المشاركون على أهمية التعليم المناسب في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

- احترام سيادتهم المتساوية وكذلك كل الحقوق المتعلقة بسيادتهم وتنفيذ واجباتهم المضطلعون بها بحسن نية وفقا للقانون الدولي؛

- احترام مساواة حقوق الشعوب وحقهم في تقرير مصيرهم والعمل دائما وفقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمعايير الملائمة في القانون الدولي، بما فيه تلك التي تتعلق بالوحدة الإقليمية للدول كما تنص عليه الاتفاقيات الموقعة بين الأطراف المعنية

- الإحجام طبقا للقانون الدولي عن التدخل المباشر أو الغير مباشر في الشئون الداخلية لشريك آخر احترام وحدة الأرض ووحدة الشركاء الآخرين.

- حل الخلافات بالطرق السلمية ومناشدة كل المشاركين عدم اللجوء إلى التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأرض لشريك آخر بما فيها اكتساب الأرض بالقوة والتأكيد على الحق في التمتع بالسيادة الكاملة بالطرق المشروعة بما يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

- توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب ومكافحته تحديدا بالتصديق على وتطبيق الاتفاقيات الدولية التي تم توقيعها، وبالانضمام إلى تلك الاتفاقيات، وكذلك باتخاذ التدابير الملائمة؛

- المكافحة ضد انتشار وتنوع الجرائم المنظمة ومحاربة مشكلة المخدرات بكل أشكالها؛

- تشجيع الأمن الإقليمي بالعمل مثلا على عدم انتشار الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية وعن طريق الانضمام إلى والتمسك بنظم الحدّ من التسلح الدولية والإقليمية والانضمام إلى اتفاقيات ومراقبة التسلح ونزع السلاح مثل معاهدة الحد من الأسلحة النووية (NPT) واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية (CWC). واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية (BWC) و/أو الترتيبات الإقليمية مثل إقامة المناطق منزوعة السلاح بما فيها نظم التحقق من ذلك، وأيضا عن طريق تنفيذهم بحسن نية للالتزامات التي تنص عليها مواثيق مراقبة ونزع والحد من انتشار التسلح.

ستسعى الأطراف إلى إيجاد منطقة بالشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل النووية والكيمائية والبيولوجية ونظم تسليمها.

بالإضافة إلى ذلك ستتخذ الأطراف خطوات عملية لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية وكذلك التكديس الزائد للأسلحة التقليدية.

- عدم التجهز بقدرات عسكرية تتجاوز الحاجات المشروعة للدفاع مؤكدين في نفس الوقت إرادتهم للوصول إلى نفس الدرجة من الأمان والثقة المتبادلة بأدنى المستويات الممكنة من القوة والسلاح والانضمام إلى اتفاقية (CCW)؛

- تشجيع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار فيما بينهم ودعم العمليات التي تهدف إلى الاستقرار والأمن والازدهار والتعاون على المستوى الإقليمي والتحت إقليمي؛

- الأخذ في الاعتبار أية إجراءات لبناء الثقة والأمن بين الأطراف بهدف خلق "منطقة سلام واستقرار في البحر الأبيض المتوسط" بما فيها احتمال تأسيس ميثاق أورو . متوسطي على المدى البعيد.

شراكة اقتصادية ومالية: بناء منطقة ازدهار متقاسمة

يشدد المشاركون على الأهمية التي يعلقونها على النمو الاقتصادي والاجتماعي المستديم والمتوازن من أجل تحقيق هدفهم ببناء منطقة ازدهار متقاسمة.

يقر الشركاء بالمشاكل الناشئة عن مشكلة الدين في النمو الاقتصادي لدول منطقة البحر الأبيض المتوسط. ونظرا لأهمية علاقاتهم، يوافقون على متابعة الحوار في المنتديات الملائمة وبهدف تحقيق تقدم حول هذه المسألة.

ملاحظون بأن على الشركاء مجابهة تحديات مشتركة، بالرغم من تفاوت درجاتها، يحدد المشاركون الأهداف الآتية على المدى البعيد:

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم؛
- تحسين ظروف الحياة للسكان،ورفع مستوى التوظيف وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأورو . متوسطية؛
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين.

من أجل تحقيق هذه الأهداف، يوافق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية تأخذ في الاعتبار درجات النمو المختلفة وتعتمد على:

- التأسيس التدريجي لمنطقة تجارة حرة؛
- تنفيذ تعاون وتداول اقتصادي ملائمين في المجالات المعنية؛
- زيادة ضخمة للمعونة المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه.

أ) منطقة تجارة حرة

سوف تنشأ منطقة التجارة الحرة عبر اتفاقيات أوروبية . متوسطية جديدة واتفاقيات تجارة حرة بين شركاء الاتحاد الأوروبي. حدد المشاركون سنة 2010، كتاريخ للتأسيس التدريجي لهذه المنطقة التي ستشمل مجمل التبادلات مع احترام الواجبات الناجمة عن منظمة التجارة العالمية (WTO).

يهدف الإنشاء التدريجي لمنطقة التجارة الحرة، إلى إزالة الحواجز التعريفية (الجمركية) وغير الجمركية تدريجيا في

تجارة المنتجات المصنعة وفقا لجداول زمنية يتم التفاوض عليها بين الشركاء وانطلاقا من حركة تدفق التجارة التقليدية وتبعا للحد المسموح به في مختلف السياسات الزراعية ومع الالتزام بالنتائج التي تم التوصل إليها من خلال مفاوضات (الجات)، فسيتم التحرير التدريجي للتجارة في المنتجات الزراعية من خلال المنافذ المفضلة والمتبادلة بين الأطراف، كذلك فإن تجارة الخدمات بما فيه حق التأسيس سوف تحرر تدريجيا طبقا للاتفاقية العامة لتحرير الخدمات (الجاتس) – (GATS).

قرر المشاركون تسهيل التأسيس التدريجي لمنطقة التجارة الحرة هذه عن طريق:

- تبنى إجراءات مناسبة بشأن قواعد المنشأ والتصديق وحماية الملكية الفكرية والصناعية والمنافسة.

- متابعة وتنمية السياسات المرتكزة على مبادئ اقتصاد السوق وتكامل اقتصادياتهم مع أخذ حاجاتهم ومستويات نموهم بعين الاعتبار؛

- تسوية وتحديث البنيات الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتنمية القطاع الخاص، ولرفع مستوى القطاع الإنتاجي، ولتأسيس إطار مؤسسي ومنظم ملائم لاقتصاد السوق؛ إضافة إلى ذلك، سيحاولون تخفيف العواقب الاجتماعية السلبية التي قد تنجم عن هذه التسوية وذلك بتشجيع برامج لصالح السكان الأكثر فقرا؛

- تشجيع الآليات الهادفة إلى تنمية نقل التكنولوجيا.

ب) تعاون اقتصادي وعمل مشترك

سيتم تنمية التعاون وبالأخص في المجالات اللاحقة الذكر، وفي هذا الصدد:

- يعترف المشاركون بأن النمو الاقتصادي يجب دعمه بالتوفير الداخلي، كقاعدة لكل استثمار، وبالاستثمار الخارجي المباشر معا. يشددون على أنه من المهم تهيئة مناخ مناسب لهما وبالتحديد عبر إزالة العوائق في وجه هذه الاستثمارات تدريجيا، التي قد تؤدي إلى نقل التكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير.

- يؤكد المشاركون بأن التعاون الإقليمي، على أساس إداري وبالأخص من أجل تنمية التبادل بين الشركاء أنفسهم، يشكل عاملا رئيسيا في سبيل التشجيع على تأسيس منطقة تجارة حرة؛

- يشجع المشاركون الشركات على عقد اتفاقات فيما بينها ويتعهدون بدعم هذا التعاون والتحديث الصناعي وذلك بتهيئة مناخ وإطار قانوني مواتيين. يعتبرون ضروريا القيام ببرنامج دعم تقني للشركات الصغيرة والمتوسطة؛

- يشدد المشاركون على ترابطهم في مجال البيئة الذي يفرض تحركا إقليميا وتعاونا مكثفا وكذلك تنسيقا أفضل للبرامج المتعددة الأطراف الموجودة والتأكيد على تمسكهم باتفاقية برشلونة وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط يعترفون بضرورة التوفيق بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، وإدراج المسائل البيئية في الأوجه المناسبة للسياسة الاقتصادية، وتخفيف العواقب السلبية التي قد تنتج في

مجال البيئة يتعهدون بإنشاء برنامج عمل ذو أولوية على المديَّين: القصير والمتوسط، بما في ذلك المكافحة ضد التصحر، وتكثيف الدعم الفني والمالي الملائم لهذه الأعمال؛

- يعترف المشاركون بالدور الرئيسي للنساء في التنمية وينهضون بتشجيع مشاركة النساء الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي خلق فرص العمل؛

- يشدد المشاركون على أهمية الحفاظ على الموارد السمكية وإدارتها إدارة مُثلَى، والتطوير للتعاون في مجال البحث عن الموارد بما فيها تربية الكائنات المائية، ويتعهدون بتسهيل التأهيل والبحث العلمي والنظر في خلق الأدوات المشتركة؛

- يعترف المشاركون بالدور المحوري لقطاع الطاقة في المشاركة الاقتصادية ويقررون توطيد التعاون وتعميق الحوار في مجال سياسات الطاقة. يقررون أيضا خلق الشروط الملائمة للاستثمارات وأنشطة الشركات العاملة في ميدان الطاقة وذلك بالتعاون من أجل خلق الظروف التي من شأنها السماح لهذه الشركات بتوسيع شبكات الطاقة وتشجيع الربط فيما بينها؛

- يعترف الشركاء بأن التزويد بالماء وكذلك الإدارة المثلى وتنمية الموارد سيشكلون مسألة أولوية لكل الشركاء المتوسطيين وأنه من الضروري تنمية التعاون في هذه المجالات؛

- يوافق المشاركون على التعاون من أجل تحديث وإعادة هيكلة الزراعة وتشجيع التنمية الريفية المتكاملة. سيركز هذا التعاون بالتحديد على المعونة الفنية والتأهيل، والدعم للسياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج وتخفيف التبعية الغذائية، وتشجيع الزراعات صديقة البيئة. يوافقون أيضا على التعاون بهدف استئصال الزراعات غير الشرعية وتنمية الأقاليم التي تضررت من ذلك.

- يوافق المشاركون أيضا على التعاون في مجالات أخرى، وفي هذا الصدد:

- يشددون على أهمية تنمية وتحسين البنية التحتية بما في ذلك خلق جهاز مواصلات فعال، وتنمية تكنولوجيا المعلومات وتحديث الاتصالات. في سبيل هذا، يوافقون على إعداد برنامج للأولويات؛

- يتعهدون باحترام مبادئ القانون البحري الدولي وبالأخص التقديم الحر للخدمات في مجال المواصلات الدولية والمنفذ الحر إلى الحمولات الدولية؛ وستؤخذ في الاعتبار عند الاتفاق عليه نتائج مفوضات التجارة متعددة الأطراف القائمة عن خدمات النقل البحري والتي تعقد من خلال منظمة التجارة العالمية (WTO).

- يتعهدون بتشجيع التعاون بين السلطات المحلية ودعم التخطيط الإقليمي؛

- يعترفون بأن العلوم والتكنولوجيا لها تأثير ملموس على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويتفقون على تقوية القدرة على البحث العلمي والتنمية.

- يوافقون على توطيد القدرات الذاتية في البحث العملي والتطوير، والمساهمة في تأهيل العاملين في القطاعين: العلمي والتقني، والحث على المشاركة في مشاريع البحث المشتركة انطلاقا من خلق الشبكات العلمية؛

- يوافقون على تشجيع التعاون في مجال الإحصائيات من أجل التوفيق بين الطرق المستخدمة وتبادل المعلومات.

ج) تعاون مالي

يعتبر المشاركون أن تحقيق منطقة تجارة حر ونجاح المشاركة الأورو . متوسطية تحتاجان إلى زيادة كبيرة في المعونة المالية، التي يجب أن تشجع خصوصا التنمية المستديمة المحلية وتحريك المؤسسات الاقتصادية المحلية.

ويلاحظ المشاركون في هذا الصدد:

- وافق المجلس الأوروبي المنعقد في (كان) على تكوين احتياطي قدره 4685 مليون وحدة نقد أوروبية (ECU) لغرض المعونة المالية للفترة ما بين 1995 و 1999، وذلك في شكل اعتمادات مالية أوروبية وسوف يتم استكماله عن طريق البنك الأوروبي للاستثمار في شكل زيادة في القروض كذلك المساهمات المالية الثنائية من قبل الدول الأعضاء.

- أن هذا التعاون المالي ستتم إدارته في إطار برنامج متعدد السنوات، تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الذاتية لكل من الشركاء.

- أن إدارة صالحة على مستوى الاقتصاد الجمعي تعتبر ذات أهمية جوهرية من أجل نجاح الشراكة وفي سبيل هذا، يوافقون على تشجيع الحوار حول سياستهم الاقتصادية وحول الأسلوب الأمثل للتعاون المالي.

الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية: تشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية

يعترف المشاركون بأن تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، والحوار بين هذه الثقافات والتبادل على المستوى الإنساني والعلمي والتكنولوجي تشكل عاملا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين التقدير المتبادل.

في هذا السياق يوافق المشاركون على إنشاء شراكة في المجالات: الاجتماعية والثقافية والإنسانية وفي سبيل هذا:

- يؤكدون من جديد بأن الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان هما شرطان ضروريان لتقارب الشعوب. يشددون في هذا الصدد على أهمية الدور الذي تستطيع أن تلعبه أجهزة الإعلام بشأن الاعتراف والتفاهم المتبادل للثقافات كمصدر للإثراء المشترك؛

- يشددون على الطبيعة الجوهرية لتنمية الموارد البشرية سواء بما يخص التعليم وتأهيل الشباب بوجه خاص أو في مجال الثقافة. يعبرون عن إرادتهم في تشجيع التبادل الثقافي ومعرفة اللغات الأخرى مع احترام الهوية الثقافية لكل شريك، وتنفيذ سياسة دائمة للبرامج التعليمية والثقافية. وفي هذا المجال، يتعهد المشاركون بأخذ التدابير التي من شأنها تيسير التبادل الإنساني وخاصة من خلال تحسين الإجراءات الإدارية؛

- يشددون على أهمية قطاع الصحة في التنمية المستديمة ويعبرون عن إرادتهم في تشجيع المشاركة الفعالة للمجتمع في تحسين الأحوال الصحية والمعيشية،

- يعترفون بأهمية التنمية الاجتماعية الذي يجب حسب رأيهم، أن يواكب التنمية الاقتصادية ويعلقون أهمية خاصة على احترام الحقوق الاجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في التنمية؛

- يعترفون بالدور الرئيسي الذي بإمكان المجتمع المدني القيام به في تنمية الشراكة الأوروبية . المتوسطية وكعامل أساسي لتفاهم وتقارب أفضل بين الشعوب؛

- وتبعا لذلك، يوافقون على تقوية و/أو إدخال الأدوات اللازمة لتعاون غير مركزي بهدف تشجيع التبادل بين ممثلي التنمية وذلك في إطار القوانين الوطنية مثل قادة المجتمع السياسي والمدني، والعالم الثقافي والديني، والجامعات، المجتمع البحثي، الإعلام، المنظمات، النقابات التجارية والشركات الخاصة والعامة؛

- وعلى هذا الأساس، يعترفون بأهمية تشجيع الاتصالات والتبادلات بين الشباب في إطار برامج تعاون غير مركزية؛

- سوف يشجعون كل الفعاليات لدعم المؤسسات الديموقراطية وإرساء دولة القانون والمجتمع المدني؛

- يعترفون بأن التطور السكاني الحالي يشكل تحديا ذو أولوية يجب مواجهته بواسطة السياسات السكانية المناسبة من أجل تسريع الانطلاق الاقتصادي؛

- يعترفون بأهمية الدور الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم. يوافقون على تكثيف التعاون فيما بينهم من أجل تخفيف وطأة الهجرة بواسطة برامج للتأهيل مهني وبرامج تساعد على خلق فرص العمل وغيرها. يتعهدون بحماية مجمل الحقوق المعترف بها في ظل التشريعات الحالية للمهاجرين المقيمين قانونا على أراضيهم؛ وفي مجال الهجرة غير الشرعية، يقررون زيادة التعاون فيما بينهم. وفي هذا الصدد، بالوعي الخاص عن مسئوليتهم في أعادة قبول المهاجرين، فقد وافق المشاركون على تبنى الخطوات والإجراءات اللازمة عن طريق الاتفاقيات أو الترتيبات الثنائية لإعادة قبول المواطنين الذين في وضع غير شرعي. ولتحقيق ذلك، سيعتبر الاتحاد الأوروبي مواطني الدول الأعضاء كمقيمين طبقا لتعريف المجموعة الأوروبية.

- يتفقون على إقامة تعاون وثيق في مجال مكافحة الإرهاب والفاعلية الجماعية لهذه المكافحة؛

- كذلك يعتبرون أنه من الضروري المكافحة الجماعية ضد تجارة المخدرات، الإجرام الدولي والفساد (الرشوة)؛

- يؤكدون على أهمية مكافحة العنصرية وكره الأجانب وعدم التسامح ويوافقون على التعاون في هذا السبيل.

متابعة المؤتمر

المشاركون:

- باعتبار أن مؤتمر برشلونة وضع أسس لعملية مفتوحة واجبة التطوير.

- بتأكيدهم على تأسيس مشاركة ترتكز على مبادئ وأهداف تم تحديدها بهذا الإعلان؛

- بعزمهم على إعطاء هذه المشاركة الأوربية . المتوسطية صيغة عملية؛

- بقناعتهم أنه – في سبيل الوصول لهذا الهدف– يكون من الضروري متابعة الحوار الشامل وتحقيق مجموعة من الأعمال المحددة؛

يتبنون برنامج العمل المرفق:

سيجتمع وزراء الشؤون الخارجية دوريا من أجل متابعة تطبيق هذا الإعلان وتحديد البرامج التي تسهم في تحقيق أهداف الشراكة.

ستخضع الأنشطة المختلفة لمتابعة على شكل اجتماعات للوزراء ولكبار المسئولين والخبراء، وكذلك تبادل الخبرات والمعلومات والاتصالات مع المشاركين من المجتمع المدني وباستخدام أي وسائل مناسبة أخرى، وسوف يتم تشجيع الاتصالات بين الهيئات البرلمانية والسلطات الإقليمية والمحلية والشركاء المدنيين.

وستجتمع بانتظام لجنة مشكلة من كبار المسئولين، تدعى "اللجنة الأورو . متوسطية لعملية برشلونة"، وتتكون من ممثلي الرئاسة الثلاثية للمجلس الأوروبي (الترويكا) وممثل عن كل شريك من الشركاء المتوسطيين، وتكون مهمتها الإعداد لمؤتمر وزراء الخارجية وتقدير وتقييم متابعة أنشطة عملية برشلونة علاوة على تحديث برنامج العمل وفقا للأحوال.

وسوف تتولى الإدارات التابعة للمفوضية الأوروبية، القيام بالأعمال التحضيرية وأعمال المتابعة الخاصة بالاجتماعات النابعة من برنامج برشلونة للعمل، وأيضا الاجتماعات النابعة من النتائج التي تنتهي إليها اللجنة الأورو . متوسطية لعملية برشلونة.

وسوف ينعقد الاجتماع القادم لوزراء خارجية دول الشراكة في النصف الأول من عام 1997، في إحدى الدول المتوسطية الاثني عشر الأعضاء الشريكة مع الاتحاد الأوروبي والتي سوف يتم تحديدها من خلال المشاورات القادمة.

ملحق رقم 02:

ملحق: برنامج العمل

1. مقدمـة

يهدف هذا البرنـامج إلـى تطبيـق أهداف إعـلان برشـلونة واحتـرام مبادئـه عن طريـق بـرامج إقليميـة ومتعـددة الأطراف. يعتبر أيضا استكمالا للتعاون الثنائي المعمول بـه نتيجـة الاتفاقيات المعقودة بين الاتحـاد الأوروبـي وشركائه المتوسطيين والتعاون القائم فعلا من خلال التجمعات الأخرى متعددة الأطراف.

سيتم التحضير والمتابعة لمختلف البرامج وفقا للمبادئ والآليات المشار إليها في إعلان برشلونة.

وفيما يلي البرامج ذات الأولوية، التي يجب اتخاذها لتنمية التعاون وهذا لا يمنـع من توسيع التعاون الأورو . متوسطي ليشمل برامج أخرى طبقا لاتفاق الشركاء.

يتم توجيه هذه البرامج إلى الدول ووحداتها المحلية أو الإقليمية وإلى فعاليات المجتمع المدني.

كما تستطيع دول أخرى والمنظمات الانضمام إلي تلك البرامج وذلك بعد موافقة المشاركين. ويجب أن يتم التنفيذ بأسلوب مرن وشفاف.

كذلك في المستقبل وبعد موافقة المشاركين، سيأخذ التعاون الأورو . متوسطي بعين الاعتبار، وطبقا للأحوال، الآراء والتوصيات الناجمة عن الحوارات التي تمت على مختلف المستويات في المنطقة.

يجب البدء بتنفيذ البرنامج حالما أمكن بعد انتهاء مؤتمر برشلونة.

كما سيتم مراجعته خلال المؤتمر الأورو . متوسطي المقبل على شكل تقرير تعده دوائر المفوضية الأوروبية وبالتحديد انطلاقا من التقارير الناتجة عن مختلف الاجتماعات ومختلف المجموعات المذكورة فيما بعد، والمُعدَّة من قبل اللجنة المعنية وفقا لإعلان برشلونة.

2. مشاركة سياسية وأمنية: إنشاء منطقة مشتركة للسلام والاستقرار

من أجل المساهمة في الهدف الذي يقضي بالإنشاء التدريجي لمنطقة سلام واستقرار وأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط، سيجتمع كبار المسئولين دوريا وذلك اعتبارا من الربع الأول لعام 1996.

- سيقومون بإجراء حوارا سياسيا من أجل تحديد أفضل الأساليب والطرق لتطبيق مبادئ إعلان برشلونة.
- سيقدمون اقتراحات عملية في الوقت المناسب للمؤتمر الأوروبي . المتوسطي لوزراء الشؤون الخارجية المقبل.

سيتم تشجيع معاهد السياسة الخارجية في المنطقة الأورو . متوسطية لتكوين شبكة تعاون أكثر نشاطا من الممكن دخولها حيز العمل ابتداء من 1996.

3. الشراكة الاقتصادية والمالية: بناء منطقة ازدهار متقاسمة

ستعقد اجتماعات دورية على مستوى الوزراء أو المسؤولين أو الخبراء بحسب الحاجة من أجل تشجيع التعاون في المجالات التالية. من الممكن أن تكتمل هذه الاجتماعات عند الضرورة بمؤتمرات أو منتديات باستطاعة القطاع الخاص المشاركة فيها.

تأسيس منطقة تجارة حرة أورو . متوسطية

وفقا للمبادئ المنصوص عليها في إعلان برشلونة، يعتبر تأسيس منطقة تجارة حرة عنصرا رئيسيا في الشراكة الأورو . متوسطية.

وسوف يركز التعاون على التدابير العملية التي تهدف إلى تشجيع التجارة الحرة وما ينتج عنها مثل:

- التوفيق بين القواعد والإجراءات الجمركية بهدف الإدخال التدريجي للمنشأ التراكمي وبالنسبة للوقت الحالي؛ سوف تعطى الأهمية لإيجاد الحلول المناسبة للحالات الخاصة.
- التوفيق بين المعايير ويشمل ذلك عقد اجتماعات بواسطة التنظيمات الأوروبية للمعايير (القياسات)؛
- إزالة جميع العوائق الفنية التي لا حاجة لها في مجال تجارة المنتجات الزراعية وتبني التدابير المناسبة فيما يتعلق بقواعد الصحة النباتية والحيوانية وأية تشريعات خاصة بالمواد الغذائية؛
- التعاون بين دوائر الإحصاء المختلفة بهدف تقديم معلومات صحيحة نتيجة استخدام قواعد متوافقة.
- إمكانيات التعاون الإقليمي والتحت إقليمي (دون المساس بالمبادرات المعمول بها ضمن الأطر الأخرى).

الاستثمار

يهدف التعاون إلى المساهمة في خلق مناخ إيجابي يؤدى إلى إزالة الحواجز أمام الاستثمار، وذلك عن طريق تحديد هذه الحواجز وإيجاد طرق لتشجيع هذه الاستثمارات بما فيها القطاع المصرفي.

الصناعة

تحديث الصناعة وتحسين المنافسة يشكلان عنصران رئيسيان في نجاح الشراكة الأورو . متوسطية. في هذا الصدد، سوف يلعب القطاع الخاص دورا أكبر في التنمية الاقتصادية للمنطقة وخلق فرص العمل. وسوف يركز التعاون على:

- توافق البنية الصناعية مع المتغيرات الدولية وخاصة مع انبثاق مجتمع المعلومات؛
- وضع الإطار والتحضير لتحديث وإعادة هيكلة الشركات الموجودة وخاصة في القطاع العام بما في ذلك الخصخصة؛
- استخدام المعايير الدولية أو الأوروبية وتحديث تجارب المطابقة وعمليات التصديق والاعتماد وكذلك معايير الجودة.

سيعطي اهتماما خاصا لأساليب تشجيع التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وخلق الظروف المواتية لنموها، بما في ذلك إمكانية تنظيم ورش العمل، أَخِذا في الاعتبار الخبرة المكتسبة في إطار برنامج MED INVEST وداخل الاتحاد الأوروبي.

الزراعة:

مع العلم بأن هذه المسائل تدخل في مجملها ضمن العلاقات الثنائية، إلا أن التعاون في هذا المجال سوف يركز على:

- دعم السياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج؛
- تخفيض التبعية الغذائية؛
- تشجيع الزراعات صديقة البيئة؛
- التقارب على أساس اختياري بين الشركات والتجمعات والتنظيمات التجارية والمهنية في الدول الشريكة؛
- دعم الخصخصة.
- المعونة الفنية والتدريب؛
- التوفيق بين معايير الصحة النباتية والحيوانية
- التنمية الريفية الشاملة بما في ذلك تحسين الخدمات الأساسية وتنمية الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها؛
- التعاون بين المناطق الريفية وتبادل الخبرة والمعرفة الفنية في مجال التنمية الريفية؛

- تنمية المناطق المتأثرة باستئصال الزراعات غير الشرعية

المواصلات

إن إيجاد خطوط مواصلات فعالة ومترابطة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين وبين الشركاء أنفسهم بالإضافة إلي النفاذ الحر إلى سوق الخدمات في مجال النقل البحري الدولي يشكلان عاملين رئيسيَّين لتنمية التدفقات التجارية ولحسن سير الشراكة الأورو . متوسطية.

لقد تم خلال عام 1995 عقد اجتماعين لوزراء المواصلات لدول غرب البحر الأبيض المتوسط، وعلى أثر المؤتمر الإقليمي لتنمية النقل البحري في حوض البحر الأبيض المتوسط، تبنت المجموعة المتوسطية للنقل عبر المجاري المائية برنامجا متعدد السنوات.

وسوف يركز التعاون على:

- وضع نظام فعال للمواصلات عبر المتوسطية يقوم على النقل متعدد الوسائل (بحري وجوى) من خلال تطوير وتحديث المواني البحرية والجوية، وإلغاء القيود التي لا مبرر لها، وتبسيط الإجراءات وتحسين عنصر الأمان البحري والجوي، والتوفيق بين القواعد الخاصة بالبيئة على مستوى عالي. ويشمل ذلك رقابة أكثر فعالية للتلوث البحري وكذلك وضع نظام متوافق لإدارة النقل
- إنشاء خطوط برية شرقية – غربية بين السواحل الجنوبية والسواحل الشرقية للبحر الأبيض المتوسط.
- ربط شبكات المواصلات المتوسطية بالشبكة الأوروبية بطريقة تضمن عملهم المتداخل (المشترك).

الطاقة

على أثر المؤتمر رفيع المستوى الذي عقد في (تونس) عام 1995 واجتماع المتابعة الذي عقد في أثينا وكذلك مؤتمر الطاقة الذي عقد في (مدريد) 20 نوفمبر 1995.

من أجل خلق الجو الملائم للاستثمار في شركات الطاقة أو لعمل تلك الشركات، فإن التعاون المستقبلي سوف يركز على:

- تشجيع انضمام دول البحر الأبيض المتوسط إلى معاهدة الطاقة الأوروبية؛
- التخطيط في مجال الطاقة؛
- تشجيع الحوار بين المنتجين والمستهلكين؛

- الكشف والتكرير والنقل والتوزيع والتجارة الإقليمية وغير الإقليمية للنفط والغاز ؛
- إنتاج وتوزيع الفحم الجيري؛
- إنتاج الكهرباء ونقلها وتوصيل شبكات الكهرباء وتنميتها.
- فعالية الطاقة؛
- مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛
- المسائل البيئية المتعلقة بالطاقة؛
- تنمية برامج مشتركة للبحث؛
- التدريب وتبادل المعلومات في مجال الطاقة.

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

من أجل تأسيس شبكة اتصالات حديثة وفعالة فأن التعاون سوف يركز على:

- البنية التحتية في مجال المعلومات والاتصالات (إطار تنظيمي مبسط، القياسات، تجارب المطابقة، التشغيل المتداخل للشبكات، ألخ..)؛
- البنية التحتية الإقليمية بما فيها الروابط مع الشبكات الأوروبية؛
- النفاذ إلى سوق الخدمات.
- الخدمات الجديدة في مجالات التطبيق ذات أولوية.

إن وجود بنيات تحتية أكثر فاعلية في مجالي: المعلومات والاتصالات سيسهل تعزيز التبادل الأورو . متوسطي والنفاذ إلي مجتمع المعلوماتية تبعا لحاجات الدول وذاتيتها.

من المخطط أن يعقد مؤتمر إقليمي خلال 1996 من أجل التحضير لبدء المشروعات الرائدة التي تهدف إلى إظهار الفوائد الفعلية لمجتمع المعلوماتية.

التخطيط الإقليمي

سيركز التعاون على:

- تحديد إستراتيجية التخطيط الإقليمي في المنطقة الأوروبية . المتوسطية تبعا لحاجات الدول وذاتيتها؛

- تشجيع التعاون عبر الحدود في المجالات ذات الفائدة المتبادلة.

السياحة

اعتمد وزراء السياحة، خلال اجتماعهم في (الدار البيضاء) عام 1995، المعاهدة المتوسطية للسياحة. وسوف يتناول التعاون على الأخص مجالات الإعلام والترويج والتدريب.

البيئة

سوف يركز التعاون على:

- تقييم المشاكل البيئية في حوض البحر الأبيض المتوسط وتحديد المبادرات التي يجب اتخاذها تبعا للأحوال؛
- تقديم مقترحات لتأسيس ولتطوير فيما بعد برنامج عمل أولوي في مجال البيئة على المدى القصير والمتوسط، يتم تنسيقه من قبل المفوضية الأوروبية ويكمل بأعمال على المدى البعيد ويجب أن يشمل هذا البرنامج على: الإدارة المتكاملة للمياه والأراضي والمناطق الساحلية، إدارة النفايات، الوقاية ضد تلوث الهواء وضد تلوث البحر الأبيض المتوسط، ومكافحة هذا التلوث، حفظ وإدارة التراث الطبيعي والمواقع الطبيعية، حماية وحفظ وإعادة بناء الغابات المتوسطية وخصوصا الوقاية والسيطرة على انجراف وتلف الأراضي.
- حرائق الغابات ومكافحة التصحر، نقل خبرة المجموعة الأوروبية فيما يخص تقنيات التمويل والتقنين والرقابة البيئية، الأخذ بالمشاكل البيئية بعين الاعتبار في كل السياسات؛
- إنشاء حوار منتظم لمتابعة تطبيق برنامج العمل؛
- دعم التعاون الإقليمي والتحت إقليمي وتقوية التنسيق مع خطة العمل المتوسطية؛
- تشجيع التنسيق بين الاستثمارات المختلفة وتطبيق المعاهدات الدولية في هذا المجال؛
- تبني وتطبيق التشريعات والتدابير القانونية عند الحاجة خاصة التدابير الوقائية والمعايير رفيعة المستوى.

العلوم والتكنولوجيا

سوف يركز التعاون على:

- تشجيع البحث والتطوير ومعالجة مشكلة الاختلال المتزايد للإنجاز العلمي مع الأخذ في الحسبان مبدأ المنفعة المتبادلة.

- تعزيز تبادل الخبرات في القطاعات والسياسات العلمية التي من شأنها أن تسمح للشركاء المتوسطيين خفض الهوة مع جيرانهم الأوروبيين وتشجيع نقل التكنولوجيا؛
- المساهمة في تأهيل العاملين في القطاع العلمي والتقني بتوطيد المشاركة في مشاريع البحث المشتركة.

على إثر الاجتماع الوزاري الذي عقد في (صوفيا انتيبوليس) في مارس/آذار 1995، تم تأسيس لجنة للمراقبة. سوف تعقد هذه اللجنة اجتماعها الأول بعد مؤتمر برشلونة مباشرة. وسوف تهتم بتقديم التوصيات من أجل التطبيق المشترك للسياسات ذات الأولوية المتفق عليها على المستوى الوزاري.

المياه

لقد تم تبني الميثاق المتوسطي للمياه في روما عام 1992.

تعتبر المياه مسألة ذات أولوية لكل الشركاء المتوسطيين وسوف تزداد أهميتها مع تضاؤل الموارد المائية. ويهدف التعاون في هذا القطاع إلى:

- تقييم الوضع مع أخذ الاحتياجات الحالية والمستقبلية بعين الاعتبار؛
- تحديد طرق تقوية التعاون الإقليمي؛
- تقديم المقترحات من أجل التخطيط الأمثل والإدارة المثلى لمصادر المياه، على أساس مشترك متى كان ذلك ملائما؛
- المساهمة في إيجاد مصادر جديدة للمياه.

صيد الأسماك

نظرا لأهمية الحفاظ على المخزون السمكي في البحر الأبيض المتوسط والإدارة المُثلى له، سيتم تعزيز التعاون في إطار المجلس العام لصيد الأسماك.

وبناء علي المؤتمر الوزاري حول صيد الأسماك الذي عقد في (هيراكليون) عام 1994، ستتم متابعة ملائمة في المجال القانوني من خلال اجتماعات سوف تعقد في عام 1996.

كما سيتم تحسين التعاون في مجال البحث عن الموارد السمكية بما في ذلك تربية الكائنات المائية وأيضا في مجالَي: التدريب والبحث العلمي.

4- الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية: تنمية الموارد البشرية وتشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية

تنمية الموارد البشرية

يجب أن تسهم الشراكة الأورو . متوسطية في تحسين مستوى التعليم في المنطقة بأكملها مع الاهتمام الخاص بالشركاء المتوسطيين. وفي سبيل تحقيق ذلك، سيجرى حوار منتظم حول السياسات التعليمية ويركز أساسا على التدريب وتقنية التعليم والجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي والبحث. وفي هذا الصدد، كما في مجالات

أخرى، سوف يعطي اهتماما خاصا لدور المرأة. كذلك سوف تسهم في التعاون كل من المدرسة الأوروبية . العربية لإدارة الأعمال في (غرناطة) والمؤسسة الأوروبية في "تورينو".

سيعقد اجتماع لممثلي قطاع التدريب المهني (أصحاب القرار، الجامعيون، المدربون، ألخ...) بهدف اقتسام مفاهيم الإدارة الحديثة.

كما سيعقد اجتماع لممثلي الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وستعزز المفوضية الأوروبية برنامجها الحالي MED Campus.

كذلك ستتم الدعوة لعقد اجتماع حول موضوع (تقنية التعليم).

المحافظات والبلديات

يجب أن تساهم المحافظات والبلديات في سير عملية الشراكة الأورو . متوسطية. وسيشجع ممثلو المدن والمناطق علي عقد لقاءات سنوية لاستعراض التحديات المشتركة التي يتعين عليهم مجابهتها ومن أجل تبادل الخبرات وسيتم تنظيم هذه اللقاءات من قبل المفوضية الأوروبية مع الاستفادة بالتجارب السابقة.

الحوار بين الثقافات والحضارات

نظرا لأهمية تطوير التفاهم المتبادل عبر تشجيع التبادلات لثقافية وتعلم اللغات، سوف يجتمع المسؤولين والخبراء من أجل طرح اقتراحات عمل فعلية للتحرك في مجالات عديدة منها: التراث الثقافي والفني، التظاهرات الثقافية والفنية، الإنتاج المشترك (مسرح وسينما)، الترجمات والوسائل الأخرى لنشر الثقافات والتدريب.

إن تفاهم أفضل بين الأديان الرئيسية الموجودة في المنطقة الأورو . متوسطية من شأنه أن يساعد على التسامح المتبادل والتعاون. لذلك، سوف تدعم عملية عقد اجتماعات دورية بين ممثلي الأديان والمؤسسات الدينية وكذلك علماء الدين والجامعيين والأشخاص المهتمين بهدف التغلب على سوء الفهم والجهل والتعصب الديني وتشجيع التعاون القاعدي. ويمكن اعتبار المؤتمرين المنعقدين في ستوكهولم (من 15 إلى 17 يونيه/حزيران 1995) وتوليدو (من 4 إلى 7 نوفمبر/تشرين الثاني 1995) أمثلة في هذا الصدد.

الإعلام

أن التفاعل الوثيق بين أجهزة الإعلام من شأنه أن يدفع إلي مزيد من التفاهم الثقافي وسيشجع الاتحاد الأوروبي هذا التفاعل وخاصة من خلال برنامجه الحالي MED Media. وسوف يعقد اجتماعا سنويا لممثلي أجهزة الإعلام في هذا الصدد.

الشباب

يجب أن تساهم عملية تبادل الشباب في إعداد الأجيال القادمة لتعاون أوثق بين الشركاء الأورو . متوسطيين. ومن ثَم، يجب وضع برنامج تبادل أورو . متوسطي للشباب يرتكز على الخبرة المكتسبة في أوروبا ومع الأخذ في

الاعتبار احتياجات الشركاء كذلك يجب أن يأخذ البرنامج بعين الاعتبار أهمية التدريب المهني وبالأخص لغير ذوى المؤهلات وتدريب المنظمين والإحصائيين الاجتماعيين في مجال الشباب. ستقدم المفوضية الأوروبية الاقتراحات اللازمة لذلك قبل الاجتماع الأورو . متوسطي القادم لوزراء الشؤون الخارجية.

التبادل بين المجتمعات المدنية

سوف يجتمع كبار المسئولين دوريا لمناقشة التدابير التي من شأنها تسهيل التبادل البشرى نتيجة للشراكة الأورو . متوسطية خاصة تبادل المسئولين، العلماء، الجامعيين، رجال الأعمال، الطلبة والرياضيين ويشمل ذلك تطوير وتبسيط الإجراءات الإدارية خاصة عند وجود عوائق إدارية غير ضرورية.

التنمية الاجتماعية

يجب أن تسهم الشراكة الأورو . متوسطية في تحسين ظروف المعيشة والعمل وفي زيادة معدلات العمل للسكان في دول البحر المتوسط الشريكة وخاصة للمرأة وفئات السكان الأكثر فقرا وفي هذا الصدد، يولى الشركاء اهتماما خاصا لاحترام وتعزيز الحقوق الاجتماعية الأساسية. من أجل هذا، سوف يجتمع ممثلو السياسات الاجتماعية دوريا.

الصحة

اتفق الشركاء على تركيز تعاونهم في هذا المجال عن طريق:

- زيادة التوعية والمعلومات والوقاية.
- تنمية خدمات الصحة العامة وخاصة خدمات المراكز والوحدات الصحية، خدمات رعاية صحة الأم والطفل، تنظيم الأسرة، نظم مراقبة الأوبئة ووسائل السيطرة على الأمراض المعدية.
- تدريب موظفي الصحة والإدارة الصحية.
- التعاون الطبي في حالة وقوع الكوارث الطبيعية.

الهجرة

نظرا لأهمية مسألة الهجرة في العلاقات الأورو . متوسطية، سيشجع علي عقد الاجتماعات من أجل الوصول إلى اقتراحات تتعلق بموجات الهجرة والضغوط التي تحدثها. ستأخذ هذه الاجتماعات بعين الاعتبار ودون الحصر، الخبرة المكتسبة في إطار برنامج الهجرة المتوسطية MED MIGRATIONوبالخصوص فيما يتعلق بتحسين ظروف الحياة للمهاجرين المقيمين شرعيا في الاتحاد الأوروبي.

الإرهاب، تجارة المخدرات والجريمة المنظمة

يجب أن تشكل المكافحة ضد الإرهاب أولوية لكل الأطراف. في سبيل هذا، سيجتمع موظفون دوريا بهدف توطيد التعاون بين السلطات البوليسية والقضائية وغيرها.

وفي هذا السياق، سيأخذ بعين الأعتبار – علي وجه الخصوص – تكيف تبادل المعلومات وتحسين إجراءات الأبعاد وتسليم المجرمين. وسيعقد موظفون اجتماعات دوريه لتحديد التدابير العملية التي يمكن اتخاذها لتحسين التعاون بين الشرطة، القضاء، الجمارك، السلطات الإدارية وغيرها.

من أجل مقاومة تجارة المخدرات والجريمة المنظمة، بما في ذلك تهريب البضائع، سيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ في الاعتبار ضرورة وجود أساليب مختلفة تتمشى مع الوضع الخاص لكل دولة.

الهجرة غير الشرعية

سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير العملية التي يمكن اتخاذها لتحسين التعاون بين الشرطة، القضاء، الجمارك، السلطات الإدارية وغيرها من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية. وسيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ في الاعتبار ضرورة وجود أساليب مختلفة تتمشى مع الوضع الخاص لكل دولة.

5- الاتصال بين المؤسسات

الحوار البرلماني الأورو . متوسطي

انعقد المؤتمر البرلماني الخاص بالأمن والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط بـ (فاليتا) في الفترة من 1 – 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 1995.

وعلى البرلمان الأوروبي المبادرة في طرح الحوار البرلماني الأورو- متوسطي مع البرلمانات الأخرى وسوف يسمح ذلك للنواب المنتخبين في الدول الشريكة بتبادل وجهات النظر حول العديد من الموضوعات.

اتصالات أخرى بين المؤسسات

سوف تسهم الاتصالات المنتظمة فيما بين الأجهزة الأوروبية الأخرى وبالأخص المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمجموعة الأوروبية ونظرائها المتوسطيين في تفاهم أفضل للموضوعات الرئيسية المتصلة بالشراكة الأورو . متوسطية.

في سبيل هذا، توجه الدعوة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للمبادرة بتكوين روابط مع مثيلاتها المتوسطيين.

في هذا الصدد،سوف تعقد قمة أورو . متوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية في (مدريد) في 12-13 ديسمبر/كانون الأول.

ملحق رقم 03:

برنامج تعزيز الشراكة الأورو . متوسطية 2005

بدأت المفوضية الأوروبية برنامج عمل مدته خمس سنوات لتعزيز الشراكة الأورو – متوسطة (عملية برشلونة) والذي يستغرق خمس سنوات. وأوضحت المفوضية، في اتصال مع المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي، المقترحات الخاصة بتحقيق التقدم الملموس في ثلاثة مجالات هامة لمستقبل المنطقة وهي: التعليم، النمو الاقتصادي المستديم وحقوق الإنسان والديمقراطية. وبالإضافة إلى تلك المجالات ذات الأولوية، فإن برنامج العمل يغطي أيضاً الإصلاحات الاجتماعية، البيئة، الهجرة، أسلحة الدمار الشامل ومحاربة الإرهاب. إن برنامج العمل الخاص بالمفوضية الأوروبية يقدم جدول أعمال سيتم مناقشته فيما يتعلق بعملية برشلونة في ذكرى الاحتفال بعامها العاشر وذلك في كل من اجتماع وزراء الخارجية من الدول الأورو–متوسطية في لوكسمبورج في مايو، وفي مؤتمر ذكرى الاحتفال الخاص في برشلونة في نوفمبر.

ولقد ذكرت السيدة بنيتا فيريرو والدنر – مفوض العلاقات الخارجية وسياسة الجوار الأوروبي – أن: "برنامج العمل المقترح اليوم تتوافر لديه كافة العناصر اللازمة لتقوية الشراكة الأورو– متوسطية وهي على أعتاب عقدها الثاني. إن التعليم في غاية الأهمية، حيث إن ثلث سكان شركائنا من دول البحر المتوسط تحت سن الخامسة عشر، لذا سيكون التعليم على رأس أولوياتي الشخصية."

التعليم

إن الهدف الرئيسي لخطة العمل هو زيادة جودة التعليم للجميع وضمان المساواة فيه. وتقترح المفوضية ما يلي:

– تعزيز عملية دعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء للتعليم والتدريب المهني، وذلك بهدف زيادة نسبة المساعدة المالية المخصصة للتعليم بحوالي 50% على الأقل.

– السعي وراء الشركاء للالتزام بهدف جديد بحلول عام 2015 وهو القضاء على الأمية في المنطقة، دخول كل البنات والأولاد في المدارس الابتدائية والقضاء على التفرقة في النوع على كافة مستويات التعليم.

– بدأ نظام يقدم المنح الدراسية للدراسة الجامعية في أوروبا مع الاحتفاظ بنسبة من المقاعد للنساء.

النمو والإصلاح الاقتصادي

وضع إعلان برشلونة الهدف الخاص بإبرام اتفاقية التجارة الحرة بحلول عام 2010. ونظراً لأن مدة البرنامج تستغرق خمس سنوات فقط، فإن الأمر يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق هذا الطموح. وستكون عملية تعميق التكامل الاقتصادي بين الإتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط من خلال تحرير التجارة في الزراعة والخدمات، التوافق التنظيمي وتعزيز الاستثمار من أهم الأهداف الرئيسية خلال السنوات القادمة. وعلى التوازي، فإن التكامل الإقليمي الجنوبي– الجنوبي في حاجة إلى إن يتم التعجيل به. وتقترح المفوضية كما يلي:

– ينبغي الموافقة على خريطة طريق لتشكيل منطقة التجارة الحرة بحلول عام 2010.

– ينبغي على شركاء الاتفاقية الأورو–متوسطية بدء المفاوضات الإقليمية على أساس تطوعي فيما يتعلق بتحرير الخدمات والتأسيس. وستقوم المفوضية الأوروبية بتقديم الخطوط الإرشادية التفاوضية للمجلس للشروع في المفاوضات في عام 2005.

– ينبغي على شركاء الاتفاقية الأورو–متوسطية الموافقة على خريطة طريق من أجل تحرير التجارة. وستقوم المفوضية بتقديم الخطوط الإرشادية التفاوضية للمجلس للشروع في المفاوضات في عام 2005.

حقوق الإنسان والديمقراطية

إن الإصلاح السياسي هو السبيل لتحقيق الأمن والاستقرار على أساس مستديم. وتسعى المفوضية الأوروبية إلى تركيز جديد داخل الاتفاقية الأورو–متوسطية على بعض القضايا مثل حماية حقوق الإنسان، تمكين المرأة، تقوية الديمقراطية، التعددية والقضاء المستقل. وتقترح المفوضية زيادة التعاون في تلك المجالات، متضمنةً:

• تشكيل وحدة جديدة للديمقراطية لدعم هؤلاء الشركاء الذين يظهرون التزامهم الواضح بالإصلاح السياسي.

ملحق رقم 04:

الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط

باريس في 13 يوليه/تموز 2008

تحت الرئاسة المشتركة لرئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس جمهورية مصر العربية

بحضور:

الاتحاد الأوروبي ممثلا بـ:

رئيس المجلس الأوروبي، فخامة الرئيس نيقولا ساركوزي، رئيس المفوضية الأوروبية، معالي السيّد خوسي مانويل باروزو، ومعالي الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمن المشترك، السيّد خافير سولانا.

ألبانيا ممثلة بدولة رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، السيّد صالح بريشا، الجزائر ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السيّد عبد العزيز بوتفليقة، ألمانيا ممثلة بسيادة مستشارة جمهورية ألمانيا الاتحادية، السيّدة أنجيلا مركل، النمسا ممثلة بسيادة مستشار جمهورية النمسا، السيّد ألفريد غوسنباور، بلجيكا ممثلة بمعالي وزير خارجية مملكة بلجيكا، السيّد كاريل د غوشت، البوسنة والهرسك ممثلة بفخامة رئيس الرئاسة المشتركة للبوسنة والهرسك، السيّد هاريس سيلادجيك، بلغاريا ممثلة بفخامة رئيس جمهورية بلغاريا، السيّد جورجي بارفانوف، قبرص ممثلة بفخامة رئيس جمهورية قبرص، السيد ديميتريس كريستوفياس، كرواتيا ممثلة بفخامة رئيس جمهورية كرواتيا، السيد ستيبي متسيش، الدانمارك ممثلة بدولة رئيس وزراء مملكة الدانمارك، السيّد أنديرس فوغ راسموسن، مصر ممثلة بفخامة رئيس جمهورية مصر العربية، السيّد محمد حسني مبارك، أسبانيا ممثلة بدولة رئيس وزراء مملكة إسبانيا، السيّد خوسي لويس رودريغز ثاباتيرو، إستونيا ممثلة بدولة رئيس وزراء جمهورية إستونيا، السيّد أندروس أنسيب، فنلندا ممثلة بكلٍ من فخامة رئيسّة جمهورية فنلندا، السيّدة تاريا هالونن ودولة رئيس وزراء جمهورية فنلندا، السيّد ماتي فانهانن، فرنسا ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية، السيد نيقولا ساركوزي، اليونان ممثلة بدولة رئيس وزراء الجمهورية الهيلانية، السيّد كوستاس كارامنليس، المجر ممثلة بدولة رئيس وزراء جمهورية المجر، السيّد فيرنس جورتشاني، أيرلندا ممثلة بدولة رئيس وزراء إيرلندا، السيّد بريان كوين، إسرائيل ممثلة بدولة رئيس وزراء إسرائيل، السيّد إيهود أولمرت، إيطاليا ممثلة بدولة رئيس مجلس وزراء الجمهورية الإيطالية، السيّد سيلفيو برلوسكوني، الأردن ممثلة بدولة رئيس مجلس وزراء المملكة الأردنية الهاشمية، السيّد نادر الذهبي، لاتفيا ممثلة بفخامة رئيس جمهورية لاتفيا، السيّد فالديس زالترس، لبنان ممثلا بفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية، الجنرال ميشيل سليمان، ليتوانيا ممثلة بدولة رئيس مجلس وزراء جمهورية ليتوانيا، السيّد جيديميناس كيركيلاس، اللكسمبورج ممثلة بدولة رئيس مجلس وزراء دوقية اللكسمبورج الكبرى، السيّد جان كلود يونكر، مالطا ممثلة بدولة رئيس مجلس وزراء جمهورية مالطا، السيّد لورانس غونزي، المغرب ممثلة بصاحب السّمو الملكي في المملكة المغربية، الأمير مولاي رشيد، موريتانيا ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، السيّد سيدي محمد ولد شيخ عبدالله،

موناكو ممثلة بصاحب السّمو أمير موناكو، الأمير ألبير الثاني، الجبل الأسود ممثلا بدولة رئيس وزراء الجبل الأسود، السيد ميلو دجوكانوفيتش، هولندا ممثلة بدولة رئيس وزراء

هولندا، السيد يان بيتر بالكينند، بولندا ممثلة بفخامة رئيس جمهورية بولندا، السيّد ليش كاجنسكي، البرتغال ممثلة بدولة رئيس وزراء جمهورية البرتغال، السيد خوسي سوكراتس، الجمهورية التشيكية ممثلة بمعالي نائب رئيس الوزراء للشؤون الأوروبية في الجمهورية التشيكية، السيد ألكسندر فوندرا، رومانيا ممثلة بفخامة رئيس جمهورية رومانيا، السيد ترايان بازسكو، المملكة المتحدة ممثلة بدولة رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، السيد غوردن براون، سلوفاكيا ممثلة بدولة رئيس وزراء جمهورية سلوفاكيا، السيّد روبرت فيكو، سلوفينيا ممثلة بدولة رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، السيّد يانيز يانزا، السويد ممثلة بدولة رئيس وزراء مملكة السويد، السيّد فردريك راينفلد، سورية ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية العربية السورية، السيّد بشار الأسد، تونس ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية التونسية، السيّد زين العابدين بن علي، تركيا ممثلة بدولة رئيس وزراء الجمهورية التركية، السيد رجب طيب أردوغان، السلطة الفلسطينية ممثلة بفخامة رئيس السلطة الفلسطينية، السيّد محمود عبّاس.

البرلمان الأوروبي/الجمعية البرلمانية الأورو . متوسطية ممثلان بالأمين العام رئيس البرلمان الأوروبي ورئيس الجمعية البرلمانية الأوروبية المتوسّطية، معالي السيّد هانس جرت بوترينج، **ومجلس التعاون لدول الخليج العربية** ممثلا بصاحب السموّ الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير قطر، الرئيس الحالي لمجلس تعاون دول الخليج العربية، **وجامعة الدّول العربية** ممثلة بمعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، السيّد عمر موسى، **والاتحاد الأفريقي** ممثلا بدولة رئيس لجنة الإتحاد الأفريقي، السيد جان بينغ، **واتحاد المغرب العربي** ممثلا بمعالي الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، السيّد حبيب بن يحيا، **ومنظمة المؤتمر الإسلامي** ممثلة بالأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، السيد أكمل الدين إحسان أوغلو، **والبنك الأفريقي للتنمية** ممثلا برئيس البنك الأفريقي للتنمية، السيّد دونالد كابيروكا، **والبنك الأوروبي للاستثمار** ممثلا برئيس البنك الأوروبي للاستثمار، السيّد فيليب مايستاد، **والبنك الدولي** ممثلا بمدير عام البنك الدولي، السيد خوان خوسيه دبوب، **وتحالف الحضارات** ممثلا بالممثل السامي للأمم المتحدة، السيّد جورجي سامبايو، **والمؤسسة الأوروبية المتوسّطية آنا ليند من أجل حوار الثقافات** ممثلة برئيس المؤسسة، السيّد أندريه أزولاي.

إن رؤساء الدول والحكومات الأورو . متوسطية المجتمعين في باريس في 13 يوليه/تموز 2008، تحفزهم الإرادة السياسية المشتركة في إطلاق الجهود مجدداً من أجل تحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة سلام وديموقراطية وتعاون ورخاء، يقررون تبني الإعلان المشترك التالي نصه:

إن عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، التي ترتكز على إعلان برشلونة وعلى أهداف السلام والاستقرار والأمن المذكورة فيه، كما على مكتسبات عملية برشلونة، هي شراكة متعددة الأطراف ترمي إلى مضاعفة إمكانيات التكامل والتماسك الإقليميين. ويذكّر رؤساء الدول والحكومات، أيضا، بالمركز الأساسي الذي يتمتع بها حوض البحر المتوسط في الاهتمامات السياسية لكل البلدان، ويشددون على ضرورة تقاسم كل المشاركين مسؤولية هذه العملية بوجه أفضل، وجعلها أكثر ملاءمة ووضوحاً أمام أعين المواطنين.

إن رؤساء الدول والحكومات على قناعة مشتركة بأن هذه المبادرة يمكن أن تلعب دوراً هاماً في مواجهة التحديات المشتركة، التي تواجهها المنطقة الأورو . متوسطية، ومنها على سبيل المثال: التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأزمة

العالمية في مجال الأمن الغذائي، تدهور الوضع البيئي بما فيه التغير المناخي والتصحر، بغية تشجيع التنمية المستدامة، الطاقة، الهجرة، الإرهاب والتطرف، الارتقاء بالحوار بين الثقافات.

تضم هذه المبادرة كل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية، كما الدول الأخرى (الأعضاء والمراقبين) في عملية برشلونة. كما ستوجه دعوة إلى جامعة الدول العربية لحضور اجتماعات عملية برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط امتدادا لمشاركتها في عملية برشلونة. ترحب عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، باستقبال بلدان البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وموناكو والجبل الأسود، التي وافقت على مكتسبات عملية برشلونة.

طموح إستراتيجي من أجل حوض البحر المتوسط

(1) تجمع أوروبا وبلدان حوض البحر المتوسط صلات تاريخية وجغرافية وثقافية، وأهم من ذلك طموح مشترك يتمثل في العمل معًا من أجل بناء مستقبل سلام وديمقراطية ورخاء وتفاهم إنساني واجتماعي وثقافي. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف المشتركة، اتفق المشاركون على إعطاء زخم متجدد للجهود من أجل السلام والتعاون، ودراسة مشاكلهم المشتركة، وتحويل النوايا الحسنة إلى أعمال ملموسة في إطار شراكة متجددة من أجل التقدم.

(2) يشدّد رؤساء الدول والحكومات على الدور المهم الذي تلعبه عملية برشلونة منذ عام 1995، والتي تمثل الأداة المركزية في العلاقات الأورو ـ متوسطية. إن هذه العملية التي تمثل شراكة تجمع 39 حكومة وأكثر من 700 مليون نسمة، قد وفرت إطارًا مناسبا للعمل والتنمية الثابتين. إن عملية برشلونة هي المنتدى الوحيد الذي يتبادل في إطاره جميع الشركاء الأورو ـ متوسطيين وجهات النظر ويشاركون في حوار بناء. كما تشكل هذه العملية التزاما حازماً لصالح السلام والديموقراطية والاستقرار الإقليمي والأمن، من خلال التكامل والتعاون الإقليميين. كما ترمي عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، إلى الاستفادة من هذا التوافق من أجل متابعة التعاون والإصلاحات السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية والتحديث، على قاعدة المساواة والاحترام المتبادل لسيادة الكل.

(3) يشدد رؤساء الدول والحكومات على أهمية المشاركة الناشطة للمجتمع المدني والسلطات المحلية والإقليمية والقطاع الخاص، في تنفيذ عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط.

(4) من أجل الاستفادة من الفرص التي يوفرها إطار معزز من التعاون متعدد الأطراف، قرر رؤساء الدول والحكومات إطلاق شراكة معززة هي عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط.

(5) تعبّر هذه المبادرة، أيضا، عن تطلع مشترك من أجل تحقيق السلام، فضلا عن الأمن الإقليمي، وفقاً لإعلان برشلونة لعام 1995؛ أي تشجيع أمن إقليمي بالعمل لصالح عدم انتشار الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية من خلال الانضمام إلى مجموعة من الأنظمة وأدوات المراقبة الدولية واتفاقات نزع السلاح والتقيد بها، على سبيل المثال: معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية و/أو الترتيبات الإقليمية كإقامة مناطق خالية من الأسلحة، بما في ذلك أنظمة التحقق الخاصة بالتنفيذ الكامل للالتزامات حسبما تقتضيه اتفاقيات مراقبة الأسلحة ونزعها وعدم انتشارها.

ويتعين على الأطراف السعي إلى إقامة منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ومنظومات الإيصال، قابلة للتحقق المتبادل على نحو فعال. علاوة على ذلك،

ستدرس الأطراف الخطوات العملية لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والتراكم المفرط للأسلحة التقليدية، والامتناع عن تطوير القدرات العسكرية بما يتجاوز متطلباتها الدفاعية الشرعية، وتؤكد مجدداً في الوقت ذاته على

تصميمها على بلوغ الدرجة نفسها من الأمن والثقة المتبادلة مع أدنى المستويات الممكنة من القوات العسكرية والأسلحة والانضمام إلى اتفاقية الأسلحة التقليدية، وتشجع الظروف التي تتيح تطوير علاقات حسن الجوار فيما بينها، ودعم العمليات الرامية إلى تحقيق الاستقرار والأمن والازدهار والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي، والبحث في تدابير ترسيخ الثقة وتعزيز الأمن، التي يمكن أن تتخذ بين الأطراف بهدف إقامة "منطقة سلام واستقرار في حوض المتوسط"، بما في ذلك إمكانية إعداد ميثاق أورو . متوسطي لهذا الغرض على الأمد الطويل.

(6) وتبين المبادرة العزم على تنمية الموارد البشرية وفرص العمل، طبقا لأهداف الألفية للتنمية، بما فيها الحد من الفقر. ويركز رؤساء الدول والحكومات التزامهم بتعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية من خلال توسيع المشاركة في الحياة السياسية، والالتزام الكامل بحقوق الإنسان وبالحريات الأساسية. كما يؤكدون على طموحهم في بناء مستقبل مشترك يقوم على الاحترام الكامل لمبادئ الديموقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، التي كرستها المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، مثل النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية وتعزيز دور المرأة في المجتمع واحترام الأقليات ومكافحة العنصرية وكراهية الأجانب، وتشجيع الحوار الثقافي والتفاهم المتبادل.

(7) ويعيد رؤساء الدول والحكومات التأكيد على دعمهم لمسيرة السلام الإسرائيلية . الفلسطينية، كما أشير إليها في اجتماع لشبونة الوزاري الأورو . متوسطي (نوفمبر/تشرين الثاني 2007) وبما يتماشى مع عملية أنابوليس. ويذكّرون بأن السلام في الشرق الأوسط يتطلب حلاً شاملاً ويرحبون في هذا الصدد بالإعلان عن الشروع بمفاوضات غير مباشرة بين سوريا وإسرائيل تحت رعاية تركيا.

(8) يؤكد رؤساء الدول والحكومات مجدداً إدانتهم للإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، وعزمهم على القضاء عليه ومكافحة كل من يوفر له الدعم. ويؤكدون مجدداً التزامهم بتطبيق مدونة السلوك المتعلقة بمكافحة الإرهاب من أجل تعزيز أمن جميع المواطنين في إطار يضمن احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، لاسيما من خلال سياسات أكثر فعالية لمكافحة الإرهاب ومزيد من التعاون لتفكيك جميع الأنشطة الإرهابية وحماية الأهداف المحتملة وإدارة آثار الاعتداءات. ويشددون على الحاجة إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، دون تحفظ، أياً كان المرتكب، أينما كان، ولأي هدف كان. ويؤكدون مجدداً رفضهم التام لمحاولات ربط أي دين أو ثقافة بالإرهاب، ويؤكدون التزامهم ببذل كل الجهود لإيجاد حل للنزاعات، وإنهاء الاحتلال ومكافحة القمع، والحد من الفقر والنهوض بحقوق الإنسان والإدارة السليمة، وتعزيز التفاهم بين الثقافات وتأمين الاحترام لجميع الديانات والمعتقدات. تخدم هذه الأنشطة مباشرة مصالح شعوب المنطقة الأورو . متوسطية، وتواجه مشاريع الإرهابيين وشبكاتهم.

(9) يتفق رؤساء الدول والحكومات على أن التحدي الذي يواجه عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، يتمثل في تحسين العلاقات متعددة الأطراف وتعزيز تقاسم مسؤولية العملية، وتأسيس الإدارة الرشيدة للأمور على أساس المساواة بين جميع الأطراف، وفي ترجمة هذه العملية إلى مشاريع ملموسة تكون أكثر وضوحاً بالنسبة للمواطنين. لقد

حان الوقت لإعطاء دفع جديد ودائم لعملية برشلونة. ثمة حاجة اليوم إلى مضاعفة الالتزام والحوافز من أجل تحويل أهداف إعلان برشلونة إلى نتائج ملموسة.

(10) لقد شكلت الشراكة الأورو ـ متوسطية على الدوام عملية جامعة يقودها مبدأ التوافق بمجمل جوانبها. وستتخذ القرارات بشأن أساليب العمل الخاصة بالمشاريع خلال اجتماع وزراء الخارجية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2008.

(11) تقوم عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، على مكتسبات عملية برشلونة وستعمل على تعزيز انجازاتها وعناصرها الإيجابية. يبقى إعلان برشلونة وأهدافه ومجالات التعاون التي نص عليها قائماً، وتظل الفصول الثلاثة التي تتناول التعاون (الحوار السياسي، التعاون الاقتصادي والتجارة الحرة، والحوار الإنساني والاجتماعي والثقافي) في صميم العلاقات الأورو ـ متوسطية. كما يبقى برنامج العمل لخمس سنوات، الذي اعتمدته قمة برشلونة في عام 2005 بمناسبة الذكرى العاشرة للشراكة الأورو ـ متوسطية، قابلا للتطبيق (بما فيه الفصل الرابع: التعاون "الهجرة والاندماج الاجتماعي والعدالة والأمن" الذي اعتمِد في تلك المرحلة) وكذلك استنتاجات كل الاجتماعات الوزارية التي تبقى سارية المفعول. ويعترف رؤساء الدول والحكومات بالتقدم الذي تحقق وبالفوائد الاقتصادية المرتبطة بإنشاء منطقة تبادل حر بعيدة المدى في المنطقة الأورو ـ متوسطية بحلول عام 2010 وفيما بعد، وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي بجميع أبعاده. ويدعمون الخطوط الرئيسية لخريطة الطريق التجارية الأورو ـ متوسطية، وبالأخص دراسة إقامة آلية مرنة وفعالة وموافقة لأوساط الأعمال، توفر فرصة زيادة الشفافية وفرص التجارة والاستثمار.

(12) يركز رؤساء الدول والحكومات على أن عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، ترمي إلى بناء مستقبل سلام ورخاء مشترك في المنطقة بأسرها، من خلال تنفيذ مشاريع تعزز تدفق المبادلات بين شعوب المنطقة بأكملها. لهذا الغرض، أقروا بأن هذه المبادرة تتضمن بُعداً إنسانياً وثقافياً. وقد شددوا على الالتزام بتسهيل تنقل الأشخاص الشرعي. كما ركزوا على أن تعزيز الهجرة الشرعية الخاضعة لإدارة منظمة لمصلحة جميع الأطراف المعنية، ومكافحة الهجرة غير الشرعية، وتشجيع الصلات بين الهجرة والتنمية هي موضوعات ذات مصلحة مشتركة يلزم معالجتها في إطار نهج شامل ومتوازن ومتكامل.

(13) تأتي عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، مكملة للعلاقات الثنائية التي يقيمها الاتحاد الأوروبي مع هذه البلدان (البلدان المعنية هي: الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، موريتانيا، موناكو، المغرب، السلطة الفلسطينية، سورية، تونس. كرواتيا، تركيا، بلدان تفاوض ترشيحها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ألبانيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، محتملة الترشيح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ليبيا، بلد مدعو من الرئاسة

منذ الاجتماع الوزاري أوروميد في شتوتجارت، 1999 ، والتي تستمر في أطر العمل الحالية، مثل اتفاقات الشراكة، وخطط عمل سياسة الجوار الأوروبية؛ وفي حال موريتانيا، مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. كما يتم ضمان التماسك والتكامل مع الإستراتيجية المشتركة أفريقيا . الاتحاد الأوروبي. إن عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط إذ تكمل الأنشطة المتعلقة ببعدها الإقليمي، فإنها تبقى مستقلة عن سياسة توسيع الاتحاد الأوروبي ومفاوضات الانضمام وعملية ما قبل الانضمام.

(14) تُعطي عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط دفعة جديدة لعملية برشلونة، على مستويات ثلاثة مهمة على أقل تقدير، عبر:

- رفع المستوى السياسي لعلاقة الاتحاد الأوروبي بشركائه المتوسطيين.
- العمل على تحسين تقاسم المسؤولية في إطار العلاقات متعددة الأطراف.
- إضفاء طابع ملموس وأكثر وضوحًا على هذه العلاقات بواسطة مشاريع إقليمية ودون إقليمية إضافية مفيدة لمواطني المنطقة.

تعزيز العلاقات

(15) اتفق رؤساء الدول والحكومات على تنظيم قمة كل عامين، وعلى أن تسفر هذه القمم عن إعلان سياسي وقائمة موجزة بالمشاريع الإقليمية الملموسة لإطلاقها. يجب أن تتضمن النتائج اعتماد برنامج عمل واسع النطاق لمدة عامين من أجل عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط. كما يجري عقد اجتماعات لوزراء الخارجية كل عام، لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة والإعداد للقمم التالية، والموافقة على مشاريع جديدة إذا اقتضى الأمر.

(16) ينبغي أن تنعقد القمم بصورة متناوبة في الاتحاد الأوروبي وفي الدول المتوسطية الشريكة. وتُختار الدولة المضيفة بالتوافق. تُدعى جميع الدول المشاركة في المبادرة إلى اجتماعات القمة وإلى الاجتماعات الوزارية وإلى الجلسات العامة لعملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط.

(17) تكون الجمعية البرلمانية الأورو . متوسطية Euro - Mediterranean parliamentary Assembly . APEM، التعبير البرلماني الشرعي عن عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط. ويقدم رؤساء الدول والحكومات دعمهم القوي لتعزيز الدور الذي تلعبه الجمعية البرلمانية الأورو . متوسطية APEM في علاقاتها بالشركاء المتوسطيين.

(18) تسهم مؤسسة "آنا لينذ" الأورو . متوسطية للحوار بين الثقافات بشكل فاعل، كمؤسسة أورو . متوسطية في البعد الثقافي للمبادرة، بالتعاون مع تحالف الأمم المتحدة للحضارات.

تحسين تقاسم المسؤوليات وإدارة المؤسسات

(19) يتفق رؤساء الدول والحكومات على إنشاء رئاسة مشتركة ويقررون إقامة أمانة مشتركة. يمكن لجميع الأعضاء في عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، المشاركة في الرئاسة المشتركة وفي الأمانة.

(20) يتعين المحافظة على الهياكل الحالية لعملية برشلونة مع ضرورة تكييفها عندما يحدد وزراء الخارجية الأورو . متوسطيون الأساليب الجديدة.

الرئاسة المشتركة

(21) ينشئ رؤساء الدول والحكومات رئاسة مشتركة لتحسين التوازن والمسؤوليات المشتركة في التعاون القائم بينهم. يأتي أحد الرئيسين من الاتحاد الأوروبي والآخر من بلد متوسطي شريك. وينطبق مبدأ الرئاسة المشتركة على اجتماعات القمة، وكل الاجتماعات الوزارية، واجتماعات كبار الموظفين، واجتماع اللجنة الدائمة المشتركة، واجتماعات الخبراء ذات الصلة في إطار المبادرة.

(22) إقامة رئاسة مشتركة

- يجب أن تتوافق، فيما يخص الاتحاد الأوروبي، مع التمثيل الخارجي للاتحاد الأوروبي طبق أحكام المعاهدة المعمول بها.

- يجب أن يمارسها فيما يخص الطرف المتوسطي، رئيس مشترك يتم اختياره بالتوافق، لفترة سنتين غير قابلة للتجديد.

إدارة المؤسسات والأمانة

(23) يقرر رؤساء الدول والحكومات وضع هياكل مؤسساتية جديدة تسهم في تحقيق الأهداف السياسية لهذه المبادرة، وتتمثل بشكل خاص في تعزيز تقاسم المسؤوليات، ورفع المستوى السياسي في العلاقات الأورو . متوسطية، وإبراز هذه العملية بفضل المشاريع.

(24) يقرر رؤساء الدول والحكومات إنشاء أمانة لعملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، تحتل موقعاً مركزياً داخل الهيكلية المؤسساتية. تعطي الأمانة دفعة جديدة لهذه العملية، فيما يخص تحديد المشاريع ومتابعتها وتشجيعها، وكذلك البحث عن شركاء. يتم تمويل المشاريع وتنفيذها حسب الحالات. تعمل الأمانة على تأمين الاتصال الميداني مع كل الهياكل، بما في ذلك إعداد وثائق العمل لهيئات صنع القرار. وتتمتع الأمانة بشخصية قانونية منفصلة وبوضع مستقل.

(25) تكون المهمة الموكلة للأمانة ذات طابع تقني، بينما يواصل وزراء الخارجية وكبار الموظفين تحمل المسؤولية السياسية لكل جوانب المبادرة.

(26) توفر **اللجنة المشتركة الدائمة** ومقرها بروكسل، المساعدة لاجتماعات كبار الموظفين ولتحضيرها، وتؤمّن المتابعة المناسبة لها. كما يمكن أن تمثل آلية رد فعل سريع إذا طرأ وضع استثنائي في المنطقة، يستدعي استشارة الشركاء الأورو . متوسطيين.

(27) يواصل **كبار الموظفين** اجتماعاتهم الدورية لتحضير الاجتماعات الوزارية، بما في ذلك المشاريع التي تحتاج للموافقة، ورصد وتقييم التقدم المنجز في جميع الجوانب الخاصة بعملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، وعرض برنامج العمل السنوي على وزراء الخارجية.

(28) يتفق وزراء الخارجية المجتمعون في نوفمبر/تشرين الثاني 2008 على **تفاصيل ولاية** البنية المؤسساتية الجديدة للرئاسة المشتركة وعملها، وتركيبة الأمانة ومقرها وتمويلها، على قاعدة النقاشات المعمقة والاقتراحات المعروضة من قبل كل الشركاء.

(29) تلبي **عملية انتقاء** المشاريع أهداف السلام والأمن والاستقرار، الواردة في إعلان برشلونة. يعمل الشركاء على توفير

جو ملائم لتنفيذ المشاريع، آخذين بعين الاعتبار الطابع الإقليمي ودون الإقليمي وفوق الوطني للمشاريع المعروضة وحجمها ومدى ملاءمتها وفائدتها للأطراف المشاركة، طبق أبعاد المبادرة وأهدافها الرئيسية. كما يؤخذ بعين الاعتبار قدرة تلك المشاريع على دعم تنمية مستدامة ومتوازنة، وكذلك الاندماج والتماسك والترابط على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي، وجدواها المالية، لاسيما من خلال اللجوء إلى المشاركة الأوسع والتمويل من القطاع الخاص. ويحدد كبار الموظفين معايير انتقاء المشاريع، التي يتم عرضها على وزراء الخارجية للموافقة عليها.

(30) يشدد رؤساء الدول والحكومات على ما يمكن أن يوفره التعاون المعزز بفضل مبدأ المشاريع ذات الهندسة المتغيرة، طبق أبعاد المبادرة وأهدافها الرئيسية. ويوفر هذا النهج للبلدان الأعضاء المتآلفة وذات الأهداف المشتركة أو المتكاملة، فرصة تنشيط العملية وتحقيق الأهداف الواردة في إعلان برشلونة.

التمويل

(31) تجند عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، وسائل تمويل إضافية للمنطقة، وبشكل أساسي عبر مشاريع إقليمية ودون إقليمية. وتمثل قدرتها على جذب وسائل مالية إضافية لصالح مشاريع إقليمية، مرفقة بمستوى عال من التنسيق بين المانحين، قيمة مضافة لها. ويأتي التمويل بشكل أساسي من المصادر التالية: مشاركة القطاع الخاص، مساهمات من موازنة الاتحاد الأوروبي ومن كل الشركاء، مساهمات من بلدان أخرى ومن مؤسسات مالية دولية ومن كيانات إقليمية، آلية الاستثمار والشراكة المتوسطية (FEMIP)-Facility for Euro Mediterranean Investment and Partnership، مخصصات أداة شراكة الجوار الأوروبية (ENPI) European Neighbourhood and Partnership Instrument، وأداة التعاون عبر الحدود ضمن أداة الشراكة، فضلا عن أدوات أخرى قابلة للتطبيق في البلدان ضمن هذه المبادرة، والتي تنطبق عليها نفس القواعد الاختيارية والإجرائية المعتادة.

ملاحظات ختامية

(32) يؤكد المشاركون على أن عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، تمثل فرصة تاريخية لإنعاش عملية الشراكة الأورو . متوسطية وإضفاء بعد جديد عليها. وسيتوقف نجاح هذه المبادرة، في نهاية المطاف، على المواطنين والمجتمع المدني والمشاركة النشطة للقطاع الخاص.

(33) يدعو رؤساء الدول والحكومات وزراء الخارجية، خلال اجتماعهم المقبل المزمع عقده في نوفمبر/تشرين الثاني، إلى وضع الصيغة النهائية لأساليب عمل المبادرة المؤسساتية وتركيبتها، ويتعين أن تكون هذه الهياكل الجديدة جاهزة للعمل قبل نهاية عام 2008. وتعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية المشاركة والمفوضية الأوروبية ضمن إطار تنسيق وثيق لتحقيق هذا الهدف.

ملحق رقم05:

ملحق صادر مع نص إعلان باريس 2008

يكمن مستقبل المنطقة الأورو . متوسطية في تحسين التنمية الاجتماعية–الاقتصادية، وفي التضامن والاندماج الإقليميين والتنمية المستدامة والمعرفة. يجب توسيع التعاون في مجالات، مثل: تنمية الشركات والمؤسسات والتجارة والبيئة والطاقة وإدارة المياه والزراعة وسلامة الأغذية وأمن التموين الغذائي والنقل والمسائل البحرية والتعليم والتعليم المهني والعلوم والتكنولوجيا والثقافة ووسائل الإعلام والعدالة والقانون، والأمن والهجرة والصحة وتعزيز دور المرأة في المجتمع والحماية المدنية والسياحة والعمران والمرافئ والتعاون اللامركزي ومجتمع المعلومات والأقطاب التنافسية.

علاوة على ذلك، يشدد رؤساء الدول والحكومات على أهمية تعزيز الأمن الغذائي، لاسيما مع مراعاة أثر التغير المناخي على المحاصيل الزراعية ضمن سياق سياسات التنمية المستدامة.

ويقر الجميع بأهمية الماء: يحدد المؤتمر الوزاري أوروميد، الذي ينعقد في الأردن في شهر أكتوبر/تشرين أول 2008، إستراتيجية للماء من أجل المتوسط، ترمي إلى صون الموارد المائية، وإلى تنويع موارد توفير المياه واستخدامها بشكل فعّال ومستدام.

تبقى الأولويات المحددة في البرنامج التوجيهي الإقليمي من أجل الشراكة الأورو . متوسطية وفي البرامج المستقبلية، قيد التطبيق، ولا يمكن أن تكون مساهمات المجموعة الأوروبية لتمويل المشاريع الإقليمية الجديدة المذكورة أدناه على حساب المخصصات في الموازنة الثنائية القائمة والصادرة عن الأداة الأوروبية للجوار والشراكة، أو من أداة ما قبل الانضمام (أو في حال موريتانيا، من الصندوق الأوروبي للتنمية).

إن تجسيد الأهداف المحددة في إعلان برشلونة عام 1995، وفي برنامج العمل عام 2005، وترجمتها إلى مشاريع إقليمية مهمة هي من الأولويات. ولقد تقرر في المرحلة الأولى، إطلاق عدد من المبادرات الأساسية المذكورة أدناه، والتي يجب على الأمانة المقبلة أن تعرضها بالتفصيل.

إزالة التلوث في البحر المتوسط: إن البحر المتوسط وهو مرادف الثقافة والتاريخ، لا يمكن اختصاره بالنسبة للمنطقة على أنه مجرد رمز أو أيقونة؛ إنما هو أيضا مصدر فرص عمل وأوقات ممتعة لسكان الحوض. بيد أن نوعية البيئة في البحر المتوسط قد تدهورت كثيراً في الآونة الأخيرة. واستناداً إلى برنامج "أفق 2020"، فإن إزالة التلوث في البحر المتوسط، بما في ذلك في المناطق الساحلية والمناطق البحرية المحمية، وبشكل خاص في قطاع الماء ومعالجة النفايات، ستكون أمراً أساسياً لتحسين ظروف حياة السكان وسبل عيشهم.

الطرق السريعة البحرية والبرية: ليس المتوسط بحراً يفصل بين الشعوب المطلة عليه؛ إنما هو يجمعها. ويمثل، أيضا، طريقاً كبيراً للتواصل التجاري. إن سهولة وأمن الوصول إليه ونقل البضائع وتنقل الأشخاص براً وبحراً هي أمور أساسية للمحافظة على الصلات ولتعزيز التجارة الإقليمية. وستمكّن تنمية الطرق البحرية السريعة، بما فيها وسائل الربط بين المرافئ في كل الحوض المتوسطي، وبناء الطرق الساحلية السريعة وتحديث خط السكة الحديدية "عبر المغرب العربي"،

من تحسين تدفق تنقل الأشخاص والبضائع بكل حرية. ويلزم، أيضا، إعطاء الاهتمام الخاص إلى مسألة التعاون في مجال الأمن البحري والسلامة، في إطار التكامل الشامل في المنطقة المتوسطية.

الحماية المدنية: في كل أنحاء العالم تظهر على البيئة الأضرار الناجمة عن الكوارث البشرية والطبيعية، وتبدو آثار التغيرات المناخية واضحة للعيان. وتعد منطقة البحر المتوسط من المناطق الحساسة بوجه خاص والمعرضة لهذه الكوارث. في هذا السياق، يمثل إعداد برنامج مشترك للحماية المدنية من أجل الوقاية من الكوارث والاستعداد لها والرد عليها أحد الأولويات الكبرى في المنطقة، ومن خلال تعاون أوثق بين الإقليم وآلية الحماية المدنية في الاتحاد الأوروبي.

الطاقات البديلة: الخطة الشمسية المتوسطية: تؤكد النشاطات التي عرفتها أسواق الطاقة مؤخراً، سواء على مستوى العرض أم الطلب، ضرورة الاهتمام بمصادر طاقة بديلة. ويمثل تسويق مصادر الطاقة البديلة، والبحوث والتنمية في هذا المجال أولوية أساسية للعمل من أجل التنمية المستدامة. والأمانة العامة مكلفة بالقيام بدراسات الجدوى وتحضير ووضع خطة شمسية متوسطية.

التعليم العالي والبحث، جامعة أورو . متوسطية: يمكن أن يسهم إنشاء جامعة أورو . متوسطية (مقرها في سلوفينيا) في الفهم المتبادل بين الشعوب، وتشجيع التعاون في مجال التعليم العالي كامتداد للأهداف المحددة في عملية كاتانيا، وفي أول مؤتمر وزاري أورو . متوسطي خاص بالتعليم العالي والبحث العلمي (القاهرة، يونيه/حزيران 2007). يتعين على هذه الجامعة أن تقوم بإعداد برامج تعليمية ما بعد جامعية وبرامج بحثية وتسهم في تأسيس الفضاء الأورو–متوسطي للتعليم العالي والعلوم والأبحاث، بواسطة شبكة تعاون تضم مؤسسات شريكة وجامعات في المنطقة الأورو–متوسطية. تُشجَّع البلدان الشريكة على الإفادة بشكل تام من الإمكانيات التي توفرها برامج التعاون الحالية في مجال التعليم العالي، مثل: تيمبس TEMPUS، وإيراسموس موندوس Erasmus Mundus، بما في ذلك نافذة التعاون الخارجي. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بتعزيز جودة التدريب المهني وضمان ملاءمته مع احتياجات سوق العمل.

المبادرة المتوسطية لتنمية الشركات: ترمي إلى توفير المساعدة للكيانات الموجودة في البلدان الشريكة، التي تقدم الدعم للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم عبر تقييم حاجاتها، وتحديد الحلول الإستراتيجية وتوفير الموارد الضرورية لهذه الكيانات على شكل معونة تقنية وأدوات مالية. تستوحي هذه المبادرة من مبدأ تقاسم المسؤولية، ومن المتوقع أن تكون أنشطتها مكملة لأنشطة الكيانات العاملة في هذا المجال؛ تسهم بها بلدان الضفتين على أساس طوعي.

قائمة الجداول و الأشكال

الرقم	تمثيله	الصفحة
01	خريطة تمثل الدول المشاركة في مؤتمر برشلونة	11
02	خريطة تمثل الدول في إطار سياسة الجوار الأوروبية	24
03	جدول برنامج MEDA01 و MEDA02 للفترة الممتدة بين 1995 إلى 2006	117

قائمـة المختصرات

EIDHR	المبادرة الأوربية الديمقراطية
TIM	الآلية الدولية المؤقتة
PEGASE	آلية بيقاس
SIS	نظام شينقن للمعلومات Shongan information system
TEMIP	آلية التسهيلات الأورومتوسطية للاستثمار
IEVP	آلية أوربية للجوار و الشراكة
EIB	بنك الإستثمار الأوربي
VIS	نظام معلومات تأشيرة Visa information system

التاريخ	الحدث
نوفمبر 1995	انعقاد المؤتمر الأورومتوسطية الأول : إطلاق الشراكة الأورومتوسطية (عملية برشلونة)
أبريل 1997	انعقاد المؤتمر الأورومتوسطي الثاني بماطا
جويلية 1997	تنفيذ إتفاقية الشراكة المؤقتة مع منظمة التحرير الفلسطينية نيابة عن السلطة الفلسطينية
مارس 1998	بدء تنفيذ اتفاقية الشراكة للإتحاد الأوربي مع تونس
أبريل 1999	انعقاد المؤتمر الأورومتوسطي الثالث
مارس 2000	بدء تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوربي و إسرائيل
نوفمبر 2000	انعقاد المؤتمر الأورومتوسطي الرابع بمرسيليا
مارس 2002	إنشاء آلية بنك الأوربي للاستثمار و الشراكة الأورومتوسطية
أفريل 2002	إنعقاد المؤتمر الأورمتوسطي الخامس
ماي 2002	بدء تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوربي و الأردن.
مارس 2003	إعلان سياسة الجوار الأوربية
ديسمبر 2003	انعقاد المؤتمر الأورومتوسطي السادس نابلس للإنفاق على إنشاء الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية
مارس 2004	انعقاد الخلية الأولى للجمعية البرلمانية الأورومتوسطية "أثينا"

جويلية 2004	بدء سريان اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوربي و مصر
أكتوبر 2004	اختتام مفاوضات اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوربي و سوريا
مارس 2005	إنعقاد الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية القاهرة
أفريل 2005	بدء تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوربي و الجزائر
ماي 2005	انعقاد المؤتمر الأورومتوسطي السابع لوكسمبورغ
نوفمبر 2005	القمة السنوية العاشرة لعملية برشلونة
أفريل 2006	بدء اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوربي و لبنان
ماي 2007	البنك الدولي يقدم الدعم لإصلاح القطاع المادي المغرب

جدول يمثل أهم الأحداث في العلاقات الأورومتوسطية

ماي 2007	لقاء بين وزراء خارجية كل من الاتحاد الأوربي و جامعة الدول العربية
جوان 2007	أول مؤتمر وزاري للدول الأورومتوسطية لشؤون التعليم العالي و البحث العلمي
جويلية 2007	وزراء خارجية دول البحر الأبيض المتوسط يناقشون قضايا الشرق الأوسط و سياسة الجوار الأوربية
أفريل 2008	كبار خبراء لجنة بورميه يبحثون مسيرة برشلونة
جوان 2008	ورشة عمل بورمية بحث مواجهة الإرهاب

جويلية 2008	الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط
أكتوبر 2008	إجتماع وزراء المالية للبلدان الأوربية و المتوسطية
نوفمبر 2008	أول لقاء وزاري أوربي متوسطي من أجل التشغيل و مناقشة البعد البشري للشراكة
نوفمبر 2008	وزراء الصحة للبلدان الأوربية و المتوسطية يصغون برنامج التعاون الإقليمي
نوفمبر 2008	المفوضية الأوربية و سورية تتفقان حول تحديث اتفاقية الشراكة
ديسمبر 2008	اجتماع المنتدى الأوربي المتوسطي حول التعليم و التدريب المهني
جانفي 2009	فيمبي الذراع الحالية للشراكة المتوسطية في البنك الأوربي للاستثمار تمنح سويا قرضا بقيمة 275 مليون يورو لتحويل مشروع محطة كهرباء
24 جانفي 2009	ألقذافي يجدد رفضه للاتحاد من أجل المتوسط بسبب الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة و لان الاسرائليين أعضاء في الاتحاد و يقترح أن تقتصر عضوية الاتحاد على دول شمال إفريقيا.
25 جانفي 2009	أعلن متحدث باسم رئاسة اتحاد المغرب العربي في طرابلس أن دول المغرب العربي بدأت في إعادة النظر في مشاركتها في الإتحاد من أجل المتوسط بعد الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة.
26 جويلية 2009	تتصدر قضية تأمين المياه في غزة جدول أعمال لقاء وزراء البيئة للدول الأعضاء في الإتحاد من أجل المتوسط المنعقد بباريس كما ناقش المشاركون في اللقاء أكثر من 200 مشروع في مجال البيئة و الطاقة و المواصلات و

	الموارد المائية.
6 جانفي 2010	عقد وزراء خارجية كلا من مصر ، فرنسا ، الأردن ، اسبانيا ، تونس في 5 جانفي 2010 اجتماعا بالقاهرة في محاولة لإحياء الاتحاد من أجل المتوسط الذي لم يتم تفعيله على الرغم من مرور سنة و نصف على صدوره.
مارس 2010	أعلنت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط أنه تم تدشين مقر الأمانة العامة للإتحاد من أجل المتوسط في برشلونة يقع المقر في قصر (بيدراليس) العريق
1 ماي 2010	أكد أفيجدورليمان وزير الخارجية الاسرائيسلي مشاركة في قمة الاتحاد من أجل المتوسط على الرغم من معارضة دول عربية من مصر ، سورية كما أكد مسؤول في مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي أن من نتنياهو ينوي المشاركة في القمة و في الوقت نفسه نقلت الإعلام الاسبانية أن هناك محاوف إسبانية من أن يعطل النزاع العربي الإسرائيلي انعقاد قمة الإتحاد.
20 ماي 2010	أكدت الحكومة الاسبانية إلغاء القمة الاتحاد من أجل المتوسط الذي كان مقرارا عقدها في برشلونة يوم 7 جويلية 2010.
13 جويلية 2010	أكدت السيدة سوزان مبارك في افتتاح مؤتمر البرلمانيات به و الاتحاد من أجل المتوسط أن مصر كانت من أوائل الدول التي منحت المرأة حقوقها السياسية كاملة في الانتخابات و الترشح لعضوية المجالس النيابية

11 نوفمبر 2010	تأجيل قمة الإتحاد من أجل المتوسط للمرة الثالثة سبب احتمال مقاطعتها من قبل الدول العربية في حال توجيه الدعوة لإسرائيل.
12 نوفمبر 2010	عقد مؤتمر وزراء التجارة في الاتحاد من أجل المتوسط في بروكسيل و و اعتمد في إنشاء إحتياجاتهم في 12 نوفمبر برنامج عمل و موازاة الأمانة العامة في برشلونة لعام 2011 لتكثيف نشاطات الإتحاد من أجل المتوسط و ذلك بتنفيذ مشاريع ملموسة.
جانفي 2011	أعلن الأمين العام للإتحاد من أجل المتوسط أن الإتحاد عازم على دعم الديمقراطية في تونس من خلال دفع التنمية و تطوير التنمية و التعاون الصناعي و الطاقي خاصة في المرحلة الانتقالية بفضل ثورة يناير 2011.
فيفري 2011	قدم الأمين العام الأول للإتحاد الدكتور أحمد مساعدة استقالته و عين الدكتور لنيوكارادريلي أمينا عاما مؤقتا للإتحاد من أجل المتوسط.
13 فبراير 2011	أعلن الوزير الفرنسي للشؤون الأوربية أنه لم يكن هناك حاجة أكثر من الاتحاد من أجل المتوسط خاصة بعد سقوط الأنظمة العربية في تونس ، مصر ، لأن شعوب الضفة الحيوية للمتوسط سوف ترى حكومات جديدة تتشكل و سيكون مزيد من الحياة الديمقراطية.
5 مارس 2011	يرى وزير الخارجية الفرنسية آلان جوبيه أن إعادة تأمين الاتحاد من أجل المتوسط ضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى مشيرا أن مطلع سنة 2011 أسقط نظام الرئيس التونسي زين العابدين بن علي و رئيس مصر اللذان كانا من أركان الاتحاد من أجل المتوسط في الجنوب.

26 مارس 2011	محافظة القيلوبية المصري مرشح لرئاسة الاتحاد من أجل المتوسط نقلا عن بوابة الأهرام gotohim.eg.eg
20 أفريل 2011	تسلم المستشار عدلي حسين محافظة القيلوبية الأسبق المصري مهام منصبه رسميا كرسيين للجنة الأقاليم بالاتحاد و لمدة عام خلفا للمغربي محمد بدرة.
11 جوان 2011	أكد رئيس الوزراء الإسباني جوبيه لويس على أهمية و دور الإتحاد في تعزيز الإصلاحات الديمقراطية في البدان العربية و تشجيع الابتكار و تعزيز النمو الاقتصادي بين مختلف الأطراف فضلا عن تحفيز بنك الاستثمار الأوربي و غيره من المؤسسات المالية الدولية لتنفيذ مشاريع متعددة.
24 جوان 2011	وافق سفراء بلدان الإتحاد في اجتماعهم الشهري في 22 2011 على مشروع مصنع لتحلية المياه لقطاع غزة و هو حيوي نظرا للوضع الإنساني في غزة تكلفة المشروع 210 ملايين اورو و مدة تنفيذه 5 سنوات و ستضع حركة تنصيب برئاسة تربية مشتركة.
جويلية 2011	رحب الرئيس محمود عباس بموافقة الإتحاد على إنشاء محطة تحلية المياه في قطاع غزة.
5 جويلية 2011	وزير الدولة و وزير الشؤون الخارجية و الأوربية آلان جوبيه تنصيب الدكتور يوسف عمراني أمينا عاما جديدا للاتحاد من أجل المتوسط في مدينة برشلونة أكد الأمين الجديد على أهمية إيجاد طرق سلام في الشرق الأوسط.
12 جويلية	أعلن البرلمان الأوربي في بروكسل عن اتفاق الجمعية البرلمانية للاتحاد على تفعيل دور ليبيا مؤقتا بعد أعمال القمع و العنف التي يرتكبها النظام ضد

2011	الشعب.
18 جويلية 2011	اجتماع خبراء الاتحادية جمع ضم ممثلين عن وزارات العمل و التعليم و وكلات التوظيف الحكومية و ركز الاجتماع على مناقشة تطور المهارات المحلية و ارتباطها بخلق فرص توظيف خاصة في حوض البحر المتوسط و سوف يعكس الاتحاد على بحث السبل الكفيلة بمعالجة البطالة.
21 أوت 2011	أكد يوسف عمراني أن الثورة المصرية تؤكد أن مصر ستظل رائدة في المنطقة و أن الاتحاد على ثقة بأن مصر الجديدة ستكون لها مكانتها و خصوصياتها المميزة داخل الساحة الدولية و سوف يدعم مصر ماديا و معنويا لتوحيد عملية التنمية عبر مشروعات كبيرة و متوسطة و صغيرة من شأنها خلق فرص عمل للشباب.
22 أوت 2011	أعلن أمين عام الاتحاد أن العنف بإسرائيل يعرقل السلام و لا يساعد في انجاز مشروعات الاتحاد
6 سبتمبر 2011	نشر على موقع وكيديا أن الاتحاد من أجل المتوسط وضع علة أولوياته الأهداف الآتية مكافحة التلوث في البحر المتوسط بتنظيف مياه البحر و شواطئه خاصة مياه الصرف الصحي ، تحسين النقل بين الموانئ ، لإنشاء الطرق البرية و البحرية السريعة، الحماية المدنية بالتعاون في الوقاية و الاستجابة للكوارث الطبيعية ، بحث مدى فعالية خطة المتوسط للطاقة الشمسية لتوليد الطاقة الشمسية و البديلة ، إقامة جامعة أور ومتوسطية يكون مقرها في سلوفينيا ، تشجيع الحراك الأكاديمي و درجات العلمية بجامعة الدول

	الأعضاء.
12 أكتوبر 2011	قال الأمين العام للاتحاد أنه أبلغ مصر تضامنه الكامل معها حيال ما جرى من اعتداءات اسرائيلية على منطقة الحدود معتبرا أن مثل هذه التصرفات تعرقل السلام و لاتساعه على انجاز مشروع الاتحاد.
مارس 2015	أطلقت المفوضية الأوربية للعمل الخارجي الأوربي EEAS عملية مراجعة جديدة لسياسة الأوربية بهدف تكيف هذه الأخيرة مع تطلعات و اعتبارات البلدان الشريكة.
نوفمبر 2007	انعقاد المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي الأول حول الهجرة

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المراجع و المصادر .

اولا) **بالغة العربية** .

قائمة الكتب :

1- الابراهيمي عبد الحميد، **المعرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996 .

2- ادريس جعفر شيخ، **صراع الحضارات بين عولمة غربية و بعث اسلامي** ، لرياض، مركز البحوث و الدراسات ، ط1.

3- الاصقر عبد العزيز احمد و اخرون ،**مكافحة الهجرة غير المشروعة** ، الرياض ، جامعة نايف للعلوم الامنية ،ط1، 2010.

4- اوسكومز كارتي ،**الحقوق الاقتصادية للمهاجرين و الاجئين في المنطقة الاورومتوسطية** ، (كوبنهاغن،الشبكة الاورومتوسطية لحقوق الانسان ،2008).

5- باقر الصدر محمد، **اقتصاداتنا** , بيروت, دار التعارف للمطبوعات، ط2، 1982 .

6- براهيمي عبد الحميد ،**المعرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1996).

7- بشارة خضر، **اوروبا من اجل المتوسط من موتمر برشلونة الى قمة باريس 1995.2008** تر سليمان الرياشي، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010.).

8- بوخوش مصطفى، **حوض البحر الابيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات و الاهداف** ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2006.

9- بوشنافة شمسة ، **الاتحاد المتوسطي بين المشروع الفرنسي و المنظور الاوروبي** ، التقرير الاستراتيجي الافريقي ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث الافريقي، 2007-2008.

10- البيطار فرانس، **الموسوعة السياسية و العسكرية** ،الاردن، دار اسامة للنشر و التوزيع **2003**،.

11- التويجري عبد العزيز بن عثمان، **صراع الحضارات في المفهوم الاسلامي** الرباط ، منشورات المنظمة الاسلامية للتربية و العلوم الثقافية ، ط2، 2002 .

12- الجبوري مصلح خضر، **جذور الاستبداد و الربيع العربي** ، الاردن ، دار الاكاديميون للنشر و التوزيع، 2014.

13- جفال عمار، **القاعدة من شعار الجهاد الى نشر الارهاب في العالم الاسلامي** و المخاطر المستقبلية ، القاهرة ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية ، 2010.

14- الحاج علي، **سياسات الاتحاد الاوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** (بيرؤت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2015.

15- حقيقت سيد الصدق ، **حوار الحضارات وصدامه**،ا تر السيد علي موسوي ،بيروت ، دار الهادي للطباعة و النشر و التوزيع ، ط1 2001،.

16- الحمدي حسين ، **الارهاب الدولي بين التجريم و المكافحة** ، القاهرة ، دار الفكر الجامعي ، 2005.

17- خليل احمد محمود، **الجريمة المنظمة الارهاب غسل الاموال** ، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث، 2009.

18- خناس اسماعيل، **تحدي الطاقة في حوض البحر المتوسط** ، تر سعد ، بيروت، دار الفرابي ، د س ن.

19- الرشيد ابن عبد الفتاح ، **العرب و الجماعة الاوروبية في عالم متغير**(ابو ظبي مركز الدراسات و البحوث الاستراتجية ، ط1، 1998.

20- السيد ياسين، **البحر الابيض المتوسط باعتباره منطقة استراتجية** ، الاسكندرية، مركز البحوث البحر الابيض المتوسط، 2006 .

21- الشبجي جمال ، **العرب و اوروبا روية سياسية معاصرة** ، (الاردن، دار الفارس للنشر و التوزيع، ط1، 2000.

22- شرابي هشام ، **النقد الحضري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين**، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،1990.

23 - شمامة خير الدين ،**العلاقات الاستراتجية بين قوى المستقبل في القرن الواحد و العشرين** (الجزائر : دار القرطبة للنشر و التوزيع، 2009).

24- فلانس بواساك و اخرون ، **دراسة حول الهجرة و اللجوء في بلدان المغرب** العربي ، (كوبنهاجن: الشبكة الاورومتوسطية 2010).

25- الكتاب السنوي للبحر الابيض المتوسط (عمان ، دار الفضاء للنشر و التوزيع 2010.)

26- المخادمي عبد الرزاق ، **النظام الدولي الجديد الثابت و المتغير** ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ط1 2010.

27- المخادمي عبد القادر رزيق ،**الاتحاد من اجل المتوسط الابعاد و الافاق**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 2009.2010.

28- مطر منى ، **الانتفاضة السورية من الالف الى الباء** ، بيروت، دار العربية للعلوم ناشرون ،ط1، 2015.

29- ناصف حتي ، **مشروع الشراكة الاورومتوسطية و افاقه : وجهة نظر عربية** (بيروت ، مركز الدراسات العربي الاوروبي، ط1 2010.)

30- نصر ربيع زكي محني ، **دور العوامل الاقتصادية في الحراك السياسي: الحالة السورية** ، الكويت ، المعهد العربي للتخطيط، 2012 .

المذكرات و المحاضرات :

1- برد رتيبة، الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية(غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2009

2- بلحاج هواري، محاضرات مقدمة لطلب السنة الثالثة سياسات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة

3- سليمة بن حسين، الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيرها على منطقة جنوب غرب المتوسط(2004–2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2013

4 - عبد الجليل هويدي، انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة محمد خضير، بسكرة

5- عبد الرزاق بوزيدي، التنافس الروسي في منطقة الشرق 2010–2014، دراسة حالة الأزمة السورية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة محمد خضير، بسكرة، 2014–2015

6- محمد خليل اربيع، مشروع الشراكة الأورومتوسطية وتداعياته السياسية على النظام الإقليمي العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، فلسطين، 2010

7- نادية بلوغي، تداعيات الأزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورومتوسطية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خضير، بسكرة

8- نصير خلفة، اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على مسارات الديمقراطية في النظم السياسية المغاربية: الجزائر، تونس، المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية(غير منشورة)، جامعة الجزائر

تقارير و الملتقيات :

1. اتحاد الجمعيات للبحوث التطبيقية بشان الهجرة الدولية ,الهجرة المتوسطية تقرير 2008 – 2009.

2. بوشنافة شمسة الاتحاد المتوسطي و المنظور الاوروبي , التقرير الاستراتيجي الافريقي ,جامعة القاهرة , معهد البحوث الافريقي 2007– 2008 .

3.المحكمة العليا للاتحاد الاوروبي للشؤون الخارجية و السياسة , تقرير مشترك موجه للبرلمان الاوروبي و المجلس الاوروبي و اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية الاوروبية و لجنة مراجعة السياسة الاوروبية للجوار –بروكسل 18 تشرين الثاني 2015.

4. التقرير الخاص بتطبيق استراتجية امنية اوروبية :توفير المن في عالم متغير 407./08.

5. بوشنافة شمسة استراتجية الاتحاد الاوروبي للأمن و التنمية في منطقة الساحل , الرهانات و القيود مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي للتحديات الامنية للدول المغاربية , الرهانات و التحديات :ورقلة جامعة قاصدي مرباح يومي 27 28 فيفري 2013.

6.الاتحاد من اجل المتوسط مشروع تقرير صادر عم مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ 21 جوان 2011.

7. الامم المتحدة تعزز الامن و التعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط . تقرير الامين العام الدورة 56 البند 91 من القائمة الاولية .

8. غراب رزيقة و صحار نادية , محتوى الشراكة الاوروجزائرية الملتقى الدولي حول اثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ' كلية العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف يومي 13 و 14 2016.

9. بخوش مصطفي, التحول في مفهوم الامن و انعكاساته على الترتيبات الامنية في المتوسط , جامعة قسنطينة من اعمال الملتقى الدولي الجزائري و الامن في المتوسط 29 افريل 2008.

10. بلعيد منيرة , الدينامكيات الامنية الجديدة في الاقليم المتوسط دور الجزائر الامني كفاعل في المنطقة الجزائر و الامن في المتوسط .اعمال الملتقى الدولي ,قسطينة جامعة منتوري يومي 29 30 أفريل 2008.

11.ندوة محمد دريسي , اللجوء في حوض المتوسط , مداخلة من الندوة الدولية حول البيئة في البحر الابيض المتوسط قضايا الشراكة ام مجالس للتنافس؟مراكش يومي 25 و 26 نوفمبر2016.

12. تقرير وكالة البيئة الدولية القضايا البيئية ذات الاولوية في منطقة البحر المتوسط 2006/4.

13. تنفيد السياسة الاوروبية للجوار 2014 , تقرير مشترك للبرلمان الاوروبي و لجنة المنطق , 25 مارس 2015.

الجرائد والمجلات:

1. ادريس محمد السعيد, الاتجاهات معاكسة مواقف الفاعلين الاقليمين غير العرب اتجاه الثورات العربية , **السياسة الدولية** العدد188, افريل 2014.
2. ايت عمران مليكة ، ضفتا المتوسط معالم جديدة للتعاون، مجلة الجيش، العدد 541، أوت 2008
3. بدر حسن الشافعي، الجزائر بعد مرور عقد من الأزمة، السياسة الدولية، العدد 198، افريل 2002
4. بشير عبد الفتاح ، الأدوار المتغيرة للجيوش في مرحلة الثورات العربية، ملحقة السياسة الدولية، العدد 184، افريل 2011
5. البغدادي إبراهيم و سعد ناجي حواء عبد السلام ، الأمن القومي العربي ودول الجوار الأوروبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد 31، 1991
6. بن موفق مرزوق، تداعيات الربيع العربي على اقتصاديات الدول العربية، جريدة الخبر، العدد 7476، الجزائر، 26 ديسمبر 2014.
7. تمغارت أسمهان ، تطور موقف الجزائر اتجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة(2004-2013)، دفاتر السياسة والقانون، العدد 9، 9جوان 2013
8. التميمي محمد رضا ,الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية و المواثيق الدولية , **دفاتر السياسة و القانون** , العدد 4 ,جانفي 2011.
9. الاتري بسمة ,تسييس المفاهيم الامنية قضية الاجئين في الخطاب الاوروبي ,**اتجاهات الاحداث** ,العدد 14(سبتمبر اكتوبر2015).

10.إدريس محمد السعيد ، الاتجاهات معاكسة مواقف الفاعلين الإقليميين غير العرب اتجاه الثورات العربية، السياسة الدولية، العدد 188، افريل2014

11.جعفر عدالة، تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب، مجلة العلوم الاقتصادية، 19 ديسمبر 2014

12. حراث مصطفى ، تقديم القوات الأوروبية: الرهانات والتحديات في المتوسط، مجلة الأسطول، الجزائر، العدد 27 ديسمبر 2001

13.الخوري رياض ، تقويم اتفاقيات التجارة بين الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة من جهة وبعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جهة، مجلة كارنيغي للسلام ، العدد 08 جانفي 2007

14.الدسوقي مراد ابراهيم ,القضايا الاستراتجية و الامنية في البحر المتوسط, **مجلة السياسة الدولية** ,العدد 118,اكتوبر 1994.

15.رامازاني اركيه ، الشراكة الأورومتوسطية برشلونة، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات عالمية، العدد22

16.ساركوزي يطلق الاتحاد من اجل المتوسط إلى مستقبل غامض، جريدة النهار، 24العدد 313. 2008/07/24

17.الشرقاوي يسرى ,اوروبا في مواجهة الازمة كثير من الوحدة .. قليل من نقاط الضعف , **السياسة الدولية** ,مصر ,العدد175,جانفي 2009.

18.صايح مصطفى ، الاتحاد المتوسطي: خلفيات وسيناريوهات الجزائر، العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 1، مارس 2008

19. طه هشام ، اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية، مركز الدراسات الإستراتيجية ، السياسة الدولية، مصر، العدد138، د س ن

20. العزمي سويم ، أولويات الهيمنة الأمريكية على العالم، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ,شؤون الأوسط، بيروت، العدد 107، 2002

21. عوض صالح ، الشام والعراق التاريخ والجغرافيا بين أمريكا وروسيا، الخبر، عدد 4931، الجزائر، 22 نوفمبر2015

22. علي الحوات وآخرون، مجلة الدراسات، المركز العالمي للدراسات والأبحاث، الكتاب الأخضر، طرابلس، العدد28، 2007

23. فرج أنور محمد ، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه الشرق الأوسط، دراسات دولية، عدد 39

24. قاسم محمود ، المتغيرات العالمية والوضع في المتوسط، جريدة الوفد، 1995/07/22.

25. محمد مطاوع، أوروبا والمتوسط من برشلونة إلى سياسية الجوار، السياسة الدولية، عدد 162، جانفي 2006

26. مسعود الطاهر ,صدام الحضارات :ارتباك الخائفين و صلابة القادرين ,العربي , الكويت ,العدد,452.

27. الحوات علي و اخرون ,مجلة الدراسات ,المركز العالمي للدراسات و الابحاث و الكتاب الخضر,طرابلس ,العدد 28,2007

28. النجار احمد السيد,القمة الاقتصادية العربية بالكويت :لماذا جاءت النتائج محدودة مقارنة بالامال العريضة ,**مجلة الشؤون العربية** ,العدد137

29.وهدان احمد، الشريف إيمان الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، المجلة الجنائية، المجلد الثامن والأربعون، العدد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مارس 2005

وثائق رسمية :

1.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,مرسوم رقم 94/6 المؤرخ في 28 فيفري 2006 المتعلق بإعانة الدولة للأسر المحرومة التي ابتليت بضلوع احد اقاربها في الارهاب .

2.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,مرسوم رقم 12406 المؤرخ في 28 فيفري 2006 بتعويض ضحايا الماساة الوطنية .

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية,قانون رقم 45 المؤرخ في 10-10 2004 المتعلق بتبييض الاموال .

مواقع الانترنت:

*الاتحاد من اجل المتوسط الأبعاد والآفاق، موقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية متحصل عليه من الموقع الالكتروني: http://www.cis.gov.org

*راشد، عرض موجز لكتاب جيران الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي، الأبعاد الدبلوماسية والجيوسياسية وراء سياسة الجوار الأوروبية متحصل عليه من موقع الالكتروني**http://RAWABETCENTER.Com**

* عبد الجليل زيد المرهون، القضية السورية من منظور امني، متحصل عليه من الموقع:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions

*موقف وزير الخارجية الفرنسية بشان التعاون الأمني مع زين العابدين أثناء الثورة، موقف معروف وانظر حوله وخلف خلفيته الأوروبية والغربية: علام منصور، أربع قراءات للمشهد التونسي، 2011/01/23، في الصوت على الرابط:

http://alsout.net/%d8%a3%d8%b1%a8%d%89

*حمزة عماد الدين موسى، الموقف الروسي ضد الثورات العربية في ليبيا وسوريا

http://1samselect.net/mat/94720

*محمد نطيف، الهجرة بين الحاجيات وعوائق الاندماج، متحصل عليه من الموقع:

www.aljazeera.net/speialfiles/pages/303COa8a-16d49dO9d6

*إستراتيجية مكافحة الإرهاب الأوروبية هدف مشترك، متحصل عليه من الموقع الالكتروني:

http://www.dw.com/ar/

*إستراتيجية مكافحة الإرهاب تحير الأوروبيين متحصل عليه من موقع الالكتروني:

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinte views/2015/12/

*حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا متحصل عليه من الموقع الالكتروني:

http://www.aljazeera.net/news/reportsandirviews

*مشاركة الجزائر في مناورات الأطلسي متحصل عليه من موقع:

http://elkhabar.com.quotidien/pida:169948

*ايطاليا تعلن بدء التعاون مع ليبيا للحد من الهجرة غير الشرعية، جريدة العرب، متحصل عليه من الموقع:

www.alarabe.co.us/article

*الهجرة غير الشرعية في التشريعات الأوروبية متحصل عليه من الموقع الالكتروني:

http://gheriebh.akim.wordpress.com/2015.08.07

*البرلمان الفرنسي يدعم مشروع قانون جديد للهجرة، متحصل عليه من الموقع:

NewsBBC.UK/hi/Arabic/world-news

* شادي عاكوم، تقرير سياسي، الاتحاد الأوروبي، ميركل وحيدة وسط أزمة اللاجئين العربي، 2016/02/19 متحصل عليه من الموقع:

http://www.alarabiya.co

*طارق سرحان ، الهجرة الغير الشرعية .الدول العربية ، مقصدا ، جريدة الوطن 16 جوان 2016، متحصل عليه من الموقع:

http://alwatan.com.details/180353

*رضوان قطبي، الصراع في سوريا:حقائق الأوضاع وافاق الحل، صحيفة الراكوية، متحصل عليه من موقع:

http://www.abakaba.net/articlesaction-show-id-44613htm

*الصراع الأمريكي الروسي حول الأزمة في سوريا: الرسائل في الخطاب الرسمي للحكومتين، مجلة تونس المستقبل، متحصل عليه من الموقع:

http://futuretunisie.in/?p:730

*برنامج ميدا الشراكة المتوسطية، المستقبل الاقتصادي:

www.almustaqbal.com/v4/article.aspx?type:np&article.id:10857.

*الحبيب بن يحيى، اتحاد المغرب العربي: اجتماع لبحث تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية على دول المغرب العربي :

http://www.mokelt.com/newssave.aspx?mid:181730

*انجازات وإخفاقات الشراكة الأوروبية المتوسطية، متحصل عليه من الموقع:

Aljazeera.net/programmes/fromeurope

ثانيا :المراجع بالفرنسية

Les livres :

1. Bechara khader, **géopolitique de la proximité**, paris l'harmattan, 1994

Les repport et les journaux :

1. André bourgeot, Sahara espace géostratégique **et** enjeux politique, Niger, claire des recherche CNRS, le laboratoire d'anthropologie social, autrefois
2. Antony tuxuny, security communities and her values, taking masses seriously, **international political science** review, 2007
3. Belkaid Aïd Akram, souveraineté économique et reformes en Algérie, une dynamique d'alliance non de la souveraineté : conférence méditerranée, N° 71, automne 2009
4. Charles Elson, the schengen acquits integrated into the European union, Luxembourg, official publication of the European communities, 2001

5 .commission européenne' lé processus de Barcelone cinq ans après' Luxembourg, office des publications officielles des communautés européennes,2000.

6. Conncil conclusion on European neiberhoud policy, 285, 1st external relation council meeting, bruxcel, 18 February 2008

7. Emmanuel Dupuy, l'UE et la crise malienne : une présence ancienne quiqire peut visible, l'institut prospective et sécurité en Europe**, tribune** N°356, 2012

8. Hadouche Hassan, Algérie-UE, la zone de libre échange reportée à 2020**, liberté**, quotidien national d'information, N° 5580 ? Le 05 janvier 2011

9. Kepel Gilles, fitna guerre au France d'islam, 2004, essaye, paris

10. Meliousa cheli, pour une criminalisation du quotidien national reversement de la rançon au terroriste, l'Algérie à introduit une clause a la 122 réunion de l'UIP, publie dans le **journal de tribune**, le 03 avril 2010.

11. Mentiouri, l'Europe continue de subir les incidences négatives de la crise mondiale, le temps, **d'information**, **Alger**, N° 288, le 16 décembre 2009, p06.

12. Olivier Morin, **le partenariat euro-méditerranéens à la recherche d'un nouveau souffle** études, février 2005

الفهرس

المقدمة العامة..... ا
أهداف الموضوع..... ب
أسباب اختيار الموضوع..... ج
أدبيات الدراسة ..... ج
الإشكالية ..... د
التساؤلات الفرعية..... د
فرضيات الدراسة ..... د
إطار الدراسة..... هـ
الإطار المنهجي..... و
صعوبات الدراسة..... و
تقسيم الدراسة..... ز

الفصل الأول: الإطار المؤسسي للعلاقات الأورومتوسطية

المبحث الأول: مسار برشلونة كقاعدة للعلاقات الأورومتوسطية 10
المطلب الأول:ماهية الشراكة الأورومتوسطية..... 10
المطلب الثاني: محاور الشراكة الأورومتوسطية..... 24
المطلب الثالث: تقييم مشروع برشلونة 27
المبحث الثاني: سياسة الجوار الأوروبيةPEV 32
المطلب الأول: سياسة الجوار الأوروبية (نشأة، تعريف، أهداف)..... 33
المطلب الثاني:آليات عمل سياسة الجوار الأوروبية..... 38
المطلب الثالث: تقييم سياسة الجوار الأوروبية..... 41
المبحث الثالث: الاتحاد من اجل المتوسط UFM..... 43
المطلب الأول: الاتحاد من اجل المتوسط(نشأة، تعريف، أهداف)..... 44
المطلب الثاني: آليات عمل الاتحاد من اجل المتوسط..... 50
المطلب الثالث: تحديات وافاق الاتحاد من اجل المتوسط..... 51

الفصل الثاني: التحديات الراهنة المؤثرة للعلاقات الأورومتوسطية.

المبحث الأول: التحديات الأمنية والسياسية..... 61

المطلب الأول: الإرهاب الدولي 61

المطلب الثاني: قضية الهجرة واللاجئين..... 65

المطلب الثالث: الأزمات الإقليمية (ليبيا–سوريا)..... 69

المبحث الثاني: التحديات الاقتصادية..... 76

المطلب الأول: الأزمة لاقتصادية 2008 و تداعياتها 76

المطلب الثاني: ضعف التنمية..... 80

المبحث الثالث: التحدي الثقافي الاجتماعي والبيئي..... 83

المطلب الأول: صدام الحضارات..... 83

المطلب الثاني: التحديات البيئية..... 89

الفصل الثالث: إستراتيجية الدول الأورومتوسطية إزاء التحديات الراهنة

المبحث الأول: إستراتيجية الدول الأورومتوسطية إزاء التحديات السياسية..... 97

المطلب الأول: سياسات الدول الأورومتوسطية لمكافحة الإرهاب..... 98

المطلب الثاني: التعامل الأورومتوسطي اتجاه قضية الهجرة غير الشرعية..... 111

المطلب الثالث: التعامل الأورومتوسطي مع الأزمة السورية..... 123

المبحث الثاني:إستراتيجية الدول أورومتوسطية للنهوض بالتنمية..... 129

المطلب الأول: برنامج MEDA1وMEDA2 130

المطلب الثاني :الآلية الأوروبية للجوار و الشراكة IEVP 134

المطلب الثالث: إستراتيجية الدول الأورومتوسطية للتعامل مع الأزمة الاقتصادية 137

المبحث الثالث:تقييم التعامل الأورومتوسطي مع التحديات الراهنة..... 142

المطلب الأول: انجازات الدول اورومتوسطية في تعاملها مع التحديات 143

المطلب الثاني: إخفاقات الدول أورومتوسطية في تعاملها مع التحديات الراهنة 146

المطلب الثالث: معوقات الدول أورومتوسطية في تعاملها مع التحديات الراهنة 150

الخاتمة العامة..... 155
قائمة الملاحق
قائمة الأشكال والجداول
قائمة المراجع والمصادر

ملخص

يتناول هذا البحث العلاقات الاورومتوسطية في ظل التحولات السياسية و الامنية الراهنة مند دحول اتفاقية برشلونة حيز التنفيد أي مند سنة 1995 الى غاية سنة 2016.

هذا البحث عرض لأهم المحطات التي مرت بها العلاقات بين الضفتين في اطار شراكة اورومتوسطية من مؤتمر برشلونة كمجسد للعلاقات الاورومتوسطية و مرورا بسياسة الجوار الاوروبية التي مثلت جس نبض الاحياء العلاقة بين الضفتين ووصولا الى الاتحاد من اجل المتوسط الذي تأكدت من خلاله العلاقة بين الضفتين و مدى ارتباط الضفقين . كما تم عرض من خلال هده الدراسة اهم التحديات و المعيقات التي حالت دون تقدم مسار العلاقة بين الضفتين من ارهاب دولي احداث الربيع العربي هجرة عير شرعية اظافة الى الازمة الاقتصادية العالمية لعام 2008التي كانت عائق حال دون بدء العمل بمشروع الاتحاد من اجل المتوسط و امام خذه التحديات عملت الدول الاورومتوسطية لمجابهتها من خلال استراتجيات امنية و اقتصادية

. و خلصت الدراسة بان العلاقة بين الضفتين طغى عليها الجانب الامني بدل شراكة شاملة متعددة الجوانب كما نص عليها مسار برشلونة و كذا عدم التوصل الى حل للصراع العربي الاسرائلي الذي يمثل اهم المعيقات في مسار العلاقات الاورومتوسطية

Resumè

Cette recherche est traitè les relation euro - méditerranée a la lumière des chengement politiques et de sécurité actuels depuis l .entrée en vigueur de la convention de Barcelone depuis 1995 jusqu'a l.année 2016.

Les plus important canaux par les quels les relation entre les deux rives dans le cadre du partenariat euro - méditerranée de la conférence de Barcelone des relations euro méditerranée a travers la politique européen de voisinage respectée par l' impulsion pour relancer la relation entre les deux rives par l'union pour le méditerrané et confirme au leur la .

-il a également été présentée a travers cette études le s plus importants défit et obstacle qui sont progrès de la relation entre les deux rives le terrorisme indique le chemin de printemps arabe , l'immigration clandestine plus de la crise économique mondial en 2008 qui était un obstacle empêchant le debut des travaux de projet union pour le méditerranéens et enfance de les défis des pays euro méditerranées travailles pour la scurite et les stratèges économiques.

l.etude a conclu que la raltion entre les deux rives éclipsées par l,aspecte de la sécurité plutôt qu,un partenariat a multiples facettes complet comme stipule dans le processus de Barcelone ainsi que l,impossibilitè de parvenir a une solution stratégique au conflit arabe Israël ce qui représente un obstacle majeur sur la voie des relation euro méditerranéennes